

العولمة والدولة القطرية

الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية

إعداد

حمد بن هلال بن علي المعمرى

تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع: التاريخ: ٢٠٠١/١٠/١٠

المشرف

الدكتور عبدالله نقرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في  
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا  
الجامعة الأردنية

يناير ٢٠٠١

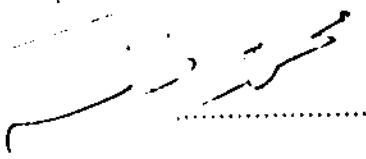
## قرار لجنة المناقشة

١٨ / ١ / ٢٠٠١

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ

### التوقيع









### أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور عبدالله نقرش / رئيساً  
أستاذ مشارك العلوم السياسية.

الدكتور محمد نضه

الدكتور عطا زهره

الدكتور زياب بخاومه

## الإهداء

إلى روح والدي الذي كان له الفضل فيما أنا فيه

إلى روح أخي ومرفيق دربي عبد الله

إلى والدي أطال الله في عمرها

إلى أم ناصر

وناصر

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

وإلى كل من أعانني في هذه الحياة

أهدي هذا الجهد المتواضع

## شكر وتقدير

يطيب لي وقد أكملت إعداد أطروحتي هذه أن أزجي كل الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور غازي ربابعة الذي أشرف عليها، وأعطاني من وقته وجهده الكثير، ولا يسعني أيضاً إلا أن أتقدم من رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بالشكر الوافر لتفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة، وإغنائها بملاحظاتهم وآرائهم القيمة.

وأتقدم بالشكر الجزيل ووافر العرفان والوفاء بالجميل لكل من مد لي يد العون والمساعدة وساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع سواء بكلمة طيبة أم بنصيحة قيمة أسداها لي، وهم أولئك الذين عايشتهم أو زاملتهم أو تعلمت على أيديهم أو التقيت بهم مباشرة أو عبر إنتاجهم الفكري والأدبي.

وأخص بالشكر زملائي في سفارة سلطنة عُمان بالأردن دون استثناء لما غمروني به من عون ومساعدة.

كما أشكر أساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأردنية، والشكر موصول إلى الجامعة الأردنية رئيساً وأساتذة وزملاء.

الباحث

## قائمة المحتويات

ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
ط	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٥	الفصل الأول / العولمة: مفهومها وتطورها وأبعادها
٧	المبحث الأول: مفهوم العولمة وتطورها
٨	المطلب الأول: تعرف العولمة
١١	المطلب الثاني: التطور التاريخي للعولمة
١٢	المطلب الثالث: مراحل التطور التاريخي للعولمة
١٦	المبحث الثاني: أبعاد العولمة
١٧	المطلب الأول: البعد السياسي
١٧	- إلغاء دور الدولة القومية
٢٣	- حقوق الإنسان والحريات العامة
٢٧	- الديمقراطية
٣٠	المطلب الثاني: البعد الاقتصادي
٣٢	- المؤسسات الدولية
٣٧	- منظمة التجارة العالمية
٤٢	- الخصخصة والشركات
٥٢	المطلب الثالث: البعد الثقافي
٥٢	- العولمة والتأصيل الثقافي
٥٨	- الأشكال الثقافية للعولمة
٥٩	- ثقافة العولمة وأدواتها
٦٠	تقنيات الإنتاج والتوزيع
٦١	مضمون النظام الثقافي للعولمة

٦١	العولمة الثقافية في ركاب التجارة الحرة
٦٣	الفصل الثاني / العولمة والنظام الدولي الجديد
٦٥	المبحث الأول: الدولة القطرية والهوية العولمية
٦٦	المطلب الأول: مفهوم الدولة القطرية
٦٧	المطلب الثاني: تناقض الدولة الوطنية مع فكرة الدولة القومية
٦٨	المطلب الثالث: محاولة الدولة القطرية الاندراج في العولمة
٧٤	المبحث الثاني: هوية الفرد بين القطرية والعولمة
٧٥	المطلب الأول: مفهوم الهوية
٧٧	المطلب الثاني: تحديات الهوية
٨١	المطلب الثالث: ازدواجية ولاء الفرد بين القطرية والعولمة
٨٥	الفصل الثالث / العولمة وجديد العالم
٨٧	المبحث الأول: النظام الدولي الجديد
٨٨	المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد
٩٠	المطلب الثاني: ظهور النظام الدولي الجديد
٩٣	المطلب الثالث: مقومات وإفرازات النظام الدولي الجديد
٩٣	- مقومات النظام الدولي الجديد
٩٤	- إفرازات النظام الدولي الجديد
٩٥	المطلب الرابع: الرأسمالية والنظام الدولي الجديد
٩٥	- الإنتصار الرأسمالي
٩٦	- العولمة امتداد لمنطق الرأسمالية
٩٧	المطلب الخامس: قيادة النظام الدولي
٩٩	المبحث الثاني: العولمة وحوار الحضارات
١٠٠	المطلب الأول: مفهوم الحضارة
١٠٢	المطلب الثاني: مناطق الوجود الحضاري
١٠٣	المطلب الثالث: آراء أهل الاختصاص في الحضارة
١٠٨	المطلب الرابع: نقد المراجع الحضارية
١١٠	المطلب الخامس: حوار الحضارات
١١٤	الفصل الرابع / العولمة ووسائل الاتصال

١١٦	المبحث الأول: وسائل الاتصالات
١١٦	المطلب الأول: مفهوم الاتصال
١١٨	المطلب الثاني: نظريات الاتصال
١١٩	المطلب الثالث: أنواع وسائل الاتصال
١٢٦	المبحث الثاني: تأثير وسائل الاتصال
١٢٨	المطلب الأول: وسائل الاتصال والثقافة
١٣١	المطلب الثاني: وسائل الاتصال والجانب السيادي للدول
١٣٣	المطلب الثالث: وسائل الاتصال والقضايا الاجتماعية
١٣٧	الفصل الخامس/ العولمة والعالم العربي
١٣٩	المبحث الأول: واقع العالم العربي
١٤٠	المطلب الأول: الموقع الجغرافي العربي
١٤٢	المطلب الثاني: الانتماء العربي
١٤٣	المطلب الثالث: الثقافة المشتركة
١٤٥	المطلب الرابع: التواصل والاتصالات
١٤٦	المطلب الخامس: التكامل الاقتصادي والتوحد السياسي
١٥٢	المبحث الثاني: أثر العولمة على العالم العربي
١٥٤	المطلب الأول: العولمة وتأثيرها السياسي على الأمة العربية
١٥٨	المطلب الثاني: العولمة والبنية الاجتماعية العربية
١٦٣	المطلب الثالث: العولمة والاقتصاد العربي
١٦٧	المطلب الرابع: العولمة والثقافة العربية
١٧١	الخاتمة
١٧٤	المصادر والمراجع
١٧٥	أ. باللغة العربية
١٨٢	ب. باللغة الإنجليزية
١٨٩	الملخص باللغة الإنجليزية

## ملخص

## العولمة والدولة القطرية

إعداد

حمد بن هلال بن علي المعمرى

المشرف

الدكتور عبدالله نقرش

تناولت هذه الدراسة موضوع العولمة والدولة القطرية هادفة إلى بيان مفهوم العولمة وأبعادها، وإبراز مدى التوافق والتباين في الهوية بين ما تفرضه العولمة والكيان القطري، وكشف الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المختلفة في نشر ما هو عالمي، والتعرف على تأثير العولمة على عالمنا العربي.

وقد افترضت الدراسة أن العولمة ظاهرة متغيرة بتغير الأيديولوجيا الاستعمارية التي تتبناها الدول ذات الشوكة مع الدول المستضعفة، كما افترضت أن الجديد في العولمة هو التسارع الذي دب في الدول المتسابقة نحو زعامة العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ثم اتخذت العولمة أشكالاً جديدة مع كل ثورة في التقنية وقوى الإنتاج. ومن خلال محاولة الدراسة إثبات هاتين الفرضيتين الرئيسيتين والفرضيات الثانوية التي انبثقت عنهما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج واستخلصت عدداً من التوصيات.

ومن أهم نتائج الدراسة أن العولمة لم تستقر على حال بعد، وأنها متشعبة كالأخطبوط، إذ تمد أطرافها لتدخل في كل مناحي حياة الإنسان، وأن وسائل الاتصال الحديثة المرئية منها والمسموعة والمقروءة تعد أدوات العولمة وناقلة



أفكارها. ولعل أبرز نتائج العولمة فيما يتعلق بعالمنا العربي أن هذا العالم إنما هو أحد فرائسها، فقد جعلت رابطة القومية العربية تهتز أمام الروابط الجديدة التي أخذت العولمة تفرضها على العالم ككل. وانطلاقاً من ذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة فهم ظاهرة العولمة التي لم تكن خيراً كلها ولا شراً كلها وذلك لأخذ النافع منها والتحصن ضد الضار، وأفضل وسيلة لذلك هي تعزيز هوية الفرد والجماعة من خلال المدرسة والجامعة والمجتمع.

٥٣٥١٧٠

## المقدمة

أصبح تعبير العولمة الذي بدا غريباً في الربع الأخير من القرن الماضي تعبيراً مألوفاً في وقتنا الحاضر، وأخذ يغزو الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل جميع جوانب الحياة. فالجديد، أي جديد، في مناحي الحياة هنا وهناك يعزى إلى العولمة أو إلى جانب من جوانبها. وقد دفعني ذلك إلى تناول العولمة مستهدفاً التوصل إلى حقائقها، وكشف سلبياتها وإيجابياتها لعلني أضع لبنة في بناء مكتبتنا العربية السياسية.

ويحتم تناول موضوع العولمة بالدراسة والتحليل التعامل معه بازدواجية، إذ لا بد من اعتبارها منظومة فكرية، أو مجموعة من الأفكار والتصورات التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام، والتعامل معها على هذا الأساس، ولا بد من التعامل معها أيضاً كأيدولوجيا لا تستحق التحليل بل التقييم، ولا الدراسة بل الإدانة أو الترحيب بحسب الموقف الذي يقفه هذا الباحث أو ذلك، والزاوية التي ينظر من خلالها إلى العولمة.

### أهمية الدراسة:

وتتبع أهمية هذه الدراسة من الرغبة في إعطاء الفهم الذي يتناسب وواقع العولمة ومعانيها، وتوضيح ما قد يقع من لبس في مفهومها كأيدولوجيا تطرح نفسها تارة بتعليقات أيديولوجية عابرة، وتستخدم مصطلحات مثل (صراع الثقافات)، و(نهاية التاريخ) و(صدام الحضارات)، وتطرح نفسها تارة أخرى كمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

### أهداف الدراسة:

ولما كان استخدام مفهوم العولمة يعكس تطورات جارية على أرض الواقع، وترافقها صراعات ومواقف بين المتمسك بالقديم والراغب في فرض الجديد، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- بيان مفهوم العولمة وأبعادها.
- إبراز مدى التوافق والتباين في الهوية بين ما تفرضه العولمة ويفرضه الكيلن القطري الذي يحياه الفرد في ظل الدولة القطرية العصرية.
- توضيح العلاقة بين ما هو جديد في العالم، وعلى وجه الخصوص بين النظام الدولي وصراع الحضارات.
- كشف الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر ما هو عالمي وتكريسه.
- التعرف على تأثير العولمة على عالمتنا العربي وأمتنا العربية.

### فرضيات الدراسة:

وتقوم هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين: الأولى مفادها أن العولمة قديمة قدم الاستعمار، بمعنى أنها ظاهرة تدريجية جارية تتغير بتغير الأيديولوجية الاستعمارية التي تتبناها الدول ذات الشوكة مع الدول المستضعفة. والثانية تقوم على أساس أن الجديد في العولمة هو التسارع الذي دب في الدول المتسابقة نحو زعامة العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة حتى اتخذت أشكالاً جديدة مع كل ثورة في التقنية وقوى الإنتاج. وبالإضافة إلى الفرضيتين الرئيسيتين المذكورتين هناك عدد من الفرضيات الثانوية ذات علاقة بهما، وسيتم التعامل معها إثباتاً أو نفيًا في ثنايا البحث.

### محددات الدراسة:

وستقتصر هذه الدراسة على تناول العولمة ومفهومها وأبعادها، وهوية الإنسان على كوكبنا الأرضي بعد هبوب رياح العولمة، والمتغيرات التي أصابت العالم، وتأثيراتها على العالم العربي الذي يتأثر سلبيًا وإيجابيًا بكل ما يقع في العالم.

### إشكالية الدراسة وأسئلتها:

تقع إشكالية الدراسة في أن هناك أعداداً كبيرة من الباحثين الذين رحبوا بالعولمة، واستبشروا بقدمها زاعمين أنها ستجلب بعد توطئتها خيراً وفيراً عميماً، وأن هناك أعداداً كبيرة أيضاً منهم يلوحون بالشؤم وعدم الارتياح للعولمة. وفي الوقت الذي لم يمتحن

المرحبون العولمة على أرض الواقع لتبين ما بشروا به من خير لم يعطها المنشائون فرصة كافية للحكم بعدها للعولمة أو عليها. وبين هؤلاء وهؤلاء لا بد للباحث من أن يكون شديد الحذر حتى لا ينجر لأطروحاتهم حرصاً منه على أن تكون النتائج التي يتوصل إليها نتائج حقيقية نابعة من الواقع دونما انحياز أو تحيز لهذا الفريق أو ذاك.

وبالإضافة إلى الإشكالية الكبيرة التي ذكرناها تطرح الدراسة عدة تساؤلات تحاول الإجابة عنها، وهي:

١. ماذا تعني العولمة وما هي أبعادها؟
٢. هل العولمة هي ما كان يتنبأ به من أن العالم قرية صغيرة؟
٣. هل العولمة حقيقة هي وليدة السوق الرأسمالي العالمي؟
٤. ما هي أقوى الأدوات ترويجاً لهذا القادم الجديد الذي أطلق عليه اسم العولمة؟
٥. هل تحمل العولمة في ثناياها تأثيرات سلبية أم إيجابية أم تحملهما معا؟
٦. إلى أي مدى تؤثر ظاهرة العولمة على الدولة القطرية؟
٧. هل العالم العربي في حرز من العولمة؟

#### المصادر والمراجع:

اعتمدت الدراسة على مصادر أولية وثانوية باللغتين العربية والإنجليزية. وتشمل المصادر الأولية النشرات الرسمية والصحف، بينما تتضمن المصادر الثانوية الكتب والمقالات وأهمها الدراسات العلمية، سواء تلك التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة أم تلك التي تضمنت جانباً من جوانب العولمة.

#### منهجية الدراسة:

وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج الأكاديمية التي تستخدم عادة في العلوم السياسية وفي مقدمتها المنهج التاريخي حتى نتحسس بهذا المنهج هل العولمة طارئ تاريخي لن يلبث أن يزول؟ أم أنها قفزة ثورية في التطور التاريخي؟ أم هل هي ظاهرة قديمة حديثة تدرجت عبر مسيرة التاريخ الإستعماري الحديث. وكذلك اعتمدت

الدراسة على المنهج التحليلي وذلك للتوصل إلى المعلومة الصحيحة من خلال التشابك الكمي من المعلومات والموضوعات التي تناولت ظاهرة العولمة، وللوقوف على المعرفة الحقة التي عبرت عن العولمة التعبير الذي أعطاها الوصف اللائق بها أو المعنى الذي تهدف إليه والواقع الذي تود أن تبينه.

وتوخياً لأهداف الدراسة والعمل بالمناهج الأكاديمية التي أشرنا إليها فإن طبيعة هذه الدراسة اقتضت تناول موضوعها في خمسة فصول إضافة إلى هذه المقدمة، وإلى خاتمة تضمنت أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. أما فصول الدراسة الخمسة فهي:

الفصل الأول: العولمة: مفهومها وتطورها وأبعادها.

الفصل الثاني: الهوية بين القطرية والعولمة.

الفصل الثالث: العولمة وجديد العالم.

الفصل الرابع: العولمة ووسائل الاتصال.

الفصل الخامس: العولمة والعالم العربي.

وتضمن كل فصل من الفصول مبحثين، وتضمن كل مبحث عدداً من المطالب، وكانت الغاية من هذا التبويب هي الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة وفق بناء منهجي مدروس، ومخطط دقيق يضع كل لبنة من بناء الدراسة في موقعها. وإذا كنت قد نجحت في هذه المحاولة الجادة فبتوفيق من الله، وإلا فإنني قد اجتهدت، وحسبي نصيب المجتهد وأجره.

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه" سورة الأحقاف: الآية ١٥."

الباحث

الفصل الأول

العولمة

مفهومها وتطورها وأبعادها

## العولمة

### مفهومها وتطورها وأبعادها

يجد المتأمل في صفحات التاريخ وأحداث الماضي أن الصراع هو السمة الرئيسية التي تميز بها تاريخ الإنسانية منذ أن قتل ابنا آدم أحدهما الآخر، وما يزال هذا الصراع حتى يومنا هذا وسيمتد. وهذا الصراع إنما هو صراع بين ضروب العولمة، وهو بمعنى آخر صراع بين النموذجية للإنسان في الحضارات المختلفة.

إن المتأمل في الحقب أو الفترات المهمة في التاريخ الإنساني يلحظ أنها كانت عالمية، وتعود إلى من بيدهم الأدوات التي تمكنهم من فرض خواصهم على الآخرين، ولهذا فإن العولمة فعل تاريخي متواصل، وهذا الفعل هو حصيلة المعركة الجارية بين العالميات أو النماذج الحضارية المختلفة التي يؤمن أصحابها بأن لهم رسالة تحدد المثال الإنساني. وهذا الفعل التاريخي (العولمة) له عدة معان وأبعاد نتيجة الاختلاف الناجم عن النظرة للعولمة، وهذا الاختلاف يعود في الأصل إلى الخلفية الثقافية والمدرسة الفكرية لكل من يريد أن يدلي بدلوه في مجال العولمة.

وانطلاقاً من هذا الفهم فإننا سنتناول هذا الفصل في بحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: مفهوم العولمة وتطورها.

المبحث الثاني: أبعاد العولمة.

## المبحث الأول مفهوم العولمة وتطورها

ذكر ابن منظور أن العالم هو الخلق كله، "وقيل: هو ما احتواه بطن الفلك"<sup>(١)</sup>. وأما العولمة GLOBALIZATION، هذه الكلمة المشتقة من: (العالم) فمصطلح جديد، كثير تداوله منذ أواخر القرن العشرين، فما هي العولمة؟ وكيف تطورت؟

لم يكن مفهوم العولمة معروفاً قبل منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وقد أشار قاموس أكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة إلى هذا المفهوم عام ١٩٩٠م واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال عقد التسعينيات<sup>(٢)</sup>. وشاع استخدام لفظ العولمة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي<sup>(٣)</sup>، وكثر تناقله في وسائل الإعلام المختلفة حتى أصبح على كل لسان. كما كثرت مرادفات هذا المصطلح مثل: التدويل، والكوكبية، وغيرها، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على تعدد تعريفات العولمة، واختلاف هذه التعريفات مرجعه انحيازات الباحثين الأيدولوجية، واتجاهاتهم المتباينة إزاءها رفضاً أو قبولاً<sup>(٤)</sup>.

وستتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف العولمة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للعولمة.

المطلب الثالث: مراحل التطور التاريخي للعولمة.

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، مادة: (علم).

(٢) عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩٠م، ص ٥٠.

(٣) جلال أمين، العولمة والدولة... بحث مقدم لمركز دراسات الوحدة العربية في ندوة العرب والعولمة، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٥٣.

(٤) السيد ياسين، مفهوم العولمة - العرب والعولمة - ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ١٩٩٨م، ص ٢٥.



## المطلب الأول: تعريف العولمة:

تعتبر صياغة تعريف دقيق للعولمة مسألة شاقة، لأن مفهوم العولمة - كما يرى بعض الباحثين - يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والأيدولوجيا... وتشمل هذه المستويات: إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وبماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتائج الصراخ بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة<sup>(١)</sup>.

ويرى باحثون آخرون أن العولمة "هي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"<sup>(٢)</sup>.

ويعرف جون توملتسون، رئيس مركز أبحاث الاتصالات والثقافة العالمية بجامعة ترنت البريطانية، العولمة بأنها: "الفعاليات المطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الإندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي، والعولمة هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزمني والمكاني بما يؤدي إلى قصر المسافات خلال التقلص المريع في الزمن الذي يتطلبه العبور على المستويين الجسماني والتمثيلي، مما يجعل العالم يبدو صغيراً فيحتم على البشر تقارب بعضهم إلى بعضهم الآخر"<sup>(٣)</sup>.

ويعرف مالكوم واترز العولمة بأنها كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج العالم في مجتمع عالمي واحد<sup>(٤)</sup>. أما روبرتسون فيرى "أن

(١) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٣) عبد الله عثمان وعبد الرؤوف محمد، العولمة، دراسة تحليلية تقريبية، لندن، دار الوراق، ١٩٩٩، ص ٢٠.

(٤) مرجع سابق، ص ٥٤.

العولمة تشير إلى العملية التي تزيد من خلالها إمكانية رؤية العالم كمكان واحد، بالإضافة إلى الطريق التي جعلنا في حالة وعي لهذه العملية<sup>(١)</sup>.

ويمكن تعريف العولمة بأنها "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة الاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة. والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات"<sup>(٢)</sup>.

ويرى عبد الباري درّه في العولمة "أنها تطلع وتوجه اقتصادي سياسي تكنولوجي حضاري تذوب فيه الحدود بين الشمال والجنوب وبين الحضارات مع بعضها البعض. وقد أنتجت ظروف العالم المعاصر، وتؤثر على حياة الأفراد"<sup>(٣)</sup>.

ويعرف الأستاذ أنتوني جيد ينزو العولمة "بأنها تكثيف العلاقات الاجتماعية الممتدة على نطاق العالم أجمع، تلك العلاقات التي تربط محليات متباعدة حيث تكيف الأحداث المحلية أحداث تصدر على بعد أميال عديدة، وكذلك العكس"<sup>(٤)</sup>.

وتتضمن العولمة - كما يرى فيذرستون - الامتداد الخارجي للثقافة المحلية المعنية إلى حدودها، أي إلى العالم أجمع، بمعنى أن الثقافات المختلفة ستخترط في الثقافة الغالبة التي سوف تغطي بعد حين جميع العالم.

<sup>(١)</sup> عبد الله عثمان وعبد الرؤوف محمد، مرجع سابق، ص ٢٠.

<sup>(٢)</sup> منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٢٦.

<sup>(٣)</sup> عبد الباري درّه، العولمة، ورقة عمل في مؤتمر عقد في جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، ١٩٩٧م.

<sup>(٤)</sup> عبد الله عثمان وعبد الرؤوف محمد، مرجع سابق، ص ٢٠.

ويرى السيد ياسين: أننا إذا أردنا أن نقرب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بد من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها<sup>(١)</sup>:

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

العملية الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات

وهذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

أن العولمة ظاهرة جديدة برزت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وفرض وجودها التقدم السريع في مجال الاتصالات، وزيادة تشابك المصالح الدولية وخاصة المصالح الاقتصادية منها، وهيمنة رؤوس الأموال الغربية على الأسواق. ومن خلال هذا المنظور يمكن تعريف العولمة بأنها: "تعميم النموذج الغربي وخاصة الأمريكي في كل المجالات الحكومية والسياسية والمالية والاجتماعية والتشريعات الضريبية والقضائية، وأشكال الاستثمار في القطاعين العام والخاص، ونظام الطرق والجسور والموانئ والمواصلات، والنظام التعليمي والمالي... الخ". فالعولمة تعني أن يصبح العالم في حقيقة أمره بلا حدود، ولم تعد الدول بقادرة على منع الاختراقات التي تنتهك كل لحظة ثقافتها وقيمها وعاداتها ونقلها واقتصادها عبر الفضائيات وشبكات الإنترنت، والبريد الإلكتروني، وأصبح الترويج السلعي في كل أنحاء العالم متاحاً عن طريق الاتصال اللحظي. وليس من شك في أن العولمة هي أن تجعل كل شيء عالمياً، غير أن ما يعنيه مصطلح العولمة هنا هو سعي الغرب الذي يمتلك القوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية إلى الهيمنة على بقية العالم، وجعل هذه البقية جزءاً لا يتجزأ منه، تتخلق بأخلاقه، وتتسرب قيمه، وتفتح أسواقها لمنوجاته.

(١) السيد ياسين، مرجع سابق، ص ٢٧.

## المطلب الثاني: التطور التاريخي للعولمة:

تعتبر العولمة ظاهرة قديمة، ذلك أن العناصر التي تشكل فكرتها مثل: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، وفي انتقال رؤوس الأموال، وفي انتشار المعلومات والأفكار عمرها خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة<sup>(١)</sup>. بل يرجع بعض الباحثين ظاهر العولمة إلى زمن أبعد من ذلك بكثير، فأصحاب المدرسة التاريخية يرون أنها قديمة قدم الحضارات التي عرفت البشرية مثل الحضارة الصينية، وحضارة ما بين النهرين، والحضارة الفرعونية ثم اليونانية والرومانية. ويشير هؤلاء الباحثون إلى ظهور الديانات اليهودية فالمسيحية فالإسلام، ويدللون على أن العولمة صاحبت كل تلك الظواهر الحضارية والدينية، فالإسكندر المقدوني - على سبيل المثال - فتح بلاداً واسعة من العالم الذي كان معروفاً في عصره، وامتزجت الحضارات الصينية والهندية والفارسية والفرعونية على يديه، وأقام حفل زواج كبيراً بين جنوده المكدونيين وبين نساء من العنصر الفارسي.

ويعد نوعاً من العولمة أيضاً انتشار الديانات السماوية: اليهودية والمسيحية والإسلام في بقاع كثيرة من العالم، وهذه الديانات - وخاصة الإسلام - حملت كثيراً من المفاهيم الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي لم تكن معروفة لدى الشعوب، واستطاعت أن تقرب أجزاء العالم من بعضها، أي أنها تمكنت من عولمته، إذا صح التعبير.

وإذا ما اعتبرنا أن العولمة: فعل، تقوم به جهة ما مستهدفة نشر أفكارها وقيمتها الحضارية كما يفعل الغرب اليوم، فإن من المؤكد اعتبار رسالة الإسلام التي حملها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أكثر من أربعة عشر قرناً نوعاً من العولمة، ذلك أن الله سبحانه وتعالى أرسله للناس كافة بشيراً ونذيراً، حيث قال في محكم التنزيل: "وما

<sup>(١)</sup> جلال أمين، مرجع سابق، ص ١٥٣.

أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً<sup>(١)</sup>. وما أرسله إلا رحمة للعالمين، فهذا قوله سبحانه وتعالى "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"<sup>(٢)</sup>.

فالعولمة (معنى) موجود منذ زمن بعيد غير أن اللفظ الدال عليه تأخر في الظهور حتى أواخر القرن العشرين، وبالتالي فإن العولمة ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهرت فيها هذا المفهوم وذاع وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسة التي تتطوي عليها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما هي نتاج عصور متعاقبة. ولعل ما جعل آثار العولمة تبرز في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم هو تعمق تأثيرات الثورة العلمية والثقافية من جانب، والتطورات الكبرى التي أحدثتها ثورة الاتصالات من جانب آخر.

### المطلب الثالث: مراحل التطور التاريخي للعولمة:

إذا أردنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة لا بد أن نعتمد على النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون في دراسته المهمة: (تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي)، فنقطة البداية عنده هي نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، ذلك أن ظهور المجتمع القومي منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة، وأن الدولة القومية المتجانسة (بمعنى التجانس الثقافي، وتجانس المواطنين الذين يخضعون للدولة) كانت موجودة. ويمكن القول أن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، بمعنى أن إذاعة ونشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومي كصورة من صور الاجتماع المؤسسة كان جوهرياً فيما يتعلق بتعميق العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمان<sup>(٣)</sup>.

ويرى روبرتسون أن هناك مكونات أخرى للعولمة، وهي بالإضافة إلى المجتمعات القومية مفاهيم: (الأفراد) و (الإنسانية). وقد صاغ روبرتسون نموذجاً من

<sup>(١)</sup> سورة (سبا)، الآية (٢٨).

<sup>(٢)</sup> سورة (الأنبياء)، الآية (١٠٧).

<sup>(٣)</sup> السيد ياسين، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.

خلال تعقب البعد الزمني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن الذي يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتعقيد.

وينقسم نموذج روبرتسون إلى خمس مراحل هي:

### ١. المرحلة الجنينية:

شهدت أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف الثامن عشر نمواً لمجتمعات القومية، فإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى أدى إلى تعمق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، وشكل ذلك بداية الجغرافيا الحديثة والتقويم الغريغوري.

### ٢. مرحلة النشوء:

حدث خلال الفترة من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠م تحول حاد في فكر الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية والأفراد، باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة. ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية.

### ٣. مرحلة الانطلاق:

استمرت من عام ١٨٧٠م حتى أوائل القرن العشرين، وظهرت خلال هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) و (المجتمع القومي المقبول). كما ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وأدمجت مجتمعات غير أوروبية في المجتمع الدولي، وتمت صياغة الأفكار الخاصة بالإنسانية، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وتمت منافسات كونية مثل الألعاب الأولمبية على اختلافها، ووقعت حروب عالمية وأنشئت عصبة الأمم<sup>(١)</sup>.

(١) للاطلاع على نشأة هذه الهيئة وتكوينها وكيف انتهت، انظر: علي صادق أبو هيف، التاريخ الدولي العام، الجزء الثاني، الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ت، ص ٦٠٥-٦١٥.

#### ٤. مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، وفيها بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وتم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست<sup>(١)</sup> وإلقاء القبلة الذرية على اليابان وبروز الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>.

#### ٥. مرحلة عدم اليقين:

بدأت من الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي، وتصادد الوعي الكوني في الستينات وحدث هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية. وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت المؤسسات الكونية والشركات العالمية. وأخذت المجتمعات الإنسانية تواجه مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه... وظهرت حركة الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سهولة، وانتهى النظام الثقافي القومي، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية<sup>(٣)</sup>.

(١) الهولوكوست هي من صناعة اليهود أنفسهم، وتحديدًا صناعة يهود الصهيونية السياسية، وهذا ما كشف عنه (بن هيخت) اليهودي المتطرف في كتابه المروع (الخيانة)، وأكده الحاخام اليهودي المتطرف (موشيه سكوفيلد) في كتابه الذي صدر بعنوان: (ضحايا الهولوكوست)، وأكدته كذلك (رجاء جارودي) في كتابه (الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية). والجدير بالذكر أن الهولوكوست أكبر أكذوبة عالمية أضيفت إلى المعارف العالمية، وتعتبر أكبر شهادة تزوير للتاريخ، تاريخ العالم بأكمله، إنها ضحايا محرقة الصهيونية وليست الهنترية. للمزيد انظر: تقرير نورث بوينت، درع الصحراء والنظام العالمي الجديد، ترجمة محمد الظاهر ومنية سمارة، عمان، دار الكرمل، ١٩٩٩م، ص ٢٤-٢٥. وانظر أيضاً: رجاء جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية، القاهرة، دار الفن، ١٩٩٦م، ص ١٣٩-١٥١.

(٢) للوقوف على بروز الأمم المتحدة إلى حيز الوجود وميثاقها وتكوين هيئتها، انظر: علي صادق ابو هيف، مرجع سابق، ص ٦١٥-٦٤٨.

(٣) السيد ياسين، مرجع سابق، ص ٣٠-٣٢.

وقد طرأت على ظاهرة العولمة خلال الثلاثين سنة الأخيرة أمور بالغة الأهمية يمكن تحديدها فيما يلي:

١. انهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة (أوروبا الشرقية - الصين).
٢. الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم.
٣. ارتفاع نسبة السكان في داخل كل مجتمع أو أمة ارتفاعاً كبيراً.
٤. سيطرة تبادل السلع ورؤوس الأموال على العلاقات بين الدول، ثم غلبة تبادل المعلومات والأفكار على هذه العلاقات.
٥. أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطاً هذا الانتقال للسلع ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار، والمهيمن على هذا الانتقال هو الشركات المتعددة الجنسيات.
٦. طرأ خلال العقود الأخيرة تغير ملحوظ على مركز الدولة بسبب ما سبقت الإشارة إليه من نمو بين المجتمعات.

وهكذا اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون بيزوغ ظاهرة الدولة القومية التي حلت محل الإقطاعية، وحلت محل الدولة القومية الشركات متعددة الجنسيات تدريجياً، والسبب في الحاليين واحد: التقدم التقني وزيادة الإنتاج.



## المطلب الأول: البعد السياسي:

يمثل هذا البعد جوهر الموضوع، ويثير الحديث عنه عدة إشكاليات وي طرح قضايا جوهرية لا بد من تناولها. فالتبعات التي تنجم عن العولمة، والآثار الإيجابية منها والسلبية التي تتركها على المجتمع الدولي بشكل عام، والمجتمعات الإقليمية بشكل خاص إنما تظهر كلها في هذا البعد السياسي. كما أن استعراض تاريخ الفكر السياسي يبرز مفاهيم ذات علاقة بالعولمة، مثل: (المواطنة العالمية) و (الأسرة العالمية الواحدة)<sup>(١)</sup>.

وتتجلى أبرز ملامح البعد السياسي في:

أولاً: إلغاء دور الدولة القومية.

ثانياً: حقوق الإنسان وحرية الفرد والحريات العامة.

ثالثاً: فرض الديمقراطية الغربية الليبرالية.

وفيما يلي توضيح لكل من هذه الملامح:

أولاً: إضعاف دور الدولة :

ترتبط سياسة الدولة القومية ارتباطاً شديداً بسيادتها، وبممارستها لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية، وتعتبر ممارسة الدولة لسيادتها من أهم مقومات الدولة القومية التي برزت قبل حوالي ٣٠٠ عام.

ونظراً لأن الدولة القومية هي نقيض العولمة، فإن سياستها الناجمة عن طبيعتها المحلية تعد من أكثر الأبعاد مقاومة للعولمة التي تعني إلغاء الحدود الجغرافية، وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدولة، وتتجاوز سيطرتها التقليدية<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> عبد الغني عبد الغفور، العولمة - ملاحظات سياسية، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٩٨م، ص ٧.

<sup>(٢)</sup> عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

ويعد إلغاء دور الدولة الإقليمية - كصاحبة امتياز في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية - إضعافاً شديداً لمفاهيم سيادتها واستقلالها. وقد يصبح من الواجبات المترتبة على الدول الإقليمية أن تخضع في علاقاتها الدولية لقواعد العمل الدولي التي يضعها الأقوى وإلا فالتهميش هو النتيجة الحتمية للرفض، بل ربما تتعرض الدولة الراضة لعقوبات موجعة كالحصار<sup>(١)</sup>.

وتشير بعض الأدبيات السياسية إلى أن العولمة تحمل في مضامينها ما يؤكد على مصادرة مبدأ تعدد الدول، واعتناق قومية عالمية جديدة ليس لها أي من المعاني القومية في المفهوم السائد. وتتذرع هذه النظرية بأن في العالم فوضى دولية، وأن هذه الفوضى هي مصدر الصراع الدولي وما ينجم عنه من مشكلات.

وتعتبر الدولة المستقلة هي صاحبة السيادة، ولها سلطة من القوانين وتنفيذها، وللدولة قوة تفوق كل القوى الأخرى فيها، وتظل إرادة الدولة هي الغالبة، وعلى هذا الأساس فإن إرادة الدولة ينبغي أن تفوق سائر الإرادات، وهناك ما يمكن أن يسمى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية<sup>(٢)</sup>.

وتعني السيادة الداخلية سلطة الدولة في سن القوانين وتنفيذها داخل الإقليم، أما السيادة الخارجية فتعني سلطة الدولة في إنشاء علاقات مع الدول الأخرى، ويطلق على السيادة الخارجية مصطلح الاستقلال.

وتوفر العولمة فرصاً لقوى سياسية واقتصادية خارجية لممارسة أنشطة تحدث إخلالاً بالاستقلال الوطني، ومن المعلوم أيضاً أن شعارات العولمة تتطوي ضمناً على ما يشكل انتهاكاً لسيادة الدولة لأنها تتيح توافر الفرصة لمزيد من النشاط الاقتصادي الرأسمالي<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> عبد الله نقرش، بحث حول العولمة عام ١٩٩٩م، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م، ص ١٠.

<sup>(٢)</sup> عبد الغني عبد الغفور، مرجع سابق، ص ١٢-١٥.

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ص ١٥-١٧.

والعولمة في بعدها السياسي هي شكل من أشكال الهيمنة السياسية بعد انهيار المعسكر الشرقي، وانفراد المعسكر الغربي بالسيطرة على العالم، فباسم العولمة تمحى الإرادة الوطنية المستقلة للدول والشعوب، وبالتالي فإن العولمة والدولة الوطنية المستقلة نقيضان وجود أحدهما ينقض وجود الآخر. وتتطلب العولمة فتح الحدود ورفع الدولة يدها عن الحواجز الجمركية، وانتقال الأموال عبر البنوك، والخضوع لقوانين السوق، والعرض والطلب، وإنهاء القطاع العام، والإسراع في خصخصته. كما تتطلب العولمة أن تكون الدولة الوطنية رخوة ضعيفة غير متماسكة وليست قوية مستقلة<sup>(١)</sup>.

وتتضمن العولمة معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري)، وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها. فالعولمة عالم من دون دولة، ونظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، ويؤدي إلى إذابة الدولة الوطنية لتتحول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر أن الدولة القومية مرت منذ بزوغها حتى الآن بالأدوار التالية:

١. عصر الرأسمالية التجارية: وهنا تدخلت الدولة تدخلاً فعالاً في الاقتصاد القومي الحديث النشأة، فمن أبرز مهماتها في هذا العصر:
  - أ- إنشاء الاقتصاد القومي عن طريق توحيد السوق القومية.
  - ب- إزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع.
  - ج- توفير الأمن والاستقرار.
  - د- شق الطرق.
  - هـ- فرض سباج جمركي حول الدولة لحماية الصناعة الناشئة.
  - و- التدخل في عملية الإنتاج.

<sup>(١)</sup> حسن حنفي وصادق العظم، ما العولمة؟، دمشق، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩م، ص ٢٣-٢٤.

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ص ١٧٨.

٢. عصر القوة الصناعية: تراجع دور الدولة في هذه المرحلة من حيث التدخل المباشر في عملية الإنتاج وترك ذلك لأرباب العمل، وتراجع دورها في حماية منتجاتها من المنافسة (دعه يعمل دعه يمر)، مع الاحتفاظ لنفسها بتحديد الأجور.

٣. عصر الاستعمار: قامت الدولة في هذا العصر بإعادة توزيع الدخل لصالح بعض الطبقات حيث تكفل الاستعمار بتحقيق رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات، دون أي تدخل يذكر في توزيع الدخل. وظهرت في هذه الفترة بعض النظريات الفكرية مثل الكنزية، ودولة الرفاهية<sup>(١)</sup>.

٤. ظهور الدولة الصناعية: فبعد الحرب العالمية الثانية تدخلت الدولة من جديد لإعادة إعمار ما خلفته الحرب العالمية، وظهر التطور الثقافي الذي جعل العالم كله سوفا لها.

٥. حصل تغير جديد ومهم على وظيفة الدولة، فالدولة الكنزية أو الرفاهية حلت محلها الدولة الريغانية أو التاشيرية التي تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهية، حيث أصبح المطلوب ليس تدليل العمال بل قمعهم أو قهرهم.

وما يستنتج مما تقدم أن الدولة لم تختف، وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف الأساسية المنوطة بها، وهذا التغير أشبه بالعودة إلى عصر الثورة الصناعية، حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد (آدم سميث، ريكاردو)، وإلغاء الحواجز التي أقامتها الدولة خلال نصف القرن (الجات - منظمة التجارة العالمية)، حيث سعت الرأسمالية بكل قواها لتفكيك النظام الاشتراكي لأنه لا يعقل أن يترك سوق بهذا الاتساع والغنى بالموارد الطبيعية كسوق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية خارج نشاط الشركات العملاقة<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> جلال أمين، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ١٥٧-١٥٨م.

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ص ١٥٩-١٦٠.

وهناك من يقول إن الدولة القومية قد لا تنهار وقد لا تختفي أو تتلاشى في ظل العولمة، وإنما قد تعيد ترتيب أولوياتها، وتطور من قدراتها لمساييرة هذه الظاهرة، وخاصة أن الدولة القومية كائن حي ومنتطور، وقد استطاعت أن تتجاوز كل التحديات التي مرت بها، أو على الأقل أن تتكيف معها. فإلغاء الدولة أمام العولمة - في رأي هؤلاء - طرح ليس له ما يبرره، وأي كلام عن ذوبان الحدود السياسية بين الدول القطرية أولاً والإقليمية ثانياً، أو حلول الشركات المتعددة الجنسيات محل الحكومات أو السلطات الحاكمة بسبب العولمة هو كلام سابق لأوانه، وكلام منخدع بسطح الظاهرة. ويضرب هؤلاء أمثلة تؤيد وجهة نظرهم، منها أن الرأسمالية في أوروبا الغربية حين انتقلت من النظام الاقتصادي الميركانيلي المتمحور كله حول الدولة والمتمركز في احتكاراتها إلى النظام الاقتصادي الليبرالي الحر، والمعادي لتدخل الدولة، بدا للكثيرين وقتها وكان الدولة قد انهارت وانتهت وعفا عليها الزمن، ولكن الرأسمالية لم تستغن عن الدولة ووظائفها وخدماتها.

ولا شك في أن تيار العولمة بتسارعه المطرد وديناميكيته الهائلة قد سلط ضغطاً كبيراً على الدولة الموروثة بمؤسساتها ووظائفها وأجهزتها في كل مكان وصلت إليه تأثيرات العولمة، ولكن الدولة عملت بنجاح ملحوظ على استيعاب تلك الضغوط، وامتصاص الصدمات المرافقة، والتأقلم والتكيف مع الوقائع العولمية الجديدة. ويتبين من متابعة المشهد العولمي:

١. أن هناك دولاً لها مصالح حيوية حقيقية في العولمة وفي تبنيها كاستراتيجية وسياسة في أن واحد، وفي نشرها وتثبيتها والدفاع عنها، وفي إدارتها في كل مكان على سطح الكرة الأرضية.
٢. أن الدول هي التي تضع سياسات استيعاب العولمة أو الاستفادة منها أو مقاومتها أو تدجينها أو الدفع بها قدماً أو ركوب موجتها، لذا فإن أقصى ما يحق لنا ادعاؤه بهذا الخصوص هو حصول تعديلات كبيرة ومهمة في وظائف الدولة ومؤسساتها وسياساتها وخدماتها تحت تأثير العولمة.
٣. ويستخلص أحد العلماء الإنجليز النتيجة التالية: "تشكل الدولة القومية جزءاً لا يتجزأ من عملية العولمة، لقد تكيفت الدول مع هذا الاندماج العولمي، بل

سرعته عبر تغيير سياساتها باتجاه إزاحة ميزان القوى الاقتصادية والسياسية لصالح أرباب العمل والمالكين بعيداً عن أكثرية العمال ومن يعيلون<sup>(١)</sup>. ويشير العالم الروسي بوريس كابارلينسكي إلى عجز الدولة المقترض: "من يحاول تحدي النظام "العولمي" القائم سيكتشف أن الدولة ما زالت قوية تماماً وبما فيه الكفاية للقتال دفاعاً عن هذا النظام". ويشير إسماعيل صبري عبد الله إلى أن كبار الساسة تحولوا إلى مندوبي مبيعات للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة دقيقة بين الدولة والعولمة من خلال الصيرورات الثلاث الكبرى الأساسية والحاسمة التي أفرزها التطور الرأسمالي وذلك على النحو التالي:

الصيرورة الأولى: في الصياغة التاريخية والمتجددة والمتسارعة لنظام رأسمالي عولمي سوبر-إمبريالي عبر آليات الاستثمار المباشر الأجنبي في الإنتاج استناداً إلى إرث الإمبريالية وتجربتها وخبرتها بقيادة الدولة الأعظم.

الصيرورة الثانية: المرافقة والملازمة في استكمال نشر الدولة الإقليمية الوطنية، أو القومية الحديثة ذات المنشأ والطراز الأوروبي الإمبريالي والاستعماري المباشر، ففي مطلع القرن العشرين كان عدد الدول المستقلة المنضمة لهيئة الأمم المتحدة أقل من ٥٠ دولة في حين وصل عددها الآن إلى ١٧٠ دولة. فالصيرورة الاقتصادية العولمية الأولى وجدت شكلها السياسي الأكثر ملاءمة في الصيرورة الثانية فقامت بنشر شكل الدولة وتنشيتها في أنحاء العالم.

الصيرورة الثالثة: المرافقة والملازمة التي تتمثل في إنشاء المركز لمجموعة من المؤسسات والمنظمات والأجهزة والهيئات والروابط السوبر دولية والفوق دولية وتطويرها كلها باتجاه المزيد من القوة والفاعلية في كل ما يتعلق بتوجيه التطور العولمي

<sup>(١)</sup> صادق جلال العظم، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٨٠.

السوبر - إمبريالي الجديد للاقتصاد الرأسمالي العالمي وإدارته<sup>(١)</sup>. لقد برزت المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولعبت الدور المنوط بها وذلك بالتنسيق فيما بينها بحرية كاملة.

ويمكن تلخيص وجهتي النظر السابقتين في أن إحداهما ترى في العولمة عالماً بلا حدود، أما الأخرى فتري أنه ليس بالضرورة - في ظل العولمة - إضعاف الدولة أو انحلالها أو حلول الشركات العملاقة محلها بقدر ما هي رفع الدولة إلى تركيب أعلى بما يمكن أن يستتبعه ذلك من تعديلات في وظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية بغرض تقديم خدمة أفضل لعمليات الإنتاج، وإعادة الإنتاج. فدور الدول الإقليمية والمحلية يبقى مهماً جداً بل حاسماً في حماية الاستثمار المباشر الأجنبي وتشجيعه ورعايته وتوفير المناخ الملائم له.

يضاف إلى ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وغيرها من أدوات العولمة هي في حد ذاتها بحاجة إلى دولة قومية ترعى مصالحها وتقوم على حماية ورعاية الإنتاج والاستثمار. ومن مصلحة العولمة أن تعزز الدولة القومية بل وتدعمها بوسائل حديثة لكي تستمر لأن من مصلحة العولمة وجود دولة تحمي مصالحها. وهناك من يقول إن العولمة لن تكون وبالأعلى الدولة القومية بل إنها ستعزز هذه الدولة، ويشار إلى أن كثيراً من الشركات تعد عناصر وطنية في الدول القومية لكي يكونوا أداة دفاع عن مصالحها، وقد تصل بهم إلى أعلى المراتب. والمهم أن يكون هؤلاء هم عين وأذن تلك الشركات والمحافظون على مصالح من أعدمهم.

### ثانياً: حقوق الإنسان والحريات العامة:

تعتبر حقوق الإنسان والحريات العامة للفرد والمجتمع من تبعات الفكر (العولمي)، وقد أصبحت مما تفرضه العولمة على المجتمعات والدول والأنظمة في العالم. ويثير فرضها العديد من الأسئلة، فهل أخذت المجتمعات الغربية تتذرع بحقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؟ أم أنها غدت أداة من أدوات الهيمنة الغربية، أو ما

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ص ١٨٠-١٨٣.

يمكن أن يطلق عليه (الفكر الليبرالي الغربي) ضد من يخالف الغرب السراي والمذهب والعقيدة؟

وقضية حقوق الإنسان وقضية الحريات من القضايا الجوهرية والمهمة، لأنها تتعلق بالإنسان الذي كرمه رب العزة والجلال، وهي في الوقت نفسه من القضايا الشائكة والعالقة. وقد أصبحت محل خلاف بين المفكرين والمنظرين، كما أنها محل خلاف بين الأيديولوجيات جميعها... وهي أيضاً المشجب الذي تعلق عليه أخطاء بعض الأنظمة، وسلوكيات بعضها الآخر.

ويمكن تلخيص وجهات النظر في مسألة حقوق الإنسان وتأثير العولمة عليها بأن الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون في خطأ فادح، ذلك أنهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تتطوي على عملية تحرر من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط إلى نظام السوق الحرة، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، ومن التعصب لأيدولوجية معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب، ومن كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التميز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياء الثقافة.

هكذا تصور لنا العولمة بأنها تعني التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عواقب ومشكلات، وتحارب التعصب بكل أشكاله: الديني والقومي والعنصري، وبأننا مقبلون على عصر جديد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة واحترام حقوق الإنسان (وبخاصة حقوق المرأة). ويصور كل من يقف في وجه العولمة بأنه إنما يقف ضد التحرر من استعباد الدولة واستعباد الجهل والفقر، واستعباد التعصب<sup>(١)</sup>.

لقد أشرنا إلى أن قضية حقوق الإنسان أصبحت من القضايا الملحة على الصعيد العالمي، ولكن من يقرر هذه الحقوق؟ إن الدول الغربية التي تطلق على نفسها الديمقراطية الليبرالية، والتي تعتبر أيضاً نفسها متقدمة في هذا المجال، هي التي تضغط بهذا الاتجاه،

<sup>(١)</sup> جلال أمين، مرجع سابق، ص ١٦٣-١٦٤.



وقد جزأت هذه الحقوق وفصلتها لكي يسهل عليها التدخل إذا أهمل أي منها، فهناك حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق العمال المهاجرين، وحقوق العمال الوطنيين، وحقوق الأقليات العرقية أو الدينية أو الإثنية.

ويذكر في هذا المجال أن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت بإنشاء منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مهمته متابعة قضايا حقوق الإنسان أينما كانت، وإذا لزم الأمر على الأمم المتحدة أن تتدخل بذريعة حماية حقوق الإنسان، ويمكن للأمم المتحدة الاستعانة بالدول القادرة على التدخل لحماية حقوق الإنسان.

واستطاعت الدول الغربية أن تجد منظمات أصبحت شبه رسمية، وأصبحت تمارس دوراً ضاغطاً على الدول مهمتها متابعة حقوق الإنسان - مثل المنظمة العالمية لحقوق الإنسان - وأصبح لهذه المنظمة فروع في كل دول العالم. كما يحق لهذه المنظمة وغيرها الذهاب للدول وتفتيش سجلاتها الأمنية والسجونية، وتصنفها على أنها دولة تحترم حقوق الإنسان أو لا تحترمها، وتضع قوائم بالدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

وحقوق الإنسان وثيقة دولية صاغها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وذلك عام ١٩٤٨م، وأصبحت هذه الوثيقة عالمية يعتد بها<sup>(١)</sup>، مع أن الإسلام حفظ حقوق الإنسان، ونادى بتكريمه قبل أكثر من ١٤٢٠ عاماً. وترى وجهة النظر هذه أن أي تدخل خارجي سواء أكان بذريعة المحافظة على حقوق الإنسان أم غيرها إنما يعتبر خرقاً لسيادة الدولة أو النظام، وخاصة إذا كان هذا التدخل يمس سيادة الدولة القومية، ويفرض عليها إعطاء المزيد من الحقوق، وهذا دون شك سوف يؤثر على هيئة الدولة أمام مواطنيها، بل يجعل أولئك المواطنين يخرجون عن طاعة الدولة متذرعين بأنهم أحرار، وأن النظام العالمي سوف يشملهم بغطائه، وأن أي مطالب سواء أكانت عادلة أم غير عادلة فإن على الدولة القومية أن تستجيب لها.

(١) عرفت هذه الوثيقة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتتكون من ديباجة وثلاثين مادة كلها تصب في رفعة شأن الإنسانية. للاطلاع على هذه الوثيقة انظر: علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص ٩٩٥-

وهناك وجهة نظر أخرى تؤيد تدخل المنظمات والهيئات لحماية حقوق الإنسان من جور الأنظمة، ويرى هؤلاء أن دول العالم الثالث بالذات أو النامية أغلبها دول ليست ديمقراطية، ولا يوجد فيها مؤسسات، ولذلك فإن هناك ممارسات خاطئة كثيراً ما تتم ضد العنصر البشري فيها، وتنتهك الحريات العامة والخاصة، وتزهق أرواح بشرية. وعليه فإن التدخل العالمي لحماية حقوق الإنسان بجميع أنواعها مطلب إنساني أولاً، ومطلب عالمي ثانياً سواء أكان على الصعيد المحلي أم الدولي. فإذا ما شعرت الأنظمة الظالمة والمنتهكة لحقوق الإنسان بأن وراءها هيئات ومؤسسات عالمية تتابع أنشطتها اللاإنسانية وتراقب تصرفاتها لا شك في أنها ستجد صيغاً جديدة، وتحاول أن تحسن من مستويات المعيشة البشرية، ولا شك أيضاً في أنها سوف تخفف من تلك الممارسات اللاإنسانية، وقد تساهم في إيجاد المنظمات الأهلية وتتعاون مع المنظمات العالمية في مجال حقوق الإنسان. وقد طالب بعض من أصحاب وجهة النظر هذه الأمم المتحدة أو الدول القادرة على حماية الإنسان وحقوقه بالتدخل المباشر لحماية حقوق الإنسان من ظلم الأنظمة.

وبغض النظر عن هذا التعارض بين الرافضين والمؤيدين للتدخل من أجل حقوق الإنسان، وأياً كانت مبررات التدخل وأهدافه إلا أنه يخلق وضعاً جديداً للدولة القومية، وهذا الوضع يترتب عليه نقص سيادي في حالة رضوخ الدولة. وتلك المبررات التي تسوقها الدول الليبرالية عبر المنظمات والمؤسسات الدولية تجاه الدول القومية واستخدام قضية حقوق الإنسان كأداة للتدخل سيخلق وضعاً جديداً وهو نقص ركن أساسي من أركان الدول القومية، أي السيادة.

والجدير بالذكر أن تلك الدول التي تدعي بأنها قطعت شوطاً كبيراً في مجال حقوق الإنسان إنما تعاني من ازدواجية في هذا الجانب، كما أنها في تعاملها مع هذه القضية تكيل بمكيالين، وتتنظر إليها من منظور مصلحتها، فهي تغض الطرف عن ممارسات دول تجاه حقوق الإنسان في مقابل أن تحافظ على مصالحها، بينما نراها تشهر هذه المسألة وتتابعها بشكل حثيث في مكان آخر إذا تطلبت مصلحتها ذلك، فالذي يحكم مسألة حقوق الإنسان:

أ- المصلحة.

ب- التوجهات السياسية.

ج- الاختلاف الأيديولوجي.

ومن فروض العولمة في مجال حقوق الإنسان أن الدول الكبرى والليبرالية التي بيدها القرار تستخدم عدة أساليب للضغط على الدول القومية الصغيرة من أجل تحقيق انفراج في هذا المجال، وأهم تلك الأساليب:

١. صناديق التنمية.
٢. البنك والصندوق الدولي.
٣. المساعدات المادية.
٤. الشركات العملاقة.

فكل هذه الأدوات أصبحت تلعب دوراً جوهرياً في الضغط على الدول من أجل تحقيق انفراج أكبر في مجال حقوق الإنسان، وأصبحت هذه الأساليب تحت أنوار الإعلام الكاشفة والمحركة. فإذا لم تحقق هذه الدول الانفراج المطلوب فإنها لن تحظى بالمباركة، ولن تحصل على أي مساعدات، وعليه ستكون تحت رحمة تلك المؤسسات والمديونية.

والجدير بالذكر أن قضية حقوق الإنسان استخدمت ورقة بيد كثير من المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى للضغط على الدول الفقيرة والمعذمة.

### ثالثاً: الديمقراطية:

تعني كلمة الديمقراطية، وهي يونانية الأصل: حكم الشعب للشعب، وقد قاربها الإسلام بالشورى، حيث وردت في القرآن الكريم آيات تدلل على هذا المعنى، مثل قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم"<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: "وشاورهم في الأمر"<sup>(٢)</sup>.

وكان لمصطلح الديمقراطية البريق الألمع دون بقية المصطلحات السياسية الأخرى، كما أن فهم هذا المصطلح يختلف من منطقة لأخرى وكذلك من شعب لآخر، فإذا أخذناه بالمفهوم الغربي فإنه يعني أن نأخذ الديمقراطية الغربية. والسؤال: هل هذا الفهم أو المصطلح يصلح لكل شعوب الأرض على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم وأعرافهم، وكذلك

<sup>(١)</sup> سورة الشورى، الآية (٣٨).

<sup>(٢)</sup> سورة آل عمران، الآية (١٥٩).

على اختلاف التنمية والمستويات المعيشية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية؟

تقسم الديمقراطية عادة إلى ثلاثة أنواع:

أ. ديمقراطية مباشرة.

ب. ديمقراطية غير مباشرة.

ج. ديمقراطية شبه مباشرة.

ويعتبر كل من هذه الأنواع الثلاثة عملاً سياسياً ديمقراطياً.

ولا شك في أن المجتمعات الغربية ذات النهج الليبرالي قطعت شوطاً كبيراً ومهماً في مجال الديمقراطية، وقد مرت هذه الشعوب بمراحل وضحت بالكثير في سبيل الوصول إلى قمة الديمقراطية التي تتمتع بها اليوم.

وتطالب هذه الدول الليبرالية الغربية من الدول الفقيرة المتخلفة النامية بتطبيق الديمقراطية الغربية على شعوبها، على الرغم من أن هذه المجتمعات لا زالت نامية، وبعضها متخلف، وتطبيق الديمقراطية قد يضرها كما يقول المعارضون على تطبيقها، إلا أن الدول الغربية بإمكانياتها الهائلة المادية والمعنوية، ووسائل إعلامها المتقدمة جداً، أصبحت - في إطار عصر الانفتاح العالمي أو بالأصح في إطار العولمة - تضغط بشكل قوي على الدول النامية من أجل تطبيق الديمقراطية.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجهتي النظر المتعارضتين فيما يتعلق بتصرف الدول الغربية في هذا المجال، فالأولى تقول إن الدول الغربية تمارس ضغوطاً على هذه الدول لتحقيق الديمقراطية، وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وغيره، لأن وجود نظام ديمقراطي سليم على النمط الغربي يخدم مصالح الغرب ويحفظ لهم حقوقهم، ويخلق استقراراً تنموياً صحيحاً وبالتالي تكون تابعة للمنظومة الغربية الرأسمالية، وفي هذه الحالة تحقق للغرب الازدهار والتوسع.

والثانية نقول إن الغرب غير جاد في ما ينادي به، وأنه لا يريد ديمقراطية صحيحة وحقيقية في الدول النامية لأن الديمقراطية الصحيحة والحقيقية سوف تضر بمصالح الغرب، وتكشف التلاعبات والممارسات الخاطئة للحكام والأنظمة الفاسدة، وأن هؤلاء أغلبهم مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة الغربية (الجزائر).

فالديمقراطية ورقة تستخدمها المؤسسات الغربية من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية كصندوق النقد الدولي من أجل ممارسة ضغوط على الدول للإصلاح الاقتصادي والمالي من خلال إعطاء مزيد من الديمقراطيات، وإلا فإن هذه الأنظمة التي لا تراعي ولا تطبق الحد الأدنى للديمقراطية سوف تعاقب وتحرم. وتراقب الدول الغربية تطبيق الديمقراطية، وتعطي شهادة حسن سيرة وسلوك. وهناك جهات نظر بين الفكر الغربي وبعض الدول حول تطبيق هذا المفهوم، فبعضها يرى أن تطبيق الفهم الغربي للديمقراطية ليس شرطاً، وإنما يمكن تطبيق مفاهيم لهذا المصطلح تختلف عن المفهوم الغربي ولكنها صالحة لهذا المجتمع.

لقد أصبح العالم في عصر العولمة قرية صغيرة، وأصبحت المصالح متشابكة ومتداخلة، ولا يمكن فصلها عن بعضها. كما أنها أصبحت تضغط بشكل قوي على الدولة، هذا بالإضافة إلى أنها أي العولمة، كشفت الأنظمة والدول وأصبحت معرّاة فصارت تحسب ألف حساب لردود الأفعال على كل خطوة تخطوها، وسقطت معها الحدود السياسية بين الدول، وهذا بحد ذاته يمثل نموذجاً للعولمة.

فالعولمة بصبغتها السياسية إذا ترتبط أساساً ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة التي أصبحت تنافس الدول في المجال السياسي، وخاصة في مجال صنع القرارات وصوغ الخيارات<sup>(١)</sup>.

(١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤.

### المطلب الثاني: البعد الاقتصادي:

العولمة في الأساس مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. وأول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية. ويذكر في هذا المجال أن سيمون رايش (Simon Reich) يذهب في تحليله للعولمة إلى أنها سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة (ولا سيما ما يتعلق منها بالرعاية الاجتماعية)، وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيغي عبر الحدود (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتكامل أسواق رأس المال. وتشير العولمة في قالبها الاقتصادي الأضيق إلى انتشار المبيعات، ومنشآت الإنتاج وعمليات التصنيع على مستوى العالم<sup>(١)</sup>.

والعولمة في مظهرها الأساسي تكفل للقوى العظمى الاستثمار بثروات العالم: موارده الأولية، وأسواقه على حساب الشعوب الفقيرة، واحتواء المركز للأطراف التي حاولت الفكك منه في عصر الاستقلال، ثم تعثرت في بناء الدول الوطنية، فأراد المركز وراثتها من جديد تحت أحد أشكال الهيمنة وهو العولمة<sup>(٢)</sup>. وتمثل الأفكار التي طرحها سيمون رايش فكر العولمة، ولذلك لا بد لدارس العولمة وتأثيراتها وأبعادها من أن ينطرق إلى هذه الأفكار ويدرسها ويحللها ويناقشها، وهو أمر يضيق دونه المقام، ولذلك ستقتصر هذه الدراسة على مناقشة البعد الاقتصادي كأحد أبعاد العولمة، وكركن من أركانها.

وقبل تناول البعد الاقتصادي بالتفصيل، لا بد من إثارة التساؤلات التالية:

- هل العولمة من نتاج الفكر الغربي؟ وهل هي موجهة لتدمير القيم الإنسانية؟
- وهل نجح الغرب الرأسمالي أمام السوق الاشتراكية؟

لقد شهد العالم مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين موجة جديدة أطلق عليها اسم العولمة الاقتصادية، ومع مضي سنوات العقد تزايدت الدعوة لهذه العولمة، وبدأت

(١) ريتشارد هيجوت، العولمة والإقليمية، سلسلة محاضرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٨٨، ص ٢١.

(٢) حسن حنفي وصادق جلال العظم، مرجع سابق، ص ٢٢.

ملاحظتها ومرجعياتها وخصائصها تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين. ومع أن العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينات إلا أن جذورها تمتد إلى بدء انهيار الإلكتريكية وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وقد جاءت لتعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد، ولذلك فإنها معنية بالانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية.

بل إن العولمة في بعدها الاقتصادي تتصف بمرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية، وتهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادي، وذلك باتباع استراتيجية تركز على:

١. شل حركة ووظائف الدولة والأمة، وتفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها. أي أن العولمة تفتز فوق مهام الدولة والأمة والوطن والمواطنة.
٢. تمكين الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي وبذلك تحل محل الدولة.
٣. تعميق اختراق اقتصاديات الجنوب أو إلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع مختلف لتؤدي وظائف معينة.
٤. تركيز سلطة القرار الاقتصادي العالمي بحيث يدار إدارة شديدة المركزية من الخارج.
٥. خلق ما يسمى بالأممية الاقتصادية، أي خلق المجال الاقتصادي العالمي وهو وطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، وهو وطن من دون حدود ومن دون ذاكرة أو تراث<sup>(١)</sup>.
٦. خلق الهوية الاقتصادية العالمية بدلاً من الهوية الاقتصادية الوطنية أو القومية.
٧. جعل السوق مجالاً للمنافسة ولاصطفاء الأنواع الجيدة وتسويقها عالمياً طبقاً لأهداف المنظمة الرأسمالية ومصالح الشركات متعددة الجنسية.

(١) حميد الجميلي، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الطريق، العدد الثالث، السنة الثامنة والخمسون، ١٩٩٩، بيروت، ص ٣٣-٣٥.

٨. فتح الأبواب أمام حركة رؤوس الأموال الدولية. وطبقاً لهذه الاستراتيجية فإن العولمة تسعى لخلق إطار مؤسسي جديد يستند إلى المقومات الآتية<sup>(١)</sup>:
- خلق تجانس في المفاهيم والمؤسسات وآليات عمل الاقتصاد لدولة الأمة.
  - تفكيك الأنظمة الإنتاجية والاقتصادية لدولة الأمة.
  - خلق تكامل ما بين أنشطة البنية الاقتصادية الكونية.
  - خلق مؤسسات اقتصادية كونية جديدة تتاطب بها سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي.
  - تصغير حجم القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادي في مقابل إطار ودور متميزين للقطاع الخاص.
- وسنتناول البعد الاقتصادي بالتحليل ضمن الفقرات الرئيسية التالية:
- أولاً: المؤسسات الدولية.
- ثانياً: منظمة التجارة العالمية.
- ثالثاً: الخصخصة والشركات.

#### أولاً: المؤسسات الدولية:

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير (W.B) منظمة مالية دولية، وهو تابع للأمم المتحدة، وقد تأسس بعد مؤتمر برايتون وودز (Bretton Woods) بتاريخ ١/٧/١٩٤٤م حيث أعلن عن قيامه في المؤتمر، وكان التوقيع على ذلك في ديسمبر ١٩٤٥م. وباشتر البنك عمله في يوليو ١٩٤٦م ومقره واشنطن. ومن أهم شروط الانضمام إليه أن تكون الدولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة وفي صندوق النقد الدولي، وأما أهدافه فهي<sup>(٢)</sup>:

١. تقديم القروض للدول الأعضاء فيه
٢. مراقبة وتتبع استعمال هذه القروض.

(١) حميد الجميلي، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) للاطلاع على نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير انظر: علي صادق ابو هيف، مرجع سابق، ص ٦٦٠-٦٦٢.



أما صندوق النقد الدولي فقد تأسس أيضاً بعد مؤتمر برايتون وودز ١٩٤٤/٧/١، وهو مؤسسة نقدية عالمية متخصصة، تابعة للأمم المتحدة، ومقره الرئيس واشنطن، وله فرع في باريس تأسس في ١٩٤٥/١٢/٢٥ م. وتتلخص أهدافه بما يلي<sup>(١)</sup>:

١. حل المشكلات المالية للدول الأعضاء.
٢. تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.
- و أما مهماته فمصرفية ورقابية.

وتلعب هاتان المؤسستان دوراً مهماً وحيوياً على الساحة الدولية من خلال الوظائف والدور الموكول لكل منهما من خلال المفاهيم التي يستندان إليها في عملهما. ويتلخص هذا الدور فيما يلي:

١. تترجم المؤسستان مفهوماً أيديولوجياً ليبرالياً (رأسمالية ليبرالية) من خلال اعتماد نظام النقد الدولي للسياسات المالية والاقتصادية والتجارية.
٢. تعتبران سلطة دولية للتشاور والتنسيق.
٣. وسلطة معنوية في المقام الأول.
٤. تمتلكان حق إنشاء القواعد والضوابط واتخاذ الإجراءات ضد من يخل أو لا يلتزم بها، ويعتبر مبدأ المشروعية ركناً أساسياً من أركان سياساتهما.
٥. لا تتوقفان من خلال آلية عملهما عند الدور المعنوي أو الرقابي بل يمكنهما فرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياساتها المالية والاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

لقد انتقل الصندوق والبنك الدوليان خلال مسيرتهما من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات والتوجيهات وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أم الخارجية مع اتفاقية الجات عام ١٩٩٤م، أم إنشاء منظمة التجارة العالمية. ودخل النظام العالمي مرحلة جديدة في تطوره فأصبحت هذه المؤسسات تشكل

(١) المرجع السابق، ص ٦٦٢-٦٦٤.

(٢) منير الحمش، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي، وهذه القيادة تنتمي إلى مدرسة فكرية واحدة تقع تحت سيطرة القوى الفاعلة على الصعيد الدولي.

وتتلقي سياسات ونصائح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع توجهات السياسة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وتعتبر هذه السياسات والنصائح في تعاملها مع بلدان العالم الثالث صورة مجسمة للفكر الليبرالي المتطرف، كما أصبحت من الأسلحة الفعالة المستخدمة من قبل المركز الرأسمالي لاختراق البلدان المتخلفة.

وتتلخص سياسة صندوق النقد الدولي في جملة (نصائحه) المقدمة للبلدان النامية ضمن ثلاثة محاور:

المحور الأول: إجراءات تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وتشمل بصورة خاصة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، وتحريز الاستيراد من جميع القيود، وإلغاء الاتفاقيات التجارية التنافسية، وإقامة سوق مالية للقطع الأجنبية.

المحور الثاني: إجراءات تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتشمل العمل على تخفيض الإنفاق العام (الاستثماري والجاري)، وإلغاء دعم المواد التموينية الأساسية، وزيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة (وليس المباشرة)، ورفع أسعار الوقود والخدمات العامة<sup>(١)</sup>.

المحور الثالث: إجراءات تتعلق بالسياسة النقدية تهدف إلى الحد من نمو عرض النقود، وتنمية السوق النقدي والمالي.

ويشترط الصندوق أن تتعهد الدولة (النامية) بتنفيذ هذه الإجراءات ضمن برنامج زمني محدد، ويكون دفع الموارد من الصندوق إلى تلك الدولة مرتبها بالتقدم الذي تحرزه في مجال تطبيق تعهدات بتنفيذ ما هو مطلوب منها.

(١) منير الحمش، مرجع سابق، ص ٣٤، ٩٤-٩٥.

أما سياسة البنك الدولي فتلتقي مع سياسات الصندوق بما تحمله من فكر ليبرالي، فمنذ السبعينات، ومع انتشار الأفكار الليبرالية الجديدة، والمدرسة النقدية وتسربها إلى المؤسسات الدولية عن طريق موظفيها، بدأ البنك الدولي على نحو مباشر أو غير مباشر بالترويج لأفكار حرية التجارة وعلاقتها بالنمو، ولفت الأنظار تدريجياً للتحديات التي تفرضها تراكمات الديون، وضرورة تشجيع التصدير والتخلي عن حماية الصناعات المحلية، والاعتماد على قوى السوق والمنافسة، وترويج الشائعات حول فشل القطاع العام وعدم أهلية الدولة للقيام بالنشاطات الاقتصادية، وضرورة تنمية وتشجيع القطاع الخاص والمحلي والأجنبي على أساس أنه وحده القادر على تحقيق التنمية المرجوة.

وقد انزلت الدول النامية إلى فخ القروض الخارجية مما أدى إلى عجزها عن الوفاء بديونها والرغبة في جدولتها. وقد وقعت رهينة شروط البنك الدولي ومن أهمها: أن توافق على شروط صندوق النقد الدولي التي تفرضها برامج التثبيت. وعندما بدأ أن هذه الشروط أدت إلى صعوبات اقتصادية واجتماعية جاء خبراء البنك الدولي بمقولة جديدة في مطلع الثمانينات مفادها أن مشكلة البلدان النامية لا يمكن أن تحل إلا بتغييرات أساسية في سياستها وهيكلها الاقتصادية أي أن عليها التكيف الهيكلي مع المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي والانفتاح أكثر على العالم الخارجي، والتأقلم مع الصدمات الخارجية، والتركيز على التصدير، وإلغاء سياسة الحماية، وإعادة الدولة عن التدخل في آليات السوق، وتصفية القطاع العام<sup>(١)</sup>.

ويركز البنك الدولي على جذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة وفق الأسس التالية:

١. السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية دون قيود.
٢. تحديد المزايا والحوافز بوضوح وعدم إخضاعها للمفاوضات.
٣. عدم تفضيل المستثمر المحلي على المستثمر الأجنبي والمساواة بينهما في المزايا والحوافز.
٤. وضع سياسة ضريبية جديدة وتخفيض الضرائب على المدى الطويل.

(١) منير الحمش، مرجع سابق، ص ٩٥-٩٦.

٥. السماح - دون قيود - بتحويل الأرباح وأصل رأس المال والأرباح ومدفوعات سداد القروض.
٦. أن تبدي الحكومة استعدادها لتحويل العملة في أي لحظة من وإلى الخارج وبالأسعار السائدة.
٧. إنشاء وكالة لترويج الاستثمار لها علاقة وطيدة مع القطاع الخاص المحلي.

أما الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك الدولي إلى تحقيقها فتتلخص فيما يلي:

أ- خلق جيش احتياطي متزايد من البطالة في العالم الثالث لخفض معدلات الأجور، وتوفير العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسيات.

ب- إضعاف قوة الدول وتدخلها في إدارة النظام الاقتصادي، وابتعادها كلياً عن السوق.

ج- إجبار بلاد العالم الثالث على فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها، وخاصة تجارة الاستيراد.

د- توفير رصيد كامل من العملات الأجنبية اللازمة لتحويل أرباح ودخول الشركات متعددة الجنسية.

هـ- توفير طريقتين أساسيين ترسمهما الليبرالية، وهما:

أولاً: تحويل بنیان الإنتاج المحلي نحو التصدير.

ثانياً: تكوين أكبر قدر ممكن من الاحتياطات النقدية وتثبيت سعر الصرف<sup>(١)</sup>.

ويمكن تلخيص الدور الموكول للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يلي:

١. إنهما يترجمان مفهوماً أيديولوجياً ليبرالياً.
٢. إنهما سلطة دولية للتشاور والتنسيق.
٣. إنهما سلطة تملك حق إنشاء القواعد والضوابط واتخاذ الإجراءات ضد من يخل ولا يلتزم. وقد اعتبر مبدأ المشروعية ركناً أساسياً من أركان سياستهما.
٤. فرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياستها المالية والاقتصادية وذلك من خلال آلية عملهما.

(١) منير الحمش، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

لقد طور صندوق النقد الدولي مبدأ المشروعية وخاصة في مجال حقوق السحب بفرض رقابة على اقتصاديات الدول الأعضاء، وفي حالة العجز الكبير في ميزان المدفوعات. كما طور البنك الدولي مبدأ مماثلاً في هذا الاتجاه وفي مجال القروض والمساعدات.

وقد انتقل الصندوق والبنك من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات والتوجيهات، وفرض قواعد وإجراءات محددة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ويلاحظ أن البنك والصندوق الدوليان ومعهما منظمة التجارة العالمية إنما هي مؤسسات القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي (العولمي)، وهي تنتمي إلى مدرسة فكرية واحدة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: منظمة التجارة العالمية (W.T.O)

هي مؤسسة دولية متخصصة تضم حالياً ١٣٤ دولة من دول العالم، وقد تأسست عام ١٩٩٥م بموجب إعلان مراكش لتحل محل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات GATT)، والتي تأسست لتنظيم مفاوضات واتفاقيات التجارة الدولية منذ عام ١٩٤٧م<sup>(٢)</sup>. وقد ظهرت هذه المنظمة على أثر مصادقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إضافة إلى عدد من دول العالم عليها.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية من حيث وضعها التنظيمي والقانوني مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية مثلها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكنها في الوقت ذاته غير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة. وأغلب الدول العربية أعضاء في هذه المنظمة والباقي في طريق الانضمام إلى عضويتها. ويشترط لاكتساب عضوية المنظمة أن تقوم الدول المرشحة بالتوقيع على الاتفاقية العامة والخدمات (GATTIS) مما

(١) طاهر العشران وخالد شنيكات، العولمة، بحث غير منشور، ١٩٩٩م الجامعة الأردنية، ص ١٢-١٣.

(٢) هيئة تحرير مجلة المجلة، تقرير عن اجتماع سيائل، مجلة المجلة، العدد (١٠٣٥)، ١٩٩٩م، ص ٢٠.

يرتب عليها تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وإجراء تعديلات في تشريعاتها وقوانينها الوطنية، وفي مجال الضرائب والمواصفات، وفي المعايير التي تحكم قطاع صناعة السلع والخدمات. كما يطلب من العضو الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية وهي:

١. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يلزم هذا المبدأ أي دولة عضو في المنظمة قامت بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في المنظمة أن تصحح هذه المعاملة تلقائياً دون تمييز إلا في حالات استثنائية كالحروب.

٢. مبدأ المعاملة الوطنية: لا يحق للدولة العضو في المنظمة وفقاً لهذا المبدأ أن تميز في إجراءاتها المحلية بين السلع المنتجة محلياً وتلك المستوردة من حيث الضرائب وغيرها.

٣. مبدأ إلغاء القيود والكمية على الواردات من السلع والخدمات مما يفرض على الدولة إلغاء جميع القيود التي تعرقل حركة الصادرات والواردات، والاستعاضة عنها بفرض الرسوم الجمركية مع السعي لخفض تلك الرسوم<sup>(١)</sup>.

٤. مبدأ الشفافية: ويقضي بتوفير المعلومات الملائمة للمستثمرين والمصدرين والمستوردين بقدر كاف يمكنهم من التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

٥. مبدأ التجارة العادلة: يقتضي هذا المبدأ جعل التجارة فيما بين الدول الأعضاء مبنية على أسس عادلة بحيث تصبح الكميات المصدرة أو المستوردة من السلع والخدمات انعكاساً لكفاءة الإنتاج ونوعيته، ومن ثم توفير القواعد والإجراءات الحمائية للملكية الفكرية.

وتترتب على انضمام أي دولة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) آثار ملموسة لا تقتصر فقط على السلع بل تشمل سوق الخدمات. كما يفرض على الدولة العضو الالتزام بمبادئ وشروط العضوية الخمسة المشار إليها بما فيها فتح أسواقها السلعية والخدمية أمام حرية التبادل السلمي والخدمات مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة من دون قيود فيما عدا التعرفة الجمركية.

(١) محمد مطر، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٨م، ص ٩-١١.

وتؤدي منظمة التجارة العالمية WTO دور المحرك في عولمة الاقتصاد العالمي الهادفة إلى تحويل الاقتصاد من نموذج التخطيط الموجه داخلياً إلى نموذج التخطيط التكاملي المبني على المصلحة المتبادلة بين الدول<sup>(١)</sup>. وبالتالي فإن المنظمة هي المحرك الأساسي لعولمة الاقتصاد العالمي، وتعتبر مكملة للمؤسسات الدولية التي سبقت الإشارة إليها وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فتلك المؤسسات تركز على جوانب اقتصادية مهمة هي المال والاقتصاد، وحرية حركة رؤوس الأموال وانتقالها، وخلق اليات للضغوط على الدول النامية. ثم جاءت هذه المنظمة لتكمل المسيرة وتركز على التجارة العالمية وبالذات تجارة السلع والخدمات، وفتح الأسواق دون أي قيود أو حواجز.

لقد أصبحت منظمة التجارة العالمية أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، ويشكل إنشاؤها منعطفاً في التاريخ الاقتصادي العالمي، وعلى الرغم من أنها - كمنظمة للتجارة - تنسق عملها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجارياً من خلال المبادئ الخمسة التي تعد مبادئ عامة واسترشادية، بينما تعد قرارات المنظمة قرارات نهائية وملزمة لجميع الدول المنضمة إليها بما في ذلك الدول العظمى، يدل على ذلك تقديم كل من الهند وسيرلانكا دعوى تجارية لدى المنظمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي قبلت بالحكم رغم أنه صادر ضدها.

والجدير بالذكر أن منظمة التجارة العالمية تعرضت لعدة تهمة وجهتها إليها الدول النامية بشكل عام، والإفريقية بشكل خاص، وأهم تلك التهم ما يلي:

١. إن المنظمة تتحكم بسياسات الدول الأعضاء، وقد نفت المنظمة هذه التهمة، مدعية أن أنظمة المنظمة متفق عليها بحرية في الاجتماعات المختلفة، وقد صادقت عليها الدول في برلماناتها، أي أنها اختيار (شعبي)، ديمقراطي. وصحة هذه التهم مستمدة من الشروط القاسية التي فرضتها المنظمة للانضمام، ومن دعوة الرئيس الأمريكي كلينتون إلى معاقبة ومقاطعة الدول التي لا تتبنى قوانين العمل المقترحة من قبل المنظمة، فقد كانت موافقة الكونغرس على

(١) محمد مطر، مرجع سابق، ص ١١-١٢.

انضمام أمريكا لمنظمة التجارة مرتبطة أو مرهونة بعدم تعارض تلك القوانين مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. تشجيع حرية التجارة العالمية مهما كانت التكلفة. وتفي المنظمة عن نفسها هذه التهمة، وتشير إلى أن هذه الاتفاقيات ناتجة عن مفاوضات بين الدول التي تؤدي إلى خفض التعرفة الجمركية وتشجيع التجارة، ويتم تجاوز بعض هذه الأنظمة في الحالات الخاصة لمساعدة الدول النامية، وأن المنظمة تركز على العدالة في التجارة.

والحقيقة أن هذه التهمة صحيحة لأن مفهوم العدالة غامض، وهذا المفهوم يعني حسب قوانين المنظمة حق المعاملة بالمثل. ولكن هذا الحق يطبق على بعض الدول دون الأخرى فأمريكا مثلاً لا يجوز تطبيق هذا القانون عليها<sup>(١)</sup>.

٣. اهتمام المنظمة بالمصالح التجارية على حساب التنمية الاقتصادية. وحجة المنظمة في هذا أن حرية التجارة ستزيد من النمو الاقتصادي في الدول النامية مع اعترافها بأن منافع الدول النامية من الانضمام للمنظمة لا زالت غامضة، وقد أشارت المنظمة إلى أنها أعطت الدول النامية الوقت الكافي للتفكير، وهي لا تتهم التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي من وجهة نظرها هو زيادة حقيقية في الناتج القومي الإجمالي مصحوبة بتغيرات هيكلية في الاقتصاد. واهتمام المنظمة بالسماح بحرية حركة رأس المال العالمي والخدمات المصرفية وحماية حقوق الطبع هو دليل آخر على اهتمام المنظمة بالتنمية.

٤. التأكيد على المصالح التجارية على حساب البيئة. وهذه تهمة وجهها للمنظمة أنصار حماية البيئة الذين قاموا بمظاهرات في سياتل من أجل تغيير قوانين المنظمة التي تركز على التبادل التجاري على حساب البيئة، وقد نفت المنظمة هذه التهمة مشيرة إلى أن هناك العديد من القوانين والاتفاقيات التي تدعو إلى حماية

(١) أنس بن فيصل الحجري، مقال في مجلة المجلة عن W.T.O بعنوان: النفط - الخليجيون سيستفيدون كثيراً إذا عومل النفط مثل السلع الأخرى، مجلة المجلة، العدد (١٠٣٥)، ١٩٩٩م، ص ٢٦.



البيئة، وتعتبر أن ذلك من مهمات منظمات متخصصة مثل منظمة حماية البيئة، ورغم ذلك فرضت عوائق على الدول التي تسيء إلى البيئة.

٥. خسارة العمال لوظائفهم وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فبما أن التجارة الحرة تركز على مبدأ البقاء للأفضل، فإن العديد من المصانع سيتم إغلاقها لعدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى مما يؤدي إلى زيادة البطالة، وفي هذه الحالة ستزيد من دخل أصحاب الشركات مما يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً. وتتعترف المنظمة بذلك، ولكنها تعتبره مرحلة انتقالية.

٦. سيطرة الدول القوية على المنظمة وإلغاء دور الدول الضعيفة، وإزاء هذه التهمة وقعت المنظمة في الفخ عند نفيها لها قائلة إن الدول الضعيفة ستكون أكثر ضعفاً إن لم تنضم للمنظمة، لأن المنظمة ستضمن حقوقها أمام الدول القوية. هذا وقد ثارت حفيظة الدول الإفريقية عندما أجبرت الدول الضعيفة منها على الدخول في المنظمة. وتوضح المنظمة في نفيها فوائد الانضمام بأن عدم الانضمام يعني مباحثات ثنائية مكلفة مع العديد من دول العالم<sup>(١)</sup>.

٧. ديكتاتورية المنظمة. وتتفي المنظمة هذه التهمة بأن التصويت يتم على القرارات كافة، وذلك دليل ديمقراطي، لكنها تعترف بأن الدول تختلف في قوتها التفاوضية من جهة، كما تعترف بدور تبادل المصالح من جهة أخرى مقابل حصولها على أشياء أو خدمات. وهناك من يرى أن فشل مؤتمر سيائل دليل على ديمقراطية المنظمة، بينما يرى الآخرون أن ذلك الفشل دليل على ديكتاتورية المنظمة فقد أعلنت مسؤولة التجارة الأمريكية ورئيسة المؤتمر شارلين بارفيسكي في ذلك المؤتمر أن على المؤتمرين أن يوافقوا على ما أقرته الولايات المتحدة الأمريكية وأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن أي من شروطها. وعندما رفض المؤتمر موافقته على شروط أمريكا فشل.

(١) أنس بن فيصل الحجري، مرجع سابق، ص ٢٨.

لقد ادعت المنظمة في إحدى وثانيتها أن حرية التجارة ستزيد من فرص السلام من جهة، وأنها ستبني أركانها وتقويه من جهة أخرى، وهذا ادعاء غير صحيح فقد عجزت منظمة الأمم المتحدة خلال المرحلة السابقة عن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهي أكثر قوة من منظمة التجارة الدولية، فكيف لمنظمة التجارة الدولية تحقيق هذا الهدف؟<sup>(١)</sup>.

وحقيقة منظمة التجارة الدولية هي أنها مؤسسة أراد لها النظام الرأسمالي الغربي أن تكون عملاقة، ووعول عليها تحقيق أهدافه وتطلعاته، وعلق عليها آماله في استعمار الشعوب، فبعد انهيار النظام الشيوعي خلت لذلك النظام الساحة الدولية، وبدلاً من أن يجيش الجيوش لكي تحتل وتفرض آراءه ومبادئه انبثقت فكرة منظمة التجارة الدولية لتحقيق أطماعه ليس بقوة السلاح، وإنما بالهيمنة الاقتصادية على الشعوب والدول التي تسعى إلى الانضمام لهذه المنظمة طواعية ظناً منها بأن ذلك سيحقق لها المكاسب بدلاً من المتاعب.

إن منظمة التجارة العالمية هي اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، ويشكل إنشاؤها منعطفاً في التاريخ الاقتصادي العالمي، ورغم أنها تنسق عملها وسياساتها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجارياً، وذلك من خلال تطبيق مبادئها التي يأتي في مقدمتها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية التامة تجاه المعلومات والممارسات التجارية<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: الخصخصة والشركات:

#### ١- الخصخصة:

أ. تعريف الخصخصة: أوجدت منظمة التجارة الدولية أدوات لتنفيذ سياساتها وأفكارها، وأهم هذه الأدوات أو الأذرع على الإطلاق هي الخصخصة أو التخصيصية أو التخصيصية.

(١) أنس بن فيصل الحجى، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٧٢.

وتعني الخصخصة إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في الحياة الاقتصادية. وقد رفع هذا الشعار في البداية البنك الدولي باعتباره إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول<sup>(١)</sup>.

ويمكن تعريف هذا المصطلح أي الخصخصة أو التخاصية أو التخصيصية، بأنها نقل ملكية (أو) إدارة المؤسسات العامة من الحكومة إلى القطاع الخاص سواء أكانت هذه المؤسسات تجارية أم صناعية أم خدمية، على أن تقل حصة الدولة عن ٥٠% أو تُلغى بالكامل<sup>(٢)</sup>.

ومع أن الخصخصة أو التخاصية ليست جديدة، حيث كانت هناك سوابق في المشاركة أو المزوجة بين القطاعين العام والخاص، إلا أن هذا المصطلح ظهر جلياً في الأعوام الأخيرة، وخاصة مع ظهور منظمة التجارة العالمية التي تعتبر من أهم شروط عضويتها خصخصة المشاريع الكبرى، أي إشراك القطاع الخاص في تلك المشاريع التي تسيطر عليها الدولة تجارية كانت أو صناعية أو خدمية أو زراعية، وكبيرة كانت أم صغيرة.

ب. منظور الخصخصة: يمكن التعرف على الخصخصة من خلال المنظور الإداري والاقتصادي والسياسي إليها.

المنظور الإداري: يطرح المنظور الإداري (الخصخصة) باعتبارها مجموعة من الخيارات المتاحة أمام المسؤولين الحكوميين الذين يسعون إلى تحسين أداء الحكومة (التوجه نحو حكومة جيدة).

وتعتبر الخصخصة من المنظور الإداري (صندوقاً من الأساليب التقنية) يمكن للمسؤولين الرسميين أن يتناولوا منه الأساليب الأكثر ملاءمة لإنجاز المهام المطلوبة من

(١) للتخصيص والإصلاح الاقتصادي في مصر، مجلة المعارف العربية، العدد ١٦٥، سبتمبر، ١٩٩٤، ص ٢٥.

(٢) إبراهيم ناصر أحمد، التخصيصية (تحويل الملكية العامة للمشاريع إلى الملكية الخاصة)، غرفة تجارة وصناعة عمان، مسقط ١٩٩٣، ص ١٥.

بين الأدوات المتاحة، وإرساء تعاقدات الخدمات العامة على متعهدي القطاع الخاص، وفرض رسوم انتفاع، وإقرار الضمانات وبيع الأصول وإلغاء الأنظمة والقوانين المعيقة.

المنظور الاقتصادي: يطرح هذا المنظور الخصخصة باعتبارها النتيجة الحتمية للحقائق الكلاسيكية الجديدة التي تملئ انكماش دولة الرفاه (المعتمد على الدعم الحكومي) بما يتسم به من ضخامة وتشعب<sup>(١)</sup>.

وهناك رؤيتان لهذا المنظور، رؤية كلية ورؤية جزئية. وتفترض الرؤية الكلية أن هناك قيوداً بنبوية تحد من حجم القطاع العام قدر الإمكان وتحد قدرته على التدخل. ويميل المنظور الاقتصادي إلى تصنيف مبادرات الخصخصة حسب ثلاث قيم رئيسية: الملكية، والمنافسة، والربط بين المنفعة والثمن، ومن زاوية الملكية ينظر إلى عملية بيع الأصول والمؤسسات على أنه أكثر أساليب الخصخصة تطرفاً، وهذا حتماً سيؤدي إلى تخفيض العجز المالي للقطاع العام، وتقليص حجم الجهاز الحكومي، وتحويل عملية صنع القرار إلى فعاليات القطاع الخاص التي يفترض أن تكون أكثر انسجاماً مع مؤشرات السوق. ومن زاوية المنافسة فإن الاعتماد المتزايد على قوى المنافسة من دون الملكية لا يترك للقطاع العام إلا مسؤولية وضع الأهداف وتعزيزها مع تخفيض البيروقراطية<sup>(٢)</sup>، أما الربط بين الثمن والمنفعة، مثلما يحدث عندما يجري تحويل الخدمات عن طريق فرض رسوم الاستخدام أكثر من تحويلها عن طريق إيرادات الضريبة العامة فمن المفترض أن يؤدي ذلك إلى تراجع التوسع الحكومي بشكل غير مباشر.

(١) هارف فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز، برنامج الخصخصة في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م، ص ٨-١٠.

(٢) يتجلى المنظور الاقتصادي في الشره الاقتصادي للشركات التي ما كانت الخصخصة إلا لزيادة ربحيتها، وفي هذا نجد التسابق لدى هذه الشركات على استخدام خبراء جدد من دول العالم النامي وبأدنى الأجور، وهذا ما عبر عنه هانس كرومر المتحدث الرسمي بلسان شركة الطيران السويسرية لبيير توجه الشركة إلى الهند لاستخدام خبراء منها في مجال خدمة الشركة بالقول: ((بالأحر الذي ندفعه إلى السويسري بإمكاننا أن نشغل ثلاثة من الهنود)). انظر: هانز بيتر مارتين وهارالد سومان، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، ١٩٩٨م، ص ١٩٠.

وأما قيود المنظورين الإداري والاقتصادي فيكشف كل منهما عن إشكالية ذات بعدين:

**البعد الأول:** أن الفرضيات المنطقية لكل من المنظور الإداري والمنظور الاقتصادي تتعارض مع بعضها، فعلى الرغم من أن البحوث حول الخصخصة تستمد مناهجها ومصطلحاتها من كلا المنظورين، إلا أن الفرضيات المنطقية لكل من المنظور الإداري والمنظور الاقتصادي تتعارض مع بعضها بعضاً<sup>(١)</sup>.

**البعد الثاني:** أن هناك فروقاً مهمة بين المنظورين، فاختيار شكل معين للخصخصة قد يكون أقل أهمية من الكيفية التي تصاغ بها الخصخصة وتنفذ. وهنا يجب التمييز بين حالتين:

**الحالة الأولى:** هي حالة إرساء عقد خدمة ما - على سبيل المثال - على متعهد من القطاع الخاص مع ترك تحديد الهدف المنشود والخطوات الموصلة إليه للمسؤولين الحكوميين عندما يكون لديهم قوة بشرية كافية، ومصادر ومعلومات مستقلة، وعندما يمتلكون سلطة مراقبة المتعهدين وإنهاء تعاقدات من لا يكون أدأؤهم مرضياً. أما الحالة الأخرى فمختلفة تماماً، إذ رغم إرساء العقد على القطاع الخاص أيضاً إلا أن المشروع هنا غير واضح المعالم، ولذلك يعتمد المسؤولون الرسميون على متعهد خاص لإعداد بياناته خاصة في وجود متعهدين منافسين.

وأخيراً فإن كلا المنظورين يقللان من الأبعاد السياسية للخصخصة، تلك الأبعاد التي تمتد جذورها إلى المصالح المتضاربة والجماعات المتنافسة، ووصف الخصخصة بأنها تكيف اقتصادي.

**المنظور السياسي:** يمكن فهم الحركة الواسعة للخصخصة في كثير من مظهرها كظاهرة سياسية بشكل أفضل مما لو اعتبرت تكيفاً فنياً مع ظروف متغيرة أو تطبيقاً لنظرية اقتصادية، ويميل هذا المنظور إلى اعتبار أن الخصخصة غالباً ما تأخذ شكل استراتيجية لإعادة تنظيم المؤسسات وعمليات إنجاز القرار.

(١) هارف فيجنباوم ورفقاه، مرجع سابق، ص ١٠-١٢.

ويختلف هذا المنظور السياسي عن المنظورين الإداري والاقتصادي من ثلاثة جوانب، فهو يختلف من حيث الدافع الأول الذي يعزى إلى الأطراف السياسية الفاعلة، ومن حيث الوحدة المركزية للتحليل، ومن حيث المفهوم الأساسي<sup>(١)</sup>.

ج. أهداف الخصخصة: تختلف أهداف الخصخصة من بلد لآخر باختلاف الهدف من هذه العملية. ويمكن إجمال أهدافها بما يلي:

١. زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحسين كفاءة مستوى الإنتاج والجودة للسلع والخدمات، ورفع مستوى الإنتاجية للمشروعات الممولة، وتشجيع المنافسة.
٢. تخفيف العبء عن الإدارة الحكومية في إدارة المشاريع للأمور التي يمكن أن تدار عن طريق القطاع الخاص، لكي تتفرغ الحكومة للأمور الأساسية الأخرى كالدفاع والأمن والصحة، والتعليم، وهي أمور دخلت أيضاً في نطاق الخصخصة باستثناء الدفاع.
٣. تخفيف العبء عن ميزانية الدولة وذلك بالتقليل من الدعم والمصاريف المدفوعة للقيام بهذه المشاريع.
٤. توسيع قاعدة الاستثمارات الفردية والجماعية الخاصة، بما يمكن من توفير رؤوس الأموال اللازمة لمتطلبات التوسع في نشاطات المنشآت المخصصة ليشمل العديد من الأنشطة التكميلية.
٥. بث عادة الاستثمار وتطويرها بين المواطنين مما يخلق لديهم المعرفة في كيفية تشغيل أموالهم الراكدة، وبالتالي تعبئة مدخراتهم بالسوق.
٦. خلق فرص عمل جديدة مع زيادة الاستثمارات وبالتالي استيعاب الزيادات السنوية من الموظفين والعمالة الوطنية<sup>(٢)</sup>.

(١) هارف فيجنباوم ورفقاه، مرجع سابق، ص ١٢-١٣.

(٢) عبد الله العلي، القدرات المالية والإدارية والفنية للقطاع الخاص ودورها في نجاح عملية الخصخصة، ندوة الخصخصة وأثرها في الاقتصاد والسوق، الرياض، فبراير ١٩٩٩م، ص ٢-٣.

وهكذا فإن الخصخصة الحديثة ما هي إلا نتاج منظمة التجارة العالمية التي هي بدورها نتاج العولمة، كما أن بداية الخصخصة كانت مع البنك الدولي حيث فرض شروطه للتقليل من المديونية على الدول. وأصبحت الخصخصة في الوقت الحاضر فرض عين على كل من يرغب في الدخول إلى منظمة التجارة الدولية، ولا يكتفى ممن يرغب في الخصخصة ببيع أصول المؤسسات إلى القطاع الخاص بل لا بد من توافر شرط أساسي وهو إيجاد شريك استراتيجي في المشاريع الكبيرة مثل شركات الاتصالات وشركات الطيران، والبنوك وغيرها. ولا بد للدولة الراغبة في العضوية من الحصول على شهادة حسن سيرة بأنها حققت هذه الخصخصة بجدارة بما في ذلك مجال الملكية الفردية التي هي من السمات المهمة للخصخصة. ومتى ما توافرت لدى هذه الدولة أو تلك شهادة حسن سيرة بأنها حولت مؤسساتها ومصانعها وقطاعاتها الخدمية إلى القطاع الخاص، وتخلّى القطاع العام عن دوره، فإن ذلك سيجعلها مؤهلة لدراسة طلبها بالانضمام لمنظمة التجارة الدولية.

## ٢- الشركات المتعددة الجنسية (Transnational Corporations):

### أ. تعريف الشركات المتعددة الجنسية:

هي الشركات التي لا تركز على جنسية واحدة، ولا تعبر الجنسية أهمية كبيرة، وقد أطلق بعضهم على هذه الشركات تسمية: الشركات المكوكية، وأطلق عليها بعضهم الآخر: الشركات العابرة للقارات أو الشركات العابرة القومية. وأياً كانت التسمية فإن هذه الشركات تعد من أهم ركائز العولمة.

وترجع ظاهرة تعدد الجنسيات التي ميزت الشركات الكبرى إلى عهود خلت، فهي ليست حديثة حداثة ظاهرة العولمة، إذ واكبت مراحل الرأسمالية في شكلها التجاري والبحري الخالصين، ورافقت تشكلها الصناعي والمالي إلى أن بلغت أوجها إبان تكون الإمبراطوريات والإمبرياليات وتأسيس الاحتكارات وغيرها.

وكانت احتكارات الشركات الكبرى في مرحلة ما قبل العولمة تركز معظم نشاطاتها داخل إطار إمبراطورياتها الاستعمارية، وكانت ترفع شعار الوطنية، وتبذل كل

الجهد في نمو الاقتصاد القومي في الدولة الاستعمارية على حساب اقتصاديات المستعمرات وشبه المستعمرات، وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان، وكانت لها أو لبعضها فروع داخل أراضي الإمبراطورية وأحياناً خارجها وفي مجالات شتى منها مجال التعدين<sup>(١)</sup>.

وتختلف الشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على اقتصاد العالم عن الاحتكارات الكبيرة التي كانت السمة الأساسية في مرحلة الإمبريالية، ويمكن رصد هذا الاختلاف في الوجود التالي:

١. تنتشر الشركات متعددة الجنسية في عشرات الدول، وتحاول الإفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني<sup>(٢)</sup>. وتتقني هذه الشركات كوادرها على أساس الكفاءة والأداء، بغض النظر عن الجنسية، وتحصل على تمويل محلي وقد تكون نشاطاتها عن طريق فرع لها أو شركة مملوكة بالكامل أو شركة مساهمة.
٢. من سمات الشركات متعددة الجنسية تعدد أنشطتها وعدم الترابط بين منتجاتها المختلفة. ولا يجد بعض الباحثين غرابة في وقوف الشركات متعددة الجنسية وراء اتفاقية (الجات) ومنظمة التجارة العالمية، ذلك أن من يفتح الأسواق العالمية لا يريد أن تعوقه حدود.
٣. يشكل التطور التكنولوجي العمود الفقري للشركات المتعددة الجنسية.
٤. يتجاوز النشاط المالي للشركات متعددة الجنسية أبعاداً غير مسبوقه، ويساعدها في ذلك عدة أمور منها فقدان الدولة لحقها السيادي المطلق في خلق النفوذ، واختفاء أسعار الصرف المناسبة، وتقويم العملات، وظهور المضاربات بالعملة في الأسواق، وزيادة حجم التعاملات اليومية<sup>(٣)</sup>.

(١) يحيى اليحيوي، العمولة أية عولمة، إفريقيا الشرق - المغرب، الدار البيضاء، ١٩٩٩م، ص ٣٩-٤٢.

(٢) منير الحمش، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) المرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.



### ب. التوزع السياسي للشركات متعددة الجنسية:

يلاحظ من قائمة هذه الشركات الكبرى التي تبلغ ٥٠٠ شركة أن ٤١٨ منها تتخذ مقرها الرسمي في ١٨ دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي لا يتجاوز عدد أعضائها حالياً ٢٦ دولة تمثل الدول الرأسمالية الأكثر أهمية على مستوى دول العالم. وهذه الدول التي يبلغ مجموع ناتجها المالي الإجمالي ٦٨% من إجمالي دول العالم يطلق عليها بعض الكتاب: (مجلس إدارة اقتصاد العالم)، وتضم الدول الكبرى (٤٤٩) شركة من الشركات الخمسمائة المذكورة، وهي موزعة بين الولايات المتحدة الأمريكية (١٥٣ شركة)، والاتحاد الأوروبي (١٥٥ شركة)، واليابان (١٤١ شركة)<sup>(١)</sup>.

### ج. الهيمنة على اقتصاد العالم:

بلغت أصول الشركات متعددة الجنسية الـ ٥٠٠ الأولى ٣٢,٣ تريليون دولار، وبلغ إجمالي إيراداتها ١١,٤ تريليون دولار. أما إجمالي الأرباح فيبلغ ٣٢٣,٤ مليار دولار. وتستخدم هذه الشركات ٣٥,٣ مليون عامل وذلك كله عام ١٩٩٥م. وتلاحظ قلة عدد العمال منسوباً إلى الأصول، ففي مقابل كل عامل حوالي ٩١٣ مليار دولار مما يؤكد على قانون ماركس الذي يشير إلى التزايد المطرد في رأس المال العضوي أي حلول الآلات محل الإنسان، وزيادة الإنتاج بنسبة عالية نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع، وانكماش السوق الداخلية المترتبة على تسريح أعداد كبيرة من العمال وانخفاض الأجور<sup>(٢)</sup>.

والشركات المتعددة الجنسيات في عهد العولمة لم تعد ترتكن إلى فضاء قومي، ولا إلى صناعة واحدة محددة، ولا إلى مرجعية قانونية محافظة في تعاملها مع المال. ولم تعد فضلاً عن ذلك حبيسة قاعدة قطرية توجه مسارها الدولة، أو السياسة الاقتصادية القطرية، فهي في زمن العولمة تنتشر نشاطها في عشرات الدول، وتحاول الإفادة من أي ميزة نسبية.

(١) إسماعيل عبد الله، الكونية - الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، العدد الرابع، ١٩٩٧م، ص ٤٦-٥٧.

(٢) منير الحمش، مرجع سابق، ص ٢٦.

وتسيطر هذه الشركات منذ بداية التسعينات على ما يقارب ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات، كما أنها أصبحت مسؤولة عن حوالي ٨٠ إلى ٨٥% من جملة الإنفاق على البحث والتطوير في الدول الرأسمالية الكبرى، وعلى المستوى الدولي.

وهناك عاملان أساسيان أدبا إلى ابتعاد الشركات الكبرى عن أسواقها الوطنية، وهما:

**العامل الأول:** التخلي عن الحرب كوسيلة لحسم المتناقضات في المصالح بين شركات تنتمي لدول مختلفة، وكان ذلك بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل.

**العامل الثاني:** حركة التحرر الوطني التي أنهت أوضاع الإمبراطوريات الاستعمارية التي كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup>.

ويعتبر انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، أو من الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، يعتبر جوهر العولمة الاقتصادية، فالاقتصاد العالمي ونموه وسلامته، وليس الاقتصاديات المحلية، هو محور الاهتمام العالمي، كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة إنما هي لحركة رأس المال والاستثمارات والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي. والعولمة الاقتصادية تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات. وقد برزت تكتلات تجارية رئيسة يتركز حولها الاقتصاد العالمي، وهي:

- دول منطقة جنوب شرق آسيا التي برزت كطرف مهم في الاقتصاد العالمي، ومن المحتمل انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي حيث تقع تلك الدول.
- منظمة التجارة العالمية والشركات دولية النشاط وتزايد دورها في النشاط التجاري والاستثماري العالمي<sup>(١)</sup>.

(١) إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٦-٥٧.

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية وقود العولمة الاقتصادية، وتحمل معها كل الفرص والمخاطر المصاحبة للعولمة، فمن ناحية تبدأ هذه الشركات وكأنها أمل المتحمسين للعولمة لأنها مصدر كل الاستثمارات الخارجية التي جلبت وتجلب النمو الاقتصادي السريع للعديد من الدول، ومن ناحية أخرى تبدو هذه الشركات وكأنها مصدر رعب بالنسبة للمتوجسين من العولمة لأنها مصدر استغلال بسبب امتلاكها قدرات احتكارية ضخمة تهدد سيادة الدول وخاصة الدول الصغيرة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الشركات التي ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية تدفع العالم دفعا نحو العولمة التجارية والمالية<sup>(٢)</sup>.

وبالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية هناك أيضاً الشركات متعددة الجنسيات، والفرق بين النوعين هو أن الشركات من النوع الأول تنشئ فروعاً إنتاجية متكاملة في مناطق العالم، كأن تقوم شركة أمريكية مثلاً بإنشاء شركات مماثلة أصغر أو أكبر من الشركة الأم في ألمانيا مثلاً أو مصر أو الأردن، وتقوم هذه الشركات بإنتاج وبيع ما تنتجه الشركة الأم وتبيعه. أما الشركات من النوع الثاني، أي المتعددة الجنسيات فإنها تنشئ وحدات إنتاجية، تتخصص كل منها بإنتاج جزء محدد، ثم يتكامل الإنتاج في موقع أو آخر حسب ملاءمة الظروف، أو حسب الربحية الأفضل من المنظور العالمي. فهذه الشركات

(١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٦٨-٧٠.

(٢) تمثل الشركات متعددة الجنسية أهم مظاهر عولمة الاقتصاد، والإحصاءات التالية توضح مدى خطورة تمركزها الرأسمالي:

- بلغت إيرادات أكبر خمسمائة شركة في العالم عام ١٩٩٤م نحو (١٠) تريليونات و(٢٥٤) مليار دولار، أي نصف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم سنة ١٩٩٣م.

- تجاوزت مبيعات أكبر (٢٠٠) شركة مداخيل اقتصاديات (١٨٢) دولة، فقد وصل دخل (١٨٢) دولة إلى (٦,٩) تريليون دولار، بينما وصلت مبيعات أكبر (٢٠٠) شركة إلى (٧,١) تريليون دولار.

- فاق حجم المبيعات لأكثر ثلاث شركات متعددة الجنسيات (إكسون، وشل، وموبيل) حجم الإنتاج الوطني الإجمالي لكل دول العالم الثالث ما عدا سبع دول: (الصين، والبرازيل، والهند، والمكسيك، ونيجيريا، والأرجنتين، وإندونيسيا).

- تعدى حجم المبيعات السنوية لأكثر (٢٠) شركة في عام ١٩٩٦م (٦٧) مليار دولار. للمزيد انظر: محمد محزون، العولمة بين منظورين، مجلة البيان، العدد (١٤٥)، ٢٠٠٠م، ص ١٢٣-١٢٤.

تتنظر إلى العالم كسوق واحدة تستمد منها مدخلاتها وتبيع فيها منتجاتها دون أن تربط ذلك باكتمال نشاط أي شركة من شركاتها التابعة لها في دولة معينة، وقد أدى ذلك إلى مظهر من مظاهر العولمة<sup>(١)</sup>.

وللشركات متعددة الجنسيات إسهامات مهمة في إبراز ودفع العولمة الاقتصادية والسياسية أيضاً.

وما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن الشركات متعددة أو متعددة الجنسية أصبحت الأم الحقيقية للعولمة وذلك على الرغم من أنها ليست وليدة الساعة، وإنما قديمة قدم الاستعمار الغربي، وأولها شركة الهند الشرقية التي تأسست في بريطانيا في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، وقد أصبحت تلك الشركات كذلك، أي الأم الحقيقية للعولمة كنتيجة حتمية للتطور التاريخي الذي صاحبه تطور هائل في عملها.

(١) جلال أمين، العرب والعولمة، محاضرة ألقيت بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٧ في مؤسسة شومان ضمن سلسلة العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، مؤسسة شومان، عمان ١٩٩٩م، ص ١٠.

### المطلب الثالث: البعد الثقافي:

#### أولاً: العولمة والتأصيل الثقافي:

لم يسبق لظاهرة ناشئة استطاعت وهي في طور التشكل والتأسيس أن فرضت (منطقها) ولغتها على الاقتصاد والمجتمع وعلى الثقافة والفكر كالذي فرضته ظاهرة العولمة في نهاية القرن العشرين، ولم يسبق لمثل هذه الظاهرة أن كرس (وعولمت) قيماً ومعتقدات للدول والشعوب مثلما فعلت. ولم يسبق لظاهرة سابقة أن فرضت نموذجاً في التطور والتفكير كالذي أرادته العولمة أن يكون وأن يعتمد في أواخر القرن العشرين<sup>(١)</sup>.

أما تجليات العولمة الثقافية فيرى بعض الباحثين أنها تتجه نحو صياغة ثقافة عالمية، لها قيمها ومعاييرها، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب، فهل ستتؤدي الثقافة العالمية إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة؟<sup>(٢)</sup>.

وقبل الإجابة على هذا التساؤل لا بد من التذكير بأن ظاهرة العولمة عمرها خمسة قرون على الأقل، وأن بدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم التكنولوجيا وسرعة الاتصال وتطور التجارة وذلك منذ اختراع البوصلة وحتى اختراع الأقمار الصناعية<sup>(٣)</sup>.

ولا بد من التذكير أيضاً بأن ظاهرة العولمة أخذت تتبلور بشكل واضح بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وخلق ميدان العالم للغرب الرأسمالي. وقد سبق الحديث عن البعدين السياسي والاقتصادي، ولا يقل البعد الثقافي أهمية، فما هي الثقافة؟ وما معنى العولمة الثقافية؟

(١) يحيى اليحياوي، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢) السيد ياسين، مفهوم العولمة، ورقة مقدمة في ندوة العرب والعولمة، ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٩٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، ص ٧.

(٣) جلال أمين، العرب والعولمة، ندوة العرب والعولمة، ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٩٧م، ورقة مقدمة للندوة، نشرت في المستقبل الدولي، العدد (٢٢٨)، ١٩٩٨م، ص ٢٣-٢٤.

لقد ركز بعض الباحثين في تعريفهم للثقافة على الجوانب اللامادية للحضارة، فالثقافة عندهم هي "كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون والأخلاق، والقانون، والعرف... وغير ذلك من الإمكانيات والعادات التي يكتسبها الإنسان باعتبارها عضواً في المجتمع"<sup>(١)</sup>. في حين يرى بعضهم الآخر في الثقافة أنها: "الخصيلة الفكرية لأي مجتمع من المجتمعات المستخلصة من عاداته وتقاليده وأدابه وفنونه وعقائده وعلومه وتميزه عن سواه من المجتمعات الأخرى"<sup>(٢)</sup>.

وهناك من يفرق بين الثقافة والحضارة، فالثقافة توصف بأنها كل ما فيه استنارة للذهن وتهذيب للذوق، وتنمية لمملكة النقد، والحكم لدى الفرد أو في المجتمع. وتشتمل على المعارف والمعتقدات، والفن والأخلاق وجميع القدرات التي يسهم فيها الفرد في مجتمعه، ولها فرق ونماذج علمية وفكرية وروحية، ولكل جيل ثقافته التي استمدتها من الماضي، وأضاف إليها ما أضاف في الحاضر. أما الحضارة فتتميل إلى الطابع الاجتماعي والملاهي الأشمل<sup>(٣)</sup>. وهناك أيضاً من يرى أنه لا فرق بين الحضارة والثقافة، حيث تعتبران مفهوميين لمسمى واحد<sup>(٤)</sup>.

ويرى بعض الكتاب أن الثقافة هي ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتطورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ بها جماعة بشرية تشكل أمة أو في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية، وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء. وبعبارة أخرى إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يعمل.

(١) حسام الخطيب، أي أفق للثقافة العربية وأدائها في عصر الاتصال والعولمة، منشور في مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) أحمد إبراهيم الزين، دراسات في الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦م، ص ٢٢ وما بعدها.

(٤) صالح الهندي، مرجع سابق، ص ١٦-١٩.

ولا توجد - كما يرى هؤلاء - ثقافة عالمية واحدة، وإنما توجد وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية<sup>(١)</sup>.

وترتبط بالثقافة الهوية، فهما شيان متلازمان، ويمكن تحديد الهوية، أي هوية، هوية ثقافية، إثنية، عرقية، أخلاقية... الخ، بأنها ذات الشيء أو ذات المجتمع أو ذات الإنسان، إذ نقول - كما يقول الفيلسوف اليوناني أرسطو: إن هذا الإنسان هو هو، ولا يمكن أن يكون إلا هو، فالهوية إذاً هي ذات الشيء بحيث إذا انتزعت منه افتقد ذاته، افتقد شخصيته، ولذلك فإن الهوية تعني الشيء ذاته، تعني المجتمع ذاته، لأنه ذاتها فإذا انتزعت منه صارت أمراً آخر. وقد تشكلت الهوية من تأثيرات ثلاثة سياقات؛ السياق الأول اجتماعي، ويعني أن البشر في مجتمع ما هم الذين يصنعون هويتهم، وهم في الوقت نفسه حصيلة هذا الصنع. ولذلك تتأسس الهوية لمجتمع ما بعلاقاته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأخلاقية والدينية.

أما السياق الثاني فهو سياق تاريخي، فما يتشكل في مجتمع ما يتحرك ويكتسب أبعاداً جديدة بحيث نقول إن للهوية القومية أو الوطنية أو الدينية أو الأخلاقية تاريخاً، ومن ثم لا تتشأ دفعة واحدة، وهذا يعني أن الهوية ظاهرة تاريخية وتنتهي مرة واحدة، ويشير ذلك إلى أن الهوية تتعرض لتغيرات واسعة النطاق ولكنها تبقى في حدود أو أخرى محيطة بهذه الهوية ذاتها.

والسياق الثالث للهوية تراثي، فهويتنا نحن العرب المعاصرين الآن ليست هوية منتجة من مرحلتنا الراهنة فحسب وليست منتجة فقط من سياق التطور التاريخي إنما أيضاً هي منتجة في إطار تراثنا العربي<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد الجابري، العرب والعلومة - العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧م، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) وجيه كوثراني، النهوض العربي: أزمنته وأزمانه، الواقع العربي وتحديات القرن الجديد، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٢٣٨.

ويرتبط أهم مضامين العولمة الثقافية بما يمكن تسميته بثقافة التكنولوجيا، تلك الثقافة التي تنشأ آلياً وتتوالد آلياً وتتداول آلياً بصورة لا يستطيع أحد حصرها، أو السيطرة عليها، ولا سيما أنها تتوافر لها وسائل الاتصال الكونية التي حولت العالم إلى مجتمع مفتوح ومتقارب<sup>(١)</sup>.

وتعتبر فكرة عولمة الثقافة وجهاً رئيساً من أوجه ظاهرة العولمة بمعناها الكلي، وتسعى إلى صياغة مكون ثقافي عالمي، وتقديمه كنموذج ثقافي، وتعميم فهمه ومعاييرها على العالم أجمع<sup>(٢)</sup>.

وتختلف العولمة الثقافية عن العولمة الاقتصادية من حيث الوضوح، فالعولمة الثقافية ليست بوضوح العولمة الاقتصادية، كما أن هذه العولمة الأخيرة تعتبر كاملة بالمقارنة مع العولمة الثقافية، وإذا كانت العولمة الاقتصادية هي محصلة لتاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تسارعت خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فإن العولمة الثقافية هي في المقابل ظاهرة جديدة وتمر بمراحلها التأسيسية الأولى، ولم تستطع أن تجاري العولمة الاقتصادية. كما أن العالم غير موحد ثقافياً كما هو تجارياً ومالياً. ولا وجود لنظام ثقافي عالمي، ومع ذلك تظهر الثقافة وعناصرها الرئيسية كالفكر والأدب والفن ومن ثم الحياة الثقافية عموماً تظهر ميلاً واستعداداً واضحاً للعولمة والتعولم<sup>(٣)</sup>. ذلك أن الحياة الثقافية بكل مناسبتها سريعة التأثير والتأثر لو أنها تركت لمواكبة العولمة، حتى أنها قد تتعولم أكثر من غيرها.

لقد استهدفت حركة الاستعمار العالمية منذ بداية توسعها الخصوصية الثقافية لبلدان العالم المختلفة، وحاولت إحداث الاختلال في تلك الثقافات، وإقحام عناصر ثقافية دخيلة لت ببعض الثقافات إلى التشويه، وقد نشطت حركات دعائية واسعة كانت عبارة عن عمليات غزو ثقافي ما تزال قائمة بصورة مستمرة.

(١) عبد الله نقرش، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) غازي رابعة، العولمة الثقافية وأثارها السياسية على الدولة القطرية، بحث، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٦.

(٣) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٥.



ويبدو أن الدعوة إلى العولمة تحمل تقويضاً للواقع الثقافي، ومحاولة لمحو الخصوصيات الثقافية. ويشمل الغزو الثقافي كل المحاولات التي يراد بها إحداث خلل في مكونات الثقافة أو إحداث تحريف في توجهاتها<sup>(١)</sup>. ويتضح الربط بين العولمة وبين الغزو الثقافي من خلال عدة مؤشرات، منها أن مؤسسات الغرب التي تسعى إلى فرض هيمنتها وتوسيع نطاق نشاطها هي بالأساس مؤسسات اقتصادية، وهي تمارس نشاطها الاقتصادي بمصاحبة أنظمة ثقافية تزيد من فعاليتها الاقتصادية، يضاف إلى ذلك أن مؤسسات الدعاية والثقافة والإعلام الغربية هي بالأساس مؤسسات اقتصادية، بل إن مجمل المؤسسات المشتغلة بشؤون المعلومات هي مؤسسات اقتصادية قبل أي شيء آخر، وهي تمارس نشاطها الاقتصادي ضمن نشاطها الدعائي<sup>(٢)</sup>.

ولا شك في أن الغرب وجد مبتغاه في حركة الاستعمار العالمية التي مارس من خلالها الغزو الثقافي على كل الشعوب التي خضعت لهذا الاستعمار. وقد لوحظ أثر هذا الغزو الثقافي المصاحب للاستعمار من خلال فرض اللغة على الشعوب المستعمرة<sup>(٣)</sup>. وفرض الاستعمار أيضاً ثقافات وعادات وقيماً وحتى معتقدات، كما ربط الاستعمار البلدان المستعمرة بمراكز القوى الاستعمارية ليس اقتصادياً فحسب بل سياسياً وثقافياً. وكان الربط الثقافي في بعض الأحيان أقوى من السياسي والاقتصادي، ومع تخلص كثير من

(١) إن الهدف الأخير الذي يسعى الغزو الثقافي إلى تحقيقه هو ضرب الإسلام من الداخل، أي تحريفه، ولا يتم ذلك إلا عن طريق إضعاف فاعليته وعزله عن التأثير في حياة المسلمين، وصرفهم عن التمسك به، وتحويله إلى دين كهنوتي يمنع انتشاره في خارج ديار المسلمين، وفرض الإقامة الجبرية عليه، وجعله على غرار الفاتيكان محصوراً بين أسوار حديدية وإسمنتية لا يتجاوزها. للمزيد انظر: عبد الرحمن حبنكة الميداني، غزو في الصميم، دمشق، دن، د.ت، ص ٧١.

(٢) عبد الغني عبد الغفور، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

(٣) لم يقف الاستعمار عند هذا الحد، فقد أحيا الدعوات القومية والعنصرية والوطنية والعصبيّة، وكان نصيب الوطن العربي منها: إحياء الدعوة الفرعونية في مصر التي تقوم على التراث الفرعوني، والاعتزاز بتاريخه المصري الطويل، والدعوة الرومانية في بلاد الشام القائمة على أن أصل أهل بلاد الشام من الرومان وليسوا عرباً، والدعوة الفنيقية في المنطقة الممتدة من يافا إلى اللاذقية (أهل الساحل)، وهي قائمة على أن سكان هذه المنطقة هم أحفاد الفنيقيين، وكذلك الدعوة الأشورية في العراق، والدعوة البربرية في المغرب العربي. للمزيد انظر: مصطفى الخالدي، وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٧٠م، ص ١٧٥-١٧٦.

الشعوب من أثر الاستعمار إلا أنه ظل مرتين ثقافياً ولغوياً، والمثال على ذلك الفرانكوفونية والكومنولث.

ولا شك في أن الأديان والأيدولوجيات هي من أهم مظاهر العولمة الثقافية، بيد أن هذه العولمة التي زاد الحديث عنها في التسعينات تعني أكثر من مجرد قيام دين من الأديان بالدعوة إلى توحيد العالم<sup>(١)</sup>، وهي الدعوة التي كانت وستظل قائمة دائماً وبدوام الأديان السماوية الصحيحة. إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة قديمة، وتستمد خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات. ويأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثيرها وتأثرها ببعضها بعضاً. ولم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انعزلاً ورغبة في الانعزال منفتحة ومنكشفة بقدر ما هي منفتحة ومنكشفة حالياً، ومثل هذا الانفتاح الثقافي يحدث للمرة الأولى في التاريخ، ولا يتضمن بالضرورة ذوبان الثقافات أو الحضارات في بعضها.

بل إن العولمة الثقافية التي تحافظ على الخصوصيات والثقافات، وتنتعش في ظل التنوع الثقافي تقوم بنقل الثقافات والأفكار والقناعات والأيدولوجيات وحتى الأديان بما في ذلك تياراتها المتشددة والمتسامحة إلى المستوى العالمي<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الأشكال الثقافية للعولمة:

طرح بعض الباحثين عدة تساؤلات في هذا الإطار، فإذا كان صحيحاً أن نخبة عولمة صناعية ومالية وتكنولوجية وتجارية ومصرفية وعلمية وإدارية... الخ تتشكل في الوقت الحاضر وتتولد وتتوسع طافية فوق سطح الكوكب ومجتمعاته، ألا يستلزم هذا

(١) يعتبر توحيد العالم في دين واحد من خصائص العمل التبشيري. للاطلاع على هذا الجانب من خلال أقوال المبشرين انظر: محمد أسد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة عمر فروخ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤م، ص ٤١؛ أنو الجندي، الإسلام والدعوات الهدامة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤م، ص ٢٥؛ عبد الستار سعيد، الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٧م، ص ٣٠.

(٢) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.

التطور، من حيث المبدأ على الأقل، تعديل نشوء نخبة ثقافية موازية وملازمة تقوم بخدمة تلك النخب ومساعدتها وسد حاجاتها الفكرية والفنية والأدبية والثقافية والمعنوية والروحية عموماً؟

إن الأشكال الثقافية تصعد وتراجع بصعود وتراجع صور حقبتها، فإذا كان صحيحاً أن العولمة هي حقبة جديدة صاعدة في حياة الرأسمالية التاريخية فإن التعامل مع مفاعيلها الثقافية يتطلب منا حكماً راصداً مزدوجاً لصورتها الصاعدة والمتكونة من ناحية، ولصعود الأشكال الثقافية والتعبيرية والفنية والأدبية الملازمة لتلك الصورة. وتراكم هذه الأشكال ونموها وتطورها وتفاعلها مع صورة الحقبة هو الذي سيعطينا في اللحظة المناسبة ما يمكن تسميته بنية ثقافية عولمية. وبعبارة أخرى إن الفارق كبير وكبير جداً بين الإنتاج الثقافي الذي يفرض نفسه عالمياً ودولياً وبين الإنتاج الثقافي الذي يتناول عولمة العالم كمادة له، أو يستلهمها كشكل ثقافي.

إن الأشكال الثقافية العولمية الجديدة الجديرة بإطلاق هذه الصفة عليها لا بد لها من أن تتجاوز الأشكال الثقافية التالية:

١. الأشكال التي أنتجها الغرب لنفسه وعن نفسه وعممها ونشرها في كل مكان من مواعده، بالإضافة إلى تلك التي أنتجها من المواقع ذاتها وعن غيره: الصين، والهند، والعرب، والإسلام، وإفريقيا.
٢. تتجاوز الأشكال التي أنتجتها ثقافات الشرق ومن مواقع شرقية متنوعة عن ثقافات الشرق الأخرى كما عن أوروبا وأمريكا والغرب عموماً.
٣. تتجاوز الأشكال التي ما كانت لتخاطب إلا جمهوراً أوروبياً بالدرجة الأولى أو جمهوراً عربياً أو جمهوراً هندياً فقط...<sup>(١)</sup>.

إن فكرة الثقافة هي الوجه الأكمل لظاهرة العولمة بمعناها الكلي، وتعني صياغة مكون ثقافي عالمي وتقديمه كنموذج ثقافي، وتعميم قيمه ومعاييرها على العالم أجمع. ونتيجة لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم في السياسة الدولية في ظل

(١) صادق جلال العظم، مرجع سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

الوضع الدولي الجديد الذي خلف انهيار الاتحاد السوفياتي، فإن العولمة الثقافية اليوم ما هي إلا هيمنة الثقافة والقيم الأمريكية كتعبير عن وضع القطبية الأحادية الأمريكية السائدة في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، أو بتعبير آخر نشر القيم والمبادئ الأمريكية وفرضها بمثابة نموذج كوني، فقد ترتب على ثورة المعلومات وتقنية الإعلام والمعرفة والثقافة وبالتالي الهيمنة الإعلامية بوصفها نموذجاً يمثل الكونية بأكملها، بحيث يحل محل الحضارات في العالم، ويشكل نوعاً جديداً من الأيديولوجية يجري تداولها من قبل جميع الشعوب ويعد صالحاً لكلها، لقد ترتب على ذلك دفع البعض لأن يستغنى عن مصطلح العولمة الثقافية ويستبدل به مصطلح الأمركة<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: ثقافة العولمة وأدواتها:

يمكن تعريف ثقافة العولمة سلباً بأنها ليست الثقافة المكتوبة، أو قل إن الكتابة ليست من أدوات الوظيفية ووسائط نشرها، إن العولمة الثقافية تجري وتتوسع في مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول، ولذلك فإن ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب.

#### ١. تقنيات الإنتاج والتوزيع:

أصبحت الصورة هي المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد، نظام إنتاج الوعسي بالعالم. إنها المادة الثقافية التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري. وهي تلعب في إطار العولمة الثقافية الدور نفسه في سائر التواريخ الثقافية. والصورة لا تحتاج دائماً إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي؛ فهي بحد ذاتها خطاب ناجز مكتمل يمتلك سائر مقومات التأثير، وهذا أساس شعبيتها.

(١) حسين علوان حسين، العولمة والثقافة العربية، بحث مقدم في جامعة فيلادلفيا عن العولمة والهوية الثقافية، جامعة فيلادلفيا، الأردن ١٩٩٩م، ص ١١٨.

لقد كان توزيع هذه المادة الثقافية الجديدة (أي الصور) مقصوراً قبل سنوات على المجال الوطني لبلد الإصدار ويتوسع التوزيع وفقاً لإبرام عقود وشراء منتجات إعلامية. أما اليوم فقد بات في الإمكان أن يصل بث الصورة إلى مجال جغرافي أبعد يقع خارج حدود بلد الإصدار والإنتاج، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بسبب ما جرى إحراره من نجاحات هائلة على صعيد التوظيف الثقافي في مجال الإعلام السمعي والبصري، حيث صار البث عبر الأقمار الصناعية ينقل المادة الثقافية الجديدة (أي الصورة) إلى الأصقاع، وأن ينتقل بالوطني والقومي إلى حالة من العالمية.

والنظام السمعي والبصري هو النظام المتمثل اليوم في عشرات الإمبراطوريات الإعلامية الغازية التي تضخ ملايين الصور يومياً، وإذا كان ممكناً أن تقرأ في لوحة هذا النظام الثقافي الجديد (السمعي والبصري) ما يفيد أنه نظام توزيع الصورة بوصفها المادة الثقافية المعاصرة على أوسع نطاق عالمي، فمن الممكن أن تقرأ فيه ما يفيد أنه ليس مجرد تقنية للمتلقين فحسب بل هو كيفية جديدة لوعي العالم والتعبير عنه، وهذا هو النظام الثقافي العالمي الجديد<sup>(١)</sup>.

## ٢. مضمون النظام الثقافي للعولمة:

تطرح العولمة على البشرية اليوم معلمات ثقافية تحوي مواد مسلوقة جاهزة للاستهلاك. وهناك شركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعتها في إخراج مثير، وهذا النوع من الثقافة الذي يصدر إلى العالم عبر وسائل الإعلام الحديثة المتطورة دونما قيد أو رادع، سيؤدي إلى قتل الروح، وسيذهب بالمستوى الأخلاقي الإنساني. أوليس مرعباً أن يصبح التفزيون هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة؟

إن درجة التناسب الطبيعي بين الثقافي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة والمستقبلية ستكون خارج حدود الإدراك، ولذلك لا بد من أن نفكر في معنى أن تنشأ في وعي الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا تقوم صلة بينها وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه

(١) عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية - عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ٣١٤-٣١٥.

الناس عبر الزج اليومي للصور المبتوثة ومنظومات الأفكار والقيم التي لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي الطبيعي.

### ٣. العولمة الثقافية في ركاب التجارة الحرة:

يقضي منطق التطور الرأسمالي بالتوسع المستمر خارج الحدود بحثاً عن المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة والأسواق، ويؤدي هذا التطور بعد المنافسة إلى الاحتكار. واليوم يخرج بإطار جديد إذ يطيح بالحدود القومية حتى داخل المجتمع الرأسمالي. وهذا التوسع الجديد هو الذي يطلق عليه اليوم العولمة على أساس توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً لأنواع السيادة (الشركات متعددة الجنسيات ونظام التجارة الحرة). وقد دخلت الثقافة بوصفها منتجاً اجتماعياً ميدان العملية الاقتصادية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في العالم، ويمكن القول أن التبادل الثقافي العالمي الجاري في ركاب التجارة الحرة تبادل غير متكافئ، ولا يعبر عن أي إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى تناقض متوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات، بل يحتفظ لها بصفة واحدة هي: الغزو والاختراق<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول في العولمة الثقافية أن هناك مدرستين، أو لاهما تتخوف من العولمة الثقافية وتدعو إلى مواجهتها ومحاربتها على أنها إنتاج فكر غربي بحت، وهدفها الأول والأخير هو طمس الهوية الثقافية لأي مجتمع أو كيان. وكونها إنتاج فكري غربي رأسمالي وأمريكي - بصورة خاصة - فإنها بالمقام الأول تهدف إلى غرس كل القيم الرأسمالية الغربية الأمريكية، سواء في ذلك ثقافة (الهمبرغر، والجينز، وعالم الإنترنت، أي الثقافة السطحية)، وبالتالي تحويل هذه المجتمعات إلى مجتمعات مطموسة الهوية الثقافية تابعة ليس اقتصادياً وسياسياً وإنما ثقافياً أيضاً. وعليه فإن أصحاب هذه المدرسة يحذرون من هذه العولمة الثقافية الجديدة.

أما المدرسة الثانية فتري أن هذه العولمة الثقافية الجديدة ليست كلها شراً. كما أنها ليست خيراً، فهي عالم جديد بفكر جديد. ولا مجال للتخوف طالما أن المجتمعات

(١) المرجع السابق، ص ٣١٦-٣١٧.

المستهدفة لديها من الخصوصية الثقافية الراسخة، ولديها من القيم الأصيلة والنبيلة ما يجعلها تصمد أما القادم الجديد أياً كان. ويدلل المنتمون إلى هذه المدرسة على أن العالم مر بمثل هذه التجارب ولم يحصل الذوبان ولا الانطماس، ويطالب هؤلاء بالانفتاح على هذه الثقافات الجديدة القادمة، والمساهمة فيها بالفكر المتأصل الثاقب. بل يذهب بعضهم إلى أن الخوف فقط في أذهان الأنظمة المتخلفة والرجعية التي تخشى على مكانتها فيما إذا حصل أي تطور، وخاصة أن هذا القادم سوف يحمل الكثير من الأفكار، وسوف يفتح آفاقاً رحبة، ويحول العالم إلى غرفة إلكترونية مصغرة، تعرف شعوب العالم وتقربها من بعضها، وتفتح آفاقاً جديدة...

ويرى أصحاب هذه المدرسة أيضاً أن سبب إخافة العولمة الثقافية للأنظمة هو أن هذه الأنظمة - كما يشيرون - لم تستطع أن تعمق الفكر الوطني والثقافي، ولم تستطع أن تزرع القيم الأصيلة، ولم تغرس الهوية الوطنية والدينية في نفوس شعوبها، ولذلك تتخوف من القادم الجديد وتخوف شعوبها.

وأياً كان الموقف من العولمة الثقافية لا بد من أن نكون حذرين جداً، وأن نهيئ أنفسنا لاستقبال ما هو جديد، وأن لا نقف متفرجين حتى يأتي الطوفان ويجرفنا. ويجب أن نقف موقف الزعيم الهندي المهاتما غاندي المتمثل في قوله: "سوف أفتح نافذتي على كل رياح الثقافات العالمية ولكن لن أدعها تقنلني من جذوري".

## الفصل الثاني

الهوية بين القطرية والعولمة



## الهوية بين القطرية والعولمة

تعتبر مشكلة الهوية من أعقد المشكلات التي تواجه الكثير من الشعوب والمجتمعات الحديثة منها أو ذات الأصول الحضارية القديمة، أو حتى تلك التي تفتقد الانتماء الحضاري القديم على حد سواء.

ويمكن تعريف الهوية بأنها الشيفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ذلك الفرد، والتي عن طريقها يتعرف على الآخرين، وتحدد الهوية الشعور العميق الوجودي الأساسي للإنسان، والشعور العميق الخاص بانتمائه. وهناك بعض علماء النفس الذين يستخدمون مصطلح (الهوية) من خلال إعطائه معنى وسطاً بعض الشيء دون تحديده تحديداً دقيقاً، الأمر الذي يجعلنا سحب معنى الهوية للوحدة السياسية وهي الدولة القطرية، ومدى حفاظ الدولة القطرية على هويتها الأساسية التي كانت تنتمي إليها في الأصل، أم أن هويتها الأصلية ستدوب، وتفقدها نفسها في دنيا الضياع. أضف إلى ذلك أن الفرد الذي يعيش في الدولة القطرية هل يستطيع الحفاظ على هويته؟ أم أنه سيفقدتها في ظل المستجدات العصرية التي عنوانها العولمة؟

ولتحقيق أهداف هذا الفصل، والإجابة على التساؤلات التي أثارناها سنتناول موضوع هذا الفصل بالدراسة والتحليل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الدولة القطرية والهوية العولمية.

المبحث الثاني: هوية الفرد بين القطرية والعولمة.

## المبحث الأول الدولة القطرية والهوية العولمية

تعتبر الدولة القطرية هي القائدة والمهيمنة على المؤسسات كافة السياسية وغير السياسية داخل حدودها القطرية المرسومة على الأرض، وهذا ما تدل عليه قوانينها النافذة في جميع المساحة الأرضية التي تمتد إليها سيادتها، وعلى الرغم مما تواجهه الدولة القطرية من مشكلات وتناقضات منها ما توقعته ومنها ما لم يكن بالحسبان منذ بزوغها في فجر التاريخ إلا أنها قد تتهاون إزاء بعض المشكلات والتناقضات، ومع ذلك لا تقبل التنازل عن هويتها التي تعتبر سمة من أبرز السمات التي تميزها عن غيرها، وقد يقود هذا التمسك بالهوية إلى جرها لحروب لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تتكهن بنتائجها.

إن رياح العولمة إذا ما اجتاحت الدولة القطرية، فإن هذه الرياح تعم أركانها، وربما تؤدي إلى ترسيخ بعض الأفكار العولمية، ومع الزمن قد تتبنى الدولة القطرية بعضها شيئاً فشيئاً. ثم قد تأخذ بكل ما جاءت به العولمة، وهذا من شأنه أن يحل العولمية محل هوية الدولة القطرية.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله بالدراسة في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مفهوم الدولة القطرية.

المطلب الثاني: تناقض الدولة الوطنية مع فكرة الدولة القومية.

المطلب الثالث: محاولة الدولة القطرية الاندراج في العولمة.

## المطلب الأول: مفهوم الدولة القطرية:

يعتبر مفهوم الدولة القطرية أو الدولة القومية من المفاهيم الحديثة، فتاريخه كواقع لا يتجاوز قرنين من الزمان، بدءاً بنهاية القرن الثامن عشر. وهو مفهوم كان ولا يزال ذا طبيعة سياسية محضة وراكب تطور الرأسمالية.

وقد نجحت الدولة القومية إلى حد بعيد في تكريس (قيم) القطرية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وتفوقت في خلق ما يسمى الثقافة الوطنية والهوية الوطنية. ويرتبط هذا المفهوم أيضاً بما يمكن أن نطلق عليه: الأقلمة (Regionalization) أو الإقليمية المحلية (Localization) وغير ذلك من مصطلحات جدلية<sup>(١)</sup> باعتبارها اتجاهات مهمة في السياسة العالمية<sup>(٢)</sup>.

وحيثما قامت الدولة القطرية ككيان سياسي لم تكن الدائرة السياسية التي تمثلها متطابقة مع الدائرة الحضارية والثقافية، مما شكل بداية الأزمة. فقد قامت الدولة القطرية معتمدة على البعد القبلي أو الطائفي أو المذهبي أو الجوهري، وجرى توظيف ذلك البعد ليكون قاعدة تستند عليها مؤسسة جديدة اسمها الدولة، فالقطرية تعني بهذا المفهوم: القطر أو الدولة.

وتعرف الدولة - أيا كان شكلها - بأنها بنية سياسية تسيطر على سكان يعيشون على أرض محددة.

وتعتبر الدولة - المدنية أهم إنجازات الفكر الإغريقي، فقد كان البوليس (Polis) أو المدينة الشكل السياسي الجديد الذي طوره الإغريق في القرن السادس قبل الميلاد<sup>(٣)</sup>. ومنذ

(١) يحيى اليحياوي، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.

(٢) ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة، اتجاهان جديان في السياسة العالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٥، ٦.

(٣) ناصيف يوسف حتى، القطرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب، ١٩٨٥م، ص ٧٤-٧٦،

ذلك التاريخ أثرى المفكرون مفهوم الدولة بالعديد من النظريات والأفكار بدءاً بأرسطو وانتهاءً بهيغل الذي أشار إلى أن السيادة هي المبدأ الضروري لتأمين وحدة الدولة.

وهناك فرق شاسع بين الدولة الوطنية والدولة القومية، فالقومية (Nationalism) ترتبط بمفهوم الانتماء لشعب أو لجماعة اجتماعية وثقافة معينة، في حين ترتبط الوطنية (Patriotism) بمفهوم الانتماء لدولة أو وحدة ترابية معينة.

ويعود تاريخ الدولة القومية في أوروبا إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية، وهذا يمكن عزوه إلى التغيير في العلاقة بين الكنيسة والدولة، وخاصة أن الدولة استهدفت إضعاف سلطة البابوية. والجدير بالذكر أن الدولة الإقليمية في كثير من أرجاء العالم الثالث قامت بعد التحرر من الاستعمار.

وقد لعبت الدولة القطرية (الوطنية) دوراً في تأزيم هوية الفرد، ومر ذلك بمرحلتين:

الأولى: مرحلة تناقضها مع فكرة الدولة القومية.

الثانية: مرحلة محاولة اندراجها في العولمة.

المطلب الثاني: تناقض الدولة الوطنية مع فكرة الدولة القومية:

تتمثل أزمة هوية الفرد في محاولة الدولة القطرية جعل الانتماء إلى الوطن يحل محل الانتماء إلى الأمة، وفي الوقت نفسه استيعاب الانتماء العنصري لأسباب متعلقة بالحكم، وقد أدى ذلك إلى ما يلي:

١. ازدياد تشرنق الفرد داخل عصبته أو مذهبته.

٢. عدم تماهي الفرد مع الدولة كمؤسسة تريد أن تؤسس وجودها على مشاعر الولاء للوطن.

٣. ازدياد ضعف مشاعر الانتماء للأمة بسبب انقطاع التواصل العصيوي الحر بين أجزائها، مع وجود ثقافة قطرية تحاول الدولة ترسيخها إلى جانب أداء وظيفي ومادي خلق نسيجاً من المصالح ارتبطت به شرائح وجماعات<sup>(١)</sup>.

وقد نجحت الدولة القطرية منذ نشأتها وحتى الآن في أن تثبت نفسها في مواجهة فكرة الدولة القومية، ولكنها ظلت عالة على إرث الأمة، ولم تستطع أن تؤسس هوية خاصة بها تجعل الفرد يحس بأنها تعبر عن خصوصية جماعته، فظل يشعر بأن محددات هويته الثقافية والحضارية تتجاوز حدود هذه الدولة، بينما انتماؤه الاجتماعي يقصر كثيراً عن تلك الحدود، ولكن الدولة القطرية استطاعت بفضل أوضاع عالمية وإقليمية أن تحافظ على وجودها.

### المطلب الثالث: محاولة الدولة القطرية الاندراج في العولمة:

قامت الدولة القطرية تحت شعار النهضة وصناعة التقدم، ولكن بعد مسيرة عدة قرون من الزمان وجدت نفسها في عصر العولمة. وقد حاولت الدولة القطرية في الشرق بشكل عام أن تحذو حذو الدولة الوطنية في الغرب، ولكنها فشلت سياسياً واجتماعياً في الاحتذاء بهذا النموذج، إذ لم تستطع أن تكون دولة الديمقراطية والمساواة بل ظلت سياسياً دولة الدكتاتور، واجتماعياً دولة العصبية، ونجم عن ذلك وجه آخر من أزمة الهوية. والمشكلة التي تواجهها الدولة في عصر العولمة - كمؤسسة في العالم الرأسمالي والعالم الثالث - هي تقليص دورها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وهذا بالضرورة ينعكس على الفرد<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر أن بعض المفاهيم الرئيسية في علم السياسة تخضع حالياً للمراجعة وإعادة التعريف في ضوء التطورات والتحويلات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، ومن هذه المفاهيم - على سبيل المثال - السيادة، وقوة الدولة، والأمن... الخ. ويمكن

(١) صالح السنوسي، هوية الفرد العربي بين الدولة والقطرية والعولمة، ندوة العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٤٣-٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥-٤٦.

القول فيما يتعلق بتأثير العولمة على سيادة الدولة أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها.

وهكذا فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي بدأت تتغير في ظل تحولات عملية العولمة التي يشهدها العالم، فهذه التحولات تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها<sup>(١)</sup>.

ويحدد الليبراليون الجدد مهمة الدولة في عصر العولمة بأنها مضيضة للشركات المتعددة الجنسية، مع ما يقترن بالضيافة من كرم وترحيب، وتكمن المشكلة في أن هذه الخدمات أصبحت باهظة الكلفة، وتحمل الدولة أعباء مالية مرهقة لإنجازها، وهي مضطرة في الوقت نفسه إلى إعفاء الشركات العالمية من الضرائب مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية، والخدمات العامة مثل: المدارس والمستشفيات والجامعات والمؤسسات الثقافية.

ويقود الحديث عن مصير الدولة في عصر العولمة إلى التساؤل عن هدف الليبرالية الجديدة، وعن النموذج الذي تسعى إلى فرضه على العالم<sup>(٢)</sup>.

والأهم من كل ذلك هو ما يجري حالياً على صعيد تشكيل المجال السياسي الجديد، والذي يتركز أساساً حول العالم السياسي الواحد وليس حول عالم من الدول المنغلقة جغرافياً، فالمجال السياسي المحلي أخذ يتراجع تدريجياً لصالح المجال السياسي العالمي، والذي هو مجال تعددي وليس أحادياً، والدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن - كما يوضح ريتشارد فولك - مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وتربطاً، ولم تعد الدولة هي مركز السياسة في عالم العولمة. فللمرة الأولى منذ أكثر من ٣٠٠ سنة تبرز معطيات تشير إلى أن الدولة لم تعد بالقدر نفسه من عدم الاختراق، ولم تعد هي

٥٣٥١٧٠

(١) حسين توفيق إبراهيم، العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، الكويت، ١٩٩٩م، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢) الحبيب الجحاني، ظاهرة العولمة، الواقع والأفاق، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، الكويت، ١٩٩٩م، ص ٢٦-٢٧.

صاحبة القرار الوحيد، وهي حتماً لم تعد مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها، وما زالت الدولة القطرية تدعي مسؤوليتها نظرياً وتتمسك بسيادتها رسمياً ولكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لم تعد قادرة على الثبات على هذه الأحقية التاريخية<sup>(١)</sup>.

ويدور الجدل السياسي اليوم حول ما إذا كان ضرورياً الاحتفاظ بالنظم السياسية التقليدية أم أن من الضروري البحث عن بديل (حضاري) تحت الغطاء الكبير الذي يدعى بالعولمة. وما يكسب هذا الجدل حيوية وقوة هو حقيقة تعاضم عجز الدول القومية عن القيام بدورها ووظائفها التقليدية باستقلالية عن غيرها، وهذا الجدل يعطي انطباعاً بأن المجتمع في مرحلته الحديثة التي تشهد حراكاً تدفعه ديناميكية العولمة يمكن إعادة صياغته وتشكيله بسهولة، وذلك وفقاً لنظريات اقتصادية وجيو - سياسية<sup>(٢)</sup>.

ويمتاز عصر العولمة بعدم تغليب المنطق بشكل مطلق على المستوى الفكري وتخطي حدود الدولة الوطنية والقومية على المستوى الاجتماعي، واعتماد مبدأ السوق الحرة على المستوى الاقتصادي مما يستلزم التنافس في السوق العالمي، والاهتمام بالأمور العالمية أكثر من الشؤون الدولية على المستوى السياسي<sup>(٣)</sup>.

وهنا لا بد من الإشارة إلى المنهج المادي المستخدم الذي يشير إلى أن مسار (الدولة) تاريخياً كان على النحو التالي: الدولة الإقطاعية - فالدولة القومية - فالدولة - الشركة المتعددة الجنسية، مع ما يتصل بهذا التطور في مجال التحولات والقوى الثقافية والاقتصادية والمالية، فهل تمثل الدولة الشركة المتعددة الجنسية شغفاً بتاريخ لا يمكن تجاوزه؟ أم بداية لتاريخ آخر لنوع (ما) من (الدولة)؟ وبالتالي ما هو مستقبل دولة ما بعد الدولة - الشركة المتعددة الجنسية؟؟ وهل يمكن التنبؤ بطبيعتها واتجاهاتها وهويتها والقيود عليها؟<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الله عبد الخالق، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٢) عبد الله عثمان القوم وعبد الرؤوف محمد آدم، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٣) عصام نجيب، الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحدث وتنافسية العولمة، العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٢٢٧.

(٤) متروك الغاش، مرجع سابق، ص ١٧٣.

وفيما يتعلق بمستقبل الدولة القطرية في ظل العولمة هناك سيناريو مطروح يدعو إلى اختفاء الدولة القطرية لصالح الشركات المتعددة الجنسية، وفكرة تلاشي الدولة أو اختفائها تعد من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، فقد قال بها ماركس وغيره، ومع ذلك لم تنته الدولة ولم تتلاش، وهذا يشكك في المنطلقات التي تبلورت في العقد الأخير من القرن العشرين، فسيناريو اختفاء الدولة لصالح الشركات هو طرح مبعثه الاعتقاد في أن الدولة القومية فقدت وظائفها في شتى الصعد، ومنها الصعيد الاجتماعي... ويعتقد الباحث أن تدخل الدولة لإصلاح الاختلالات الناجمة عن التفاعل الحر لقوى السوق، أي أدائها للوظيفة الاجتماعية، غداً أمراً ألزم وأوجب ما يكون؛ فالدولة هي وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة، والدولة هي وحدها القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية والقومية وغير القومية من جهة والأفراد المجريين من كل سلاح في مواجهتها من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

وليس من شك في أن هناك تساؤلات كثيرة تطرح عن مستقبل الدولة القطرية في ظل العولمة، لعل أبرزها ما يتعلق بتأثير العولمة على الدولة القطرية هل ستكون وبالاً عليها أم أنها ستعززها؟ وي طرح الباحث في هذا الإطار فكرتين:

الأولى: نقول بأن العولمة خطر لا شك فيه على مستقبل الدولة القطرية، ففي ظل العولمة بكل إشكالياتها ومفاهيمها بدءاً من ثورة المعلومات والاتصالات لا يتاح للدولة القطرية أن تقوم بدورها كاملاً. ويرى بعض أصحاب هذا التوجه أن هناك تراجعاً لسلطة الدولة، وأن الشركات الكوكبية تستغني عن الكثير من خدمات ومؤسسات الدولة، ويمكن تفصيل تلك الظاهرة على النحو التالي:

١. الأمن الداخلي: تعتمد الشركات الكوكبية في الحفاظ على أموالها على نظم خاصة تملكها ولا تحتاج للشرطة.
٢. البريد والاتصالات: أصبح الاعتماد على شركات خاصة أسرع، وبالتالي فإن الدولة خصصت هذا القطاع لمسايرة التطورات.

(١) نيفين مسعد، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ١٨٤.



٣. القضاء: لا تلجأ الشركات متعددة الجنسية إلى القضاء، فكل عقودها تتضمن شروط التحكيم، وتحدد أسلوب اختيار المحكمين.
٤. القوات المسلحة: لم تعد الرأسمالية الكوكبية في حاجة إلى جيوش جرارة وقوات بحرية وجوية، فقد انتهى عصر الضم والغزو العسكري، وتتحصر أهمية القوات المسلحة في نظر الكوكبة في أمرين هما:
١. ما تحققه من أرباح من الإنفاق العسكري.
٢. تحمل الدولة الجزء الكبير من تكاليف البحث والتطوير.
٥. النقود: انتهت ممارسة الدولة لسيادتها من خلال صك النقود، فقد انتهى ذلك بوجود الشيكات أو نقود الودائع<sup>(١)</sup>.
٦. الإنفاق الاجتماعي: انتهى ما قامت به الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، وما أطلق عليه اسم (دولة الرفاه Welfare State).
٧. سلطة اقتصادية لا تقابلها سلطة سياسية: ليس بوسع أي دولة من الدول الداخلة في الكوكبية أن تتسحب منها لتشابك المصالح المتزايدة بين الشركات المتعددة الجنسية.

وهكذا يواجه العالم لأول مرة سلطة اقتصادية ضخمة هي الرأسمالية الكوكبية التي لا تقابلها سلطة سياسية توازنها، فقد أصبحت أمام سلطة فوق سلطان الدول منفردة أو مجتمعة، وهذه السلطة الاقتصادية الضخمة تصنف فوق الدول القومية (Supernational)<sup>(٢)</sup>.

والفكرة الثانية: تقول أن العولمة سوف تعمق الدولة القطرية بل وتعزز دورها وتزيد من سلطاتها حتى مع وجود الشركات الكوكبية، وخاصة أننا ندرك كلى الإدراك أن الشركات المتعددة الجنسية أو غيرها بحاجة في الدولة - أي دولة - إلى سند قوي يحمي

(١) إسماعيل صبري عبد الله، موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، مؤسسة شومان، الأردن، ٢٠٠٠م، ص ٢٩-٣٠.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٠-٣٢.

مصالحها ويدعمها في مشاريعها. ويشار هنا إلى ما أورده الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة، وهو أن الدولة قد لا تنهار وقد لا تختفي في ظل العولمة، وإنما قد تعيد ترتيب أولوياتها وتطور قدراتها لمسايرة هذه الظاهرة، وخاصة أن الدولة كائن حي متطور، وقد استطاعت أن تتجاوز كل التحديات التي مرت بها.

ولا شك في أن تيار العولمة بتسارعه المطرد وديناميكيته الهائلة قد أوقع ضغوطاً كبيرة على الدولة القطرية بمؤسساتها ووظائفها وأجهزتها في كل مكان وصل إليه تأثير العولمة، ولكن الدولة عملت بنجاح ملحوظ على استيعاب تلك الضغوط، وامتصاص الصعوبات، والتأقلم والتكيف مع وقائع العولمة الجديدة.

فالدولة القطرية ستبقى، ويمكن أن تتعزز، ولكنها ستكون ضعيفة أمام التكتلات العالمية إلا إذا شهد العالم في مراحله القادمة تكتلات أو تجمعات للدول القطرية.

والدولة القطرية في العالم الثالث أو النامي سوف تتعزز أو تتعمق نتيجة للتخلف الاقتصادي وانعدام التوازن التنموي والفقر والجهل، وبالتالي فإن الفرد والحكومات تساهم مساهمة كبيرة في تعميق هذا المفهوم على العكس من الدول المتقدمة حيث سيتلاشى مفهوم الدولة القطرية لأن وعي الفرد والحكومات والتقدم الاقتصادي مرتفع جداً، ويحتم التكامل.

## المبحث الثاني هوية الفرد بين القطرية والعولمة

ليس من شك في أن هوية الفرد تتبع هوية دولته القطرية، وقد كانت هوية الدولة محل فخر ومبعث اعتزاز له منذ أن عرفت الدولة القطرية طريقها إلى الظهور، فالفرد كان يرى فيها الحامية له ولكل مصالحه، وهذا مبعث الفخر وموضع الاعتزاز. ولما أصبحت الدولة القطرية مفتوحة الأبواب على مصارعها كافة بسبب الاختراقات من هنا وهناك، ودخول العولمة إلى كل أرجائها، عبر طرق لا تكاد تحصى، منها - على سبيل المثال - الفضائيات التي تدخل بيوتنا دون استئذان. لقد أخذ الفرد من هذا الجديد الذي دخل للتو إلى بلاده، فاكتسب بعض العادات والتقاليد والمفاهيم والممارسات التعميلية، وهي في حد ذاتها جديدة عليه، وسينقلها إلى بنيه فتصبح مع الأيام وكأنها جزء من حياته، وليست مكتسبة اكتساباً، الأمر الذي سيجعل هوية الفرد تتأرجح بين قطرية دولته والعولمة، ذلك الدخيل الذي جاء من خارج الحدود.

وخدمة لأغراض هذا المبحث سنتناوله من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: مفهوم الهوية.

المطلب الثاني: تحديات الهوية.

المطلب الثالث: ازدواجية ولاء الفرد بين القطرية والعولمة.

## المطلب الأول: مفهوم الهوية:

يرى بعض الباحثين في العولمة مخططاً أو استراتيجية، تم وضعها وتنفيذها بوعي وسبق إصرار بهدف اجتياح بقية العالم، وتهديد الثقافات المحلية والإقليمية، وأوقع ذلك مفهوم العولمة في خطر محقق، وخاصة أن العولمة أسقطت من حساباتها حدود الزمان والمكان، وأخذت تهدد الجغرافيا وحدود الدولة السياسية<sup>(١)</sup>.

وتتأثر الهوية تأثراً كبيراً بحالة المنطقة، فإذا كانت المنطقة التي يعيش فيها الفرد ممزقة بين تيارات الحاضر والماضي، فإن ذلك الفرد يعيش حالة من التمزق بين مستويين من أنماط الهوية أحدهما هوية نموذجية مثالية ومتسامية بل مقدسة، والثاني هوية عملية قد تكون مدنسة. وعند مناقشة إشكالية الهوية لا بد من التمييز بين الحالتين<sup>(٢)</sup>.

وإيجاد صيغة تعريفية للهوية أمر ليس بالسهل، وذلك رغم التداول الشديد لها، ويرى كثيرون أن الهوية مفهوم أيديولوجي أكثر منه علمي وخاصة أن الهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال سمات كثيرة مختلفة، فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية.

والهوية في الأصل مصطلح سياسي ولد ضمن عملية صراع سياسية<sup>(٣)</sup>، وهي علاقة معقدة بين التطورات الثقافية والممارسات السياسية والأساليب الشعبية في التحرك السياسي والخيال السياسي.

ويرى البعض أن الهوية الثقافية تقابلها بالضرورة هوية سياسية. ويشير هؤلاء إلى أن ليس هناك سوى استراتيجيات للهوية يتبعها بشكل رشيد محركون يمكن التعرف عليهم<sup>(٤)</sup>.

(١) حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩م، الكويت، ص ١٠١.

(٢) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، لندن، دار الساقى، ١٩٩٩م، ص ٨٧.

(٣) موسى وهبه، الهوية - التواصل واللغة، مجلة مواقف، العدد ٦٥، خريف ١٩٩٩م، ص ٣٦.

(٤) جان فرانسوا ابليار، أو هام الهوية، ترجمة حليم طوون، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٨م، ص ٧-٨.

والهوية أيضا ضرب من الوهم الذي لا غنى عن الرجوع إليه من أجل تفسير عدد من الأمور، لكن ذلك لا يعني أن لها بحد ذاتها وجود فعلي<sup>(١)</sup>.

وهكذا يلاحظ أن هناك ميلا واضحا نحو نفي وجود هوية ثابتة ومحددة قطعيا بالطريقة التي يحاول مدعو هوية ما تقديمها وترويجها، فالهوية غير موجودة، ولكنها تخلق وتشكل اجتماعيا، فهي لا تعدو كونها ظاهرة اجتماعية أو إنسانية<sup>(٢)</sup>.

ولازم مفهوم الهوية مضمون فلسفي وديني يؤكد على المقدس والدائم والمتسق أي غير المتناقض في معنى الهوية، والهوية كلمة لا وجود لها في المعاجم القديمة، أما معناها المعجمي الحديث فهو: الذات، أي أن هوية الفرد تفسر حقيقته وخاصته<sup>(٣)</sup>.

ويعرف قاموس المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة الهوية بأنها: "ما يعرف الشيء في ذاته دون اللجوء إلى عناصر خارجية لتعريفه، وتستعمل أيضا للدلالة على الجوهر - وهو ما لا يندرج في الحدوث ولا تدخل فيه التغيرات الزمنية والعرضية". أملا في المنطق فإن هذه اللفظة تشير إلى معنيين:

١. التساوي أو التشابه المطلق بين كمين أو بين كفيين وهنا تعني التوافق.
٢. أن يكون الشيء ثابتا لا يتغير بما يعتريه، أو ما يعتري ما يحيط به، وهنا تعني الثبات<sup>(٤)</sup>.

وتحاول الدراسات العلمية الموضوعية التركيز على تاريخية ونسبية الهوية، وعدم الإقرار بثباتها، وفي سياقنا الحالي - يعني عدم التعامل بنظرية القطبية المواجهة بين العولمة والهوية، أو أنهما يسيران في خطين متوازيين مع احتمال التصادم أو الصراع عند حدوث التلاقي أو التقاطع، بينما نسبية الهوية تجعلها مرنة قد تتعايش أو تقتبس من

(١) حسن قببسي، هوية في منزلة الصقر، مجلة مواقف، العدد ٦٥.

(٢) حيدر إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٤٢-٦٥٤.

(٤) يوسف الصديق، المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠م، ص ١١٥.

ثقافات أخرى، وقد تساعدها عوامل التقارب وسقوط الحواجز على تفاعل إيجابي وخلق مع العولمة<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: تحديات الهوية:

تواجه الهوية تحديات كثيرة ومهمة، وهي تقف أحيانا بصلافة أمام هذه التحديات ولكنها في أحيان أخرى تتراجع أمام التيارات القادمة فتصاب بضعف.

وأكبر تحد لهذه الهوية هي العولمة، وهناك من يرى أن العولمة قادمة لا محالة، وأنها سوف تقضي على الهوية لهذه الأمة أو تلك. فهل العولمة فعلا هي ذلك القادم الذي سوف ينهي الهويات.

تعكس العولمة مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا وهي في الوقت نفسه أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك بما يلي:

١. استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدولة القطرية وفي أنظمتها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.
٢. إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي باعتبار أن السياسة منظور إليها من زاوية الجغرافية وبالتالي الهيمنة العالمية<sup>(٢)</sup>.

إن هناك ثقافة جديدة تماما لم يشهد التاريخ من قبل مثيلا لها تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم، وهي ثقافة إشهارية إعلامية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري)، والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية). إنها (ثقافة الاختراق) التي تقدمها العولمة بديلا عن الصراع الأيديولوجي.

(١) حيدر إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢) محمد عايد الجابري، العرب والعولمة / العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ٣٠.

وتقوم أيديولوجيا الاختراق على نشر وتكريس جملة أوهام هي نفسها (مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية) وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياة، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي.

ويعني (وهم الفردية) اعتقاد المرء أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، وهذا يعمل على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في جماعة وفي طبقة وأمة، وبالتالي فإن وهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجموعية والطبقية والوطنية القومية<sup>(١)</sup>.

إن ما يشار إليه دائماً عند الحديث عن الهوية هو الهوية الثقافية، أي أن أي حديث في هذا الإطار إنما يعني بالضرورة الهوية الثقافية لأي كان، وبالتالي سيكون التركيز دائماً على الهوية الثقافية التي تحرص الشعوب والأمم على المحافظة عليها من أي قلام، وهذا القادم لا بد أن يكون العولمة التي ستكون وبالاً على الهوية الثقافية.

فهناك تخوف لدى البعض من أن تنهار الهوية أمام غزو ثقافة العولمة، ذلك أن أكثر الهويات محافظة وتدينا وأصالة لا تستطيع إلا أن تخضع لدرجات معينة من العولمة والعلمنة والتحديث، ففي عالم اليوم لا توجد مناطق معزولة أو نائية أو بعيدة عن تأثيرات (التغريب)، وفي هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن ثقافة كونية كفضاء أو شكل ميدان، فقد أصبحت ممكنة بسبب تقدم الاتصال حيث تتلاقى الثقافات المختلفة وتتصادم، وهذه صبغة لعولمة الثقافة<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى طروحات الجابري المتعلقة بالعولمة والهوية الثقافية، فقد أورد الطروحات التالية:

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ص ٢٠٢.

<sup>(٢)</sup> Milke Featherstone 1997 Undoing & Culture, Globalization, Postmodernism and Identity, London, Sage Publications, p.6.

١. ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، بل ثقافات، فمن غير المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت، وتوجد وستوجد، ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيائها ومقوماتها الخاصة، منها ما يسعى إلى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يعمل على الانتشار والتوسع، ومنها ما ينزل.
٢. الهوية الثقافية مستويات ثلاثة - فردية، وجموعية، ووطنية قومية. والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع (الأخر) الذي تواجهه.
٣. لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة.
- وهنا يشير الجابري إلى أن كل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية والعكس صحيح. وكل مس بالهوية الثقافية هو مس في الوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدهما التاريخي: الدولة<sup>(١)</sup>.
٤. ليست العولمة آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً بالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم. فبدلاً من الحدود الثقافية والوطنية القومية، تطرح أيديولوجيا العولمة (حدوداً) أخرى غير مرتبة ترسمها الشبكات العالمية، فتصدر الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.
٥. العولمة شيء والعالمية شيء آخر، فالعالمية تفتح على العالم، على الثقافات الأخرى والاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للأخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي.
٦. ثقافة الاختراق تقوم على جملة أو هام هدفها (التطبيع) مع الهيمنة، وتكريس الاستتباع الحضاري.
٧. نظام العولمة يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللاذولة، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية.

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٧-٣٠٠.



٨. العولمة تكريس للثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية، ويمكن أن ينطبق ذلك على دول العالم الثالث أيضا.

٩. إن تجديد الثقافة، أي ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها لإعادة بنائها، وممارسة الحدائث في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل. وفي هذا الإطار يوجد موقفان هما:

١. موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي وردود الفعل السلبية.

٢. موقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري شعاره - الانفتاح على العصر.

١٠. إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية<sup>(١)</sup>.

وهناك من يرى أن العولمة لا تهدد الهوية أو الهويات الثقافية بالفناء أو التذويب بل تعيد تشكيلها أو حتى تطويرها لتتكيف مع الحاضر، فالإنسان الآن يتجه نحو إمكانية أن يعيش بهويات متعددة.

فهناك إذا نفي لدور العولمة في تغيير الثقافات، وإعادة تكوينها ضمن نموذج مفترض للعولمة، وشكل العالم في عملية العولمة هو أقرب إلى الشبكة منه إلى الهرم، وبالتالي نجد الجار النفسي وليس الجار المكاني أو الجغرافي، فالهويات الثقافية تصبح قابلة أكثر للتفاعل في زمن العولمة<sup>(٢)</sup>.

ويرى الباحث أن تأثير العولمة على الهوية الثقافية أو الهوية بشكل عام حاصل ومؤكد في ظل ثورة المعلومات، وفي ظل انفتاح العالم على بعضه حتى أصبح غرفة وليس قرية كما يقال، وفي هذه الحالة تذوب الكثير من الثقافات بل وتختلط ببعضها. وقد

(١) محمد عايد الجابري، مرجع سابق، ص ٣٠٠-٣٠٧.

(٢) حيدر إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٥.

يقول قائل أن هذا بحد ذاته شيء جميل وخاصة أن الثقافة تؤثر وتتأثر بنتيجة التلاحق الثقافي، سوف تخرج الثقافة الهشة والبالية والغث ولا يبقي إلا السمين والجيد، والبقاء دائما للأفضل.

وأعتقد أنه لا يوجد أي خوف من العولمة على الهويات الثقافية، وأقصد هنا العالم الإسلامي إذا تمسك بكتاب الله وسنة نبيه، لأنه هو العصمة الحقيقية من الزلل. وليس من شك في أن أخطاء ستقع، ولكن ذلك لن يرقى إلى الخوف من الانهيار، فهذه العولمة ليست هي الأولى ولن تكون الأخيرة.

### المطلب الثالث: ازدواج ولاء الفرد بين القطرية والعولمة:

ليس من شك في أن هناك خطورة كبيرة في ازدواج الولاء، وتوزعه بين القطرية والعولمة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: هل سترك العولمة للفرد أن يظل متمسكا بولائه لقطره الضيق، أم أنها ستعمل على توسيع هذا المفهوم.

لقد سبقت الإشارة إلى أن للهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وجموعية، ووطنية قومية. وأن الهوية الثقافية تتحرك على ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد؛ فالفرد داخل الجماعة الواحدة - قبيلة كانت أو طائفة أو حزبا - تميزه الهوية الثقافية لجماعته، والجماعة داخل الأمة تميزها كذلك الهوية الثقافية المشتركة. والعلاقة بين المستويات ليست ثابتة، وهي بطبيعة الحال تتحدد أساسا بنوع (الأخر)، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ (أنا) وإن كان يدخل في دائرة الأمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين يرى أن هناك انشطارا في الهوية الثقافية العربية، وأن هذا الانشطار نجم عن احتكاكها - أي الثقافة العربية - مع الثقافة الغربية، وهذه الثقافة تركز الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة: الفردي والجموعي، والوطني القومي<sup>(١)</sup>.

(١) محمد عايد الجابري، مرجع سابق، ص ٢٩٧-٣٠٨.

لقد لعبت الدولة القطرية دورا في تأزيم هوية الفرد، ومر ذلك بمرحلتين:  
أ) المرحلة الأولى: وهي مرحلة تناقضها مع الدولة القومية، وفي هذه المرحلة قامت الدولة الوطنية في الغرب والتي تتمثل الدولة القطرية بنموذجها قامت على أساس قومي.

ولتوضيح هذه المرحلة يمكن أن نستشهد بالعالم العربي، فالإنسان العربي لم يستطع فهم مؤسسة الدولة القطرية للأسباب التالية:

١. لقد بدت مؤسسة الدولة القطرية بالنسبة للفرد العربي أكبر من المؤسسة القائمة، وهي القبيلة أو الطائفة، فما تضمنه تحت نفوذها من فضاء جغرافي يمتد لأكثر من منطقة، وما تسيطر عليه من كم بشري يضم عدة قبائل، وفي بعض الأحيان تكون القبيلة أو الطائفة مقسمة بين أكثر من دولتين، ومن يقع منها في فضاء جغرافي لا يحق له اجتيازه يصبح أجنبيا.

٢. لقد بدت مؤسسة الدولة القطرية بالنسبة للفرد العربي متناقضة مع الأمة، فالنضاريس الجغرافية لم تسمح إلا بنوعين من الانتماء:  
الأول: هو انتماء الفرد إلى رابطته الاجتماعية أو الطائفية.  
الثاني: الانتماء العقدي والثقافي.

وتتمثل أزمة هوية الفرد من بعض أوجهها في محاولة الدولة القطرية في جعل الانتماء إلى الوطن محل الانتماء إلى الأمة، ويستوعب في الوقت نفسه الانتماء العصبوي، وذلك للأسباب التالية:

١. زيادة تشرنق الفرد داخل عصبية أو مذهبيته.
٢. عدم تماهي الفرد مع الدولة كمؤسسة تريد أن تؤسس وجودها على مشاعر الولاء للوطن.
٣. ازدياد ضعف مشاعر الانتماء إلى الأمة، وذلك بسبب انقطاع التواصل العضوي الحر بين أجزاء الأمة مع وجود ثقافة قطرية تحاول الدولة ترسيخها.

لقد نجحت الدولة القطرية منذ نشأتها وحتى الآن في أن تثبت نفسها في مواجهة فكرة الدولة القومية<sup>(١)</sup>.

ب) المرحلة الثانية: محاولة الاندماج في العولمة، فنجاح الدولة القطرية في الانضواء تحت مظلة النظام الدولي، ومحافظةها على حدودها وسيادتها القانونية بضمانة الدول الكبرى لا يعني اندراجها في الحضارات السائدة. فالعولمة تعتبر مرحلة متقدمة من تطور النظام الرأسمالي والحضارة العالمية. أما الدولة القطرية فقد دخلت عصر العولمة وهي تحمل معها فشلها في كل المراحل السابقة إلى جانب عجزها عن خلق هوية حقيقية لها، وعجزت أيضا عن إعادة إنتاج وسائل الحضارة السائدة وذلك يعود لسببين:

١. قامت الدولة القطرية تحت شعار النهضة وصناعة التقدم، ولكن بعد فترة وجدت نفسها في عصر العولمة وهي عالية على حضارة عصرها، وزاد ذلك من انعدام ثقة الفرد وأزم العلاقة بينه وبينها على صعيد الانتماء والهوية.

٢. تمثلت الدولة القطرية بالدولة الوطنية في الغرب، ولكنها فشلت سياسيا واجتماعيا في الاحتذاء بهذا النموذج، فلم تستطع أن تكون دولة الديمقراطية والمساواة، ولم يحصل الفرد على حقوق المواطنة، وهذا وجه آخر من أزمة الهوية. وقد واجه الدول تقليص دورها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذا بالضرورة ينعكس على الفرد ويزيد من حيرته<sup>(٢)</sup>.

إن الأمر الطبيعي والصحي هو أن تكون للفرد والمجتمع هوية جماعية ذات مرجعية أساسية واحدة يجذب إليها ويتحد معها، أو أن تكون تلك المرجعية على الأقل هي المرجعية السائدة. فالصيني مثلا ينتمي تاريخيا إلى الأمة والثقافة والحضارة الصينية في دائرته الشاملة، وينتمي في الوقت ذاته - دون ازدواج - إلى الدولة الصينية الواحدة.

(١) صالح السنوسي، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٥.

(٢) برهان غليون، المجلة العربية، الدولة ضد الأمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م، ص ٢٢١

وكذلك في أوروبا ينتمي الفرد للثقافة والحضارة الأوروبية بعامة وإلى دولته القومية خاصة، وليس هناك تصادم أو توتر<sup>(١)</sup>.

ويرى الباحث أن التخوف من عملية الازدواج وارد وصحيح، حيث أن الفرد في ظل الأقلمة التي يعيشها لن يظل متمسكا بالمفهوم الإقليمي الضيق ويرى العالم من حوله يتوسع ويتمدد وينفتح ويلغي الحواجز والحدود كافة. ولكن هل ستؤثر العولمة بمفهومها المادي على انتماء الفرد الروحي والثقافي، أم أنه في ظل هذه العولمة سوف يستفيد منها ويطوعها لصالح ما يؤمن به.

إن قضية الازدواجية أو الولاء ما بين ما هو وطني وما هو عالمي ستظل قضية العصر، والفرد مهما حصل له من تعولم لن يفرط بانتمائه الوطني مهما كانت تيارات العولمة قوية وجارفة، ومهما سخرت من إمكانيات إعلامية وتكنولوجية. فالفرد سوف يظل ينتمي لمكانه الجغرافي أكثر من انتمائه الكوني سواء كان هذا الانتماء مكانيا أم زمانيا، سياسيا أم ثقافيا.

(١) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، بيروت، د.ن، ١٩٩٥م،

## الفصل الثالث

### العولمة والنظام الدولي الجديد

## العولمة والنظام الدولي الجديد

لا يقف العالم على حال من الأحوال، فهو في حالة تغيير مستمرة، وهذا التغيير لا بد منه، لأن الإنسان يكتشف يوماً بعد يوم حقائق جديدة غير معروفة سابقاً. وفي مجال السياسات ظهرت في أواخر القرن المنصرم ظاهرتان استقطبتا أهل الفكر للحديث عنهما، وهما: النظام الدولي الجديد، وحوار الحضارات.

وقد بدأ تشكل النظام الدولي الجديد مع بروز العولمة، وظهر هذا النظام خلال الفترة التي حددتها هذه الدراسة: ١٩٩٠-٢٠٠٠م، ويعني ذلك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينه وبين العولمة.

وظهر خلال هذه المرحلة أيضاً ما يسمى حوار الحضارات، وتناولت ذلك كتابات وأدبيات ونظريات استخدم بعضها مصطلح صراع الحضارات بدل حوار الحضارات، ولعل ما يبرر التسمية التي انصرف إليها أولئك أو هؤلاء هو أن الحضارات تتلاقى حيناً، وتختلف حيناً آخر، ويحدث بينها - على كل حال - تلاقح فكري وثقافي... وإنساني بالدرجة الأولى.

وقد أثار ما ذكر عن صراع الحضارات اهتماماً بالغاً على الصعيد الدولي، وكذلك ما ذكر عن حوار الحضارات. ولهذين المسارين ارتباط مع بعضهما ومع العولمة، بل إن النظام الدولي الجديد وحوار الحضارات ليسا في المحصلة النهائية إلا إفراساً للعولمة.

ولخدمة أغراض هذا الفصل وتحقيق أهدافه سنتناوله في بحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: النظام الدولي الجديد.

المبحث الثاني: حوار الحضارات.

## المبحث الأول

### النظام الدولي الجديد

ظهر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في شباط من عام ١٩٩١م بلباس استعراضي رُسمت عليه خريطة العالم ليعلن في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي أنه أصبح زعيماً للنظام العالمي الجديد الذي يقوم على أساس أحادية القطبية، ومنذ ذلك الوقت، وكلما حدثت حادثة في ركن من أركان الدنيا، أصبح الجميع يتطلعون إلى التقرير اليومي للخارجية الأمريكية، أو إلى الرئيس الأمريكي أو وزير خارجيته ليتعرف على رأي أمريكا (زعيمة العالم) في هذه الحادثة، ومن ثم يدرك الدائرون في الفلك الأمريكي أين ستميل الريح الأمريكية حتى يميلوا معها، أو على الأقل حتى لا يتخذوا قرارات ذات طبيعة صدامية معها.

والنظام العالمي الجديد بحاجة إلى كثير من التوضيح والدراسة، وذلك للوقوف على بعض الحقائق مثل: هل العولمة هي أيديولوجية النظام العالمي الجديد؟ أم أن مفهوم العولمة ظهر بالصدفة مع الحديث عن النظام الدولي الجديد، أم أن هذا النظام ما هو إلا أحد مخرجات العولمة كما يقال؟ ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في خمسة مطالب هي:

- المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد.
- المطلب الثاني: ظهور النظام الدولي الجديد.
- المطلب الثالث: مقومات وإفرازات النظام الدولي.
- المطلب الرابع: الرأسمالية والنظام الدولي.
- المطلب الخامس: قيادة النظام الدولي.



### المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد:

يعرف النظام الدولي الجديد بأنه مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل الإنسانية والقيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل، وعلاقة الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، وآليات التنفيذ لهذه العلاقات<sup>(١)</sup>.

ويتميز النظام الدولي الجديد عن أبنيته الفوقية التي تنفذه من قانون دولي وتنظيم دولي، كما يتميز عن القواعد التي تصوغ هذه الأبنية. وهناك خلط بين النظام الدولي وبين فكرة الاستقطاب الدولي، فيقال هذا نظام دولي متعدد الأقطاب، وذاك نظام دولي ثنائي الأقطاب، وهذا نظام دولي أحادي القطب<sup>(٢)</sup>.

وتشير كلمة النظام (Order) من حيث مدلولها اللغوي العام إلى عدة معان أهمها ما يلي:

١. النظام هو (حالة State of Affairs) من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطراب وذلك بعامل القانون واحترام السلطة<sup>(٣)</sup>. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن النظام هو (حالة) أو (وضع) يتسم بالتوافق (Harmony) أو بالترتيب النظامي (Methodical Arrangement) بعامل وجود سلطة مستقرة (Established Authority) وبعامل الالتزام ومراعاة القانون (Obedience of the Law)، ومن ثم تسير الأمور سيراً هادئاً غير

(١) أحمد شرف، مبدأ النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٢م، ص ٢٢.

(٢) راجع الجدل حول مفهوم النظام الدولي الجديد في حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد (٣، ٤)، ١٩٩٥م، ص ٥٠-٥٢.

(٣) Webster's Ninth, New Collegiate Dictionary (MA, Merriam Inc Publishers, 1990, p.830.

مضطرب وبصورة متعارف عليها (Customary Mode) أو وفقاً لإجراءات وأعراف مستقرة (Established Procedures) أو وفقاً لسلوك نمطي موصوف (Prescribed Conduct)<sup>(١)</sup>.

٢. النظام مجموعة من القواعد (Rules) أو الضوابط (Regulations) أو التوجيهات (Directions) أو الأوامر (Commands) أو التكيفات (Commissions)، وتتسم هذه القواعد المنظمة عادة بأنها أمرية وملزمة تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا، أي أنها قواعد سلطوية (Authoritative)<sup>(٢)</sup>.

أما المدلول الاصطلاحي لمفهوم النظام في الدراسات الاجتماعية بوجه عام، وفي الدراسات السياسية بوجه خاص، فيمكن القول بصفة عامة... إنه مزيج من المدلولين اللغويين السابقين، حيث تستخدم عبارة (Political Order) مثلاً للإشارة إلى حالة الضبط السياسي، وتعني تحقيق حالة من الهدوء والانضباط داخل المجتمع أو ما يسمى بالسلام الاجتماعي، وكذلك تحقيق أمن المجتمع في مواجهة أي تهديدات قد تأتيه من خارج حدوده. وكذلك قد تشير عبارة (Social Order) إلى النظام الاجتماعي في معنى مجموعة القيم والقواعد أو الضوابط والمعايير النمطية، فضلاً عن المؤسسات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات في إطار مجتمع معين<sup>(٣)</sup>.

ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن هناك نظاماً دولياً (International Order) يفرض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تتحقق من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها، وهذا النظام هو الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية.

(١) الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) Berdeau, Georgess. Methods de la Science Polotigu Dalloz, 1959, p. 69-190, et, Suiv.

## المطلب الثاني: ظهور النظام الدولي الجديد:

بدأ استخدام (مفهوم النظام الدولي الجديد) منذ تولي جورج باتشوف السلطة في الاتحاد السوفياتي (السابق) في عام ١٩٨٥م، وتبنيه للبيرسترويك (إعادة البناء) والجلاستوست (المصارحة والمكاشفة). وقد استندت البيرسترويك إلى رؤية معينة للنظام الدولي والعلاقات الدولية مفادها: المطالبة بإقامة نظام دولي جديد يقوم على القيم الإنسانية العامة وليس على المواجهات والصراعات الأيديولوجية، وإعطاء أولوية للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية مثل المشكلات البيئية والتلوث وغيرها، وذلك بقصد الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الدولي، والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية، وتجنب استخدام القوة لفض المنازعات الدولية، وذلك لبناء مجتمع دولي أفضل<sup>(١)</sup>. إلا أن الأنظار اتجهت إلى الرؤية الأمريكية للنظام الدولي الجديد نتيجة وقوع حدثين كبيرين عام ١٩٩١م يعدان من أبرز المنعطفات في التاريخ السياسي للعالم برزت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة اليد الطولى فيهما، أولهما في مطلع العام، وهو نجاح الحشد الدولي بقيادتها في هزيمة العراق عسكرياً وإجباره على الخروج من الكويت<sup>(٢)</sup>. وتجلي الثاني خلال شهور وتبلور رسمياً في نهاية العام بإلغاء الصيغة الفدرالية للاتحاد السوفياتي وحله، وبذلك انتهت الدولة العظمى التي نافست الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي طيلة أربعة عقود ونصف. وساهم الحدثان معاً في إعادة هيكلة السياسة الدولية برمتها، وذلك انطلاقاً من مجموعة من العوامل التي تصوغ منظومة دولية جديدة من حيث الشكل والمضمون<sup>(٣)</sup>.

(١) حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) تباينت مواقف المتقنين تجاه أزمة الخليج الثانية، وامتدت ظاهرة الانقسام لتشمل علاقة أزمة الخليج بالنظام الدولي الجديد للوقوف على حقيقة هذا التباين انظر: كمال عبد اللطيف، على هامش قراءة المتقنين لأزمة الخليج، الوحدة، (الرباط)، العدد (٧٧، ٧٨)، ١٩٩١م، ص ٣٠-٣٤، وانظر أيضاً: أشرف غربال، الولايات المتحدة الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، الباحث العربي، العدد (٢٨)، ١٩٩٢م.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٢م، ص ٥٢.

يعتبر عام ١٩٩١م إذاً عام القطبية الأحادية، أو ما يمكن أن يطلق عليه انفرادية الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وصياغة نظام دولي جديد بعد خروج الاتحاد السوفياتي من ساحة المنافسة. وهذه القيادة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية بدأت بوضع صيغة أو مجموعة من الصيغ لقيادة العالم بما يتناسب وأيديولوجيتها الرأسمالية، وقد حاولت إبعاد أو تحييد حتى حلفائها في المعسكر الرأسمالي الغربي، كما أنها أيضاً أضعفت دور الأمم المتحدة.

وتتلخص التطورات السياسية الدولية التي بدأت خلال عام ١٩٩١م وساعدت على ظهور النظام الدولي الجديد بما يلي:

- إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية بتأثير انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، وأهم مظاهر عملية إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية: الامتداد الأوروبي الآسيوي، وإعادة ربط أقاليم الاتحاد السوفياتي بهياكل ونظم إقليمية بديلة.
- تفكك يوغسلافيا الذي صاحب انهيار الاتحاد السوفياتي، وكانت يوغسلافيا تعتبر توازناً دولياً، فقد اضمحلت التوازنات باختفاء الاتحاد السوفياتي، واختفت الوظيفة اللاحمة لقوة مركزية كبرى مما استدعى عملية إعادة ترتيب واسعة النطاق للجغرافيا السياسية للمناطق الرخوة بين الاتحاد السوفياتي والكتلة الاستراتيجية الأوروبية، وتبع ذلك تسكين القوميات والجماعات العرقية والثقافية.
- إعادة صياغة الرابطة الثلاثية بين أمريكا وأوروبا الغربية واليابان، وسوف يتوقف مصير العالم على مصير هذه الرابطة التي تشكلت في صورة تحالف ثلاثي بين مراكز القوة الثلاثة المؤثرة في السياسة الدولية<sup>(١)</sup>.
- تأثير التقلبات في مراكز القوى بتأثير نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي على التطور الراهن لمنظمة الأمم المتحدة.

(١) المرجع السابق، ص ٥٣-٥٤.

ولكن هل تشكل فعلاً نظام دولي جديد بانتهاء الاتحاد السوفياتي وما صاحب ذلك من تبعات؟ ألا يعتبر ذلك دورة تاريخية قابلة لصياغة مفهوم جديد؟ هل هذا النظام الدولي الجديد هو أحد ركائز العولمة؟ وهل كان لانتهاء جدار برلين الذي صاحب كل ذلك التأثير الأكبر في فتح الأبواب المغلقة لإيجاد صيغة جديدة في العالم؟.

لقد سبقنا الإشارة الى ان النظام العالمي الجديد يعني انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشؤون الدولية، ومحاولتها منع ظهور منافس عالمي آخر والحيلولة دون عودة القطبية. ولكي يتحقق ذلك عليها التمسك بالمبادئ التالية كخطوة إرشادية لسياستها:

- الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا، أي (منطقة السلام) الديمقراطية، والعمل على تعزيز هذه المنطقة وتوسيعها تدريجياً.
- منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع عودة الإمبريالية الروسية والنزعة التوسعية الصينية مع تعزيز التعاون مع كل من الدولتين.
- الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي.
- الحفاظ على القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، والإبقاء على انفتاح النظام الاقتصادي العالمي.
- التعقل في استخدام القوة، وتجنب الإفراط في التوسع، وتحقيق المشاركة في الأعباء بين الحلفاء بصورة فعالة.
- كسب التأييد المحلي للزعامة العالمية الأمريكية ولهذه المبادئ والحفاظ على هذا التأييد<sup>(١)</sup>.

ولاشك في أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت وهي تتربع على قمة الهرم الدولي تدير شؤون العالم.

(١) زلمي خليل زاده، الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧م، ص ٣٦-٣٧.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى متى ستظل الولايات المتحدة الأمريكية على هذه القمة؟؟

المطلب الثالث: مقومات وإفرازات النظام الدولي:

١. مقومات النظام الدولي الجديد:

يفترض القول بوجود نظام دولي ما تضافر مجموعة من المقومات أو الأركان أو المتطلبات أبرزها ما يلي:

. وجود مجموعة من القواعد المنظمة لقطاع معين من قطاعات الواقع الدولي، فالأصل في أي نظام دولي أن تتمتع قواعده بالشرعية الدولية، أي أن تأتي معبرة عن الإرادة الجماعية لجماعة الدول عامة، سواء أكان ذلك عن طريق الإجماع العالمي أم تمثل هذه القواعد انعكاساً لإرادة (غالبية) الدول الأعضاء في الجماعة الدولية على أقل تقدير.

. العدالة والمساواة في تطبيق القواعد المنظمة لقطاعات الواقع الدولي على المخاطبين بأحكامها، ففكرة النظام الدولي من حيث إنها فكرة نمطية مثالية ذات طبيعة قانونية تقتض أصلاً المساواة في الخضوع لأحكام هذه القواعد التنظيمية من جانب المخاطبين بأحكامها، وقد تتعدد المعايير أو تتباين أساليب تطبيقها من حالة إلى أخرى، إذ إن ذلك من شأنه التشكيك في عدالة هذا النظام ومن ثم شرعيته، ويرى الأستاذ الفرنسي مارسيل ميرل أن مدرك النظام ينطوي على بعدين ثابتين ومتلازمين:

الأول: الانضواء تحت لواء قاعدة مشتركة.

الثاني: وجود سلطة تقوم بتطبيق هذه القاعدة.

فإذا لم يكن هناك قانون أو قاعدة متفق عليها تصبح التحكيمية هي السمة البارزة للسلطة، وفي غياب سلطة أو قوة قادرة على تطبيق القانون تسود الفوضى<sup>(١)</sup>.

(١) مارسيل ميرل، أزمة الخليج - النظام العالمي الجديد، ترجمة حسن ناعمة، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م، ص ٣٢.

. توافر الآليات أو المؤسسات أو الضمانات الكفيلة بوضع هذه القواعد موضع التطبيق، فالأصل في مفهوم النظام الدولي - من حيث مدلوله الدقيق، وعلى النحو الذي يكفل لقواعده الفعالية والنقاء - أنه يفترض وجود السلطة العليا المنظمة، فالنظام غالباً ما يكون مفروضاً أو مأموراً به، إذ ليس ثمة تنسيق دون تبعية، ومن ثم دون وجود سلطة<sup>(١)</sup>.

## ٢. إفرازات النظام الدولي الجديد:

أفرز التحول في هيكل النظام الدولي إلى نظام دولي جديد تطورات عدة من منظور عملية العولمة، وأهم هذه التطورات:

أ- تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفة للأمركة، بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي الجديد طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها<sup>(٢)</sup>.

ب- حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي، والاتجاه نحو الاقتصاد الحر. فقد تحولت خلال الفترة من عام ١٩٧٤م إلى عام ١٩٩٤م ستون دولة من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية<sup>(٣)</sup>.

ج- خلق واقع جديد عن طريق ثورة المعلومات والاتصالات، وفي ظل هذا الواقع لم يعد بمقدور أي نظام سياسي مهما كانت درجة تسلطه أن يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي، وهذه الثورة خلقت ما يمكن تسميته بأثر العدوى في التحول نحو الديمقراطية<sup>(٤)</sup>.

(١) ممدوح محمود مصطفى، مرجع سابق، ٢١٢-١٥.

(٢) مسعود ظاهر، صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، جريدة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي، ٢١/٤/١٩٩٧م.

(٣) سعد الدين إبراهيم، مقدمة في: أمانى قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣م، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥م، ص٧.

(٤) حسين توفيق إبراهيم، العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٩٩م.

وأيا كان تقويمنا للإفرازات المترتبة على النظام الدولي الجديد فإن العولمة في هذا النظام إنما تتخذ منحى ذا اتجاهات عديدة أهمها<sup>(١)</sup>:

١. المزيد من التطور في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية، غير أن حظ دول الجنوب (النامية) سيكون قليلا، لأن صناعة التكنولوجيا لا تسمح لهذه الدول باقتناء المتقدم منها.
٢. المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ونظرا لأن دول الشمال لا تسمح بأي حال إلى تقريب المسافة اقتصاديا بينها وبين دول الجنوب فإن هذه الدول ستبقى مصدر المواد الأولية التي يعتمد عليها اقتصاد الدول المتقدمة.
٣. التطور نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية العملاقة في ظل مقولة: الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا اقتصاديا واجتماعيا.
٤. المزيد من التطور الديمقراطي، والمقصود هنا الديمقراطية بمفهوم الغرب الذي لا يسمح باتباع أي نهج آخر يخالف فهمه للديمقراطية، والدول الأخرى ستبغ ما يميله عليها الغرب المتسلط شاءت أم أبت خشية إثارة المشكلات في وجهها، وفي مقدمتها مشكلة حقوق الإنسان.

#### المطلب الرابع: الرأسمالية والنظام الدولي:

##### ١. الانتصار الرأسمالي:

سبقت الإشارة إلى أن النظام الدولي الجديد هو في المحصلة النهائية انتصار للقيم الرأسمالية الغربية بغض النظر عن يتربع على قمة هذا النظام، وهو أيضا انتصار للأيدولوجية الغربية. ولذلك فقد صاحب هذا الانتصار الأيدولوجي الرأسمالي ظهور

(١) علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة الفكر، العددان

(٣، ٤)، ١٩٩٥م، ص ١٨-٢١.



نظريات وأفكار أيديولوجية متعصبة تمجد الفكر الرأسمالي، وتعتبر أن هذا الانتصار هو انتصار لقيم الفكر الرأسمالي والأيديولوجية الغربية. وأهم تلك النظريات التي شاعت صدام الحضارات - هنتجتون، وكذلك نهاية التاريخ لفوكوياما وغيرها، وسيتم تناول ذلك في المبحث التالي من هذا الفصل.

لقد حاولت الولايات المتحدة إثبات وجودها وشرعيتها بهذا الانتصار، وتمارسه من خلال ما قامت به من قيادة جماعية (أطلقت عليها الشرعية الدولية) بإخراج العراق من الكويت حيث كانت بداية قيادة الولايات المتحدة للمجتمع الدولي، وتأكيد انتصارها وزعامتها للعالم. وتبع ذلك مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وقد قال وزير الخارجية الأمريكية آنذاك جيمس بيكر: (لا يقبل عذر لأحد من المشاركة في مؤتمر مدريد، ولن نسامح أحدا. الكلي عليه أن يحضر). هذه الصيغة الخطابية الشديدة ما كان لها أن تظهر لو لا أن أمريكا تريد أن تؤكد على قيادتها للمسرح الدولي.

ويؤكد ذلك أيضا ما حصل في البوسنة والهرسك - كوسوفا من قيادة أميركية وبمشاركة غربية ودولية لجميع الأعمال التي تمت في البلقان.

## ٢. العولمة امتداد لمنطق الرأسمالية:

يرى بعض الباحثين أن (العولمة الجديدة) التي انتهى إليها تطور النظام العالمي الجديد مع نهايات عقد الثمانينات من القرن العشرين لا تزال في حالة التبلور والسير، ولا تعدو كونها درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي، وبالتالي فما يطلق عليه بـ (النظام العالمي الجديد) لا يعدو كونه مجرد مرحلة تاريخية جديدة للنظام العالمي، تتضافر إلى جملة مراحلها التاريخية المتعاقبة منذ ولادة هذا النظام. أي أن هذا الذي يسمى اليوم بـ (النظام العالمي الجديد) هو النظام العالمي القديم ولكن في إطار مرحلة تاريخية جديدة، وعلى أساس موضوعي جديد، (بمعنى أن القطاع العالمي الجديد هو حالة لنظام (قديم)<sup>(١)</sup>).

(١) يحيى يحيوي، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

ويرى الباحث أن النظام العالمي الجديد لم يكن جديدا وإنما طور نفسه في مراحل تاريخية متعاقبة وجاء بثوب جديد وفي إطار مرحلي أدواته العولمة التي أفرزت هذا النظام العالمي، والذي بدأ بدوره يفرض على العالم أدوات وصيغا جديدة لكي يثبت وجوده.

#### المطلب الخامس: قيادة النظام الدولي:

ويرى الباحث أيضا أن هناك حالات يمكن أن تكون مثلا على ظهور النظام الدولي الجديد، وهي:

أولا: حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/٨/٢ - ١٩٩١/٢/٢٤، ففي هذه الحرب قامت الولايات المتحدة بتزعم التحالف الدولي الذي تمكن من إخراج العراق من الكويت.

ثانيا: مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي بدأت منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وما تمخض عن ذلك من اتفاقيات بين العرب وإسرائيل، وإدماج إسرائيل في المحيط العربي أو فرضها كأمر واقع.

ثالثا: إضعاف دور الأمم المتحدة - التي أصبحت تدار كما يقال من مكتب المندوبة الأمريكية في نيويورك أو وزارة الخارجية.

رابعا: حرب البلقان التي بدأت في البوسنة والهرسك في ١٩٩٩م.

خامسا: فرض منظمة التجارة العالمية W.T.O على العالم، وحرمان من لم ينضم إلى هذه المنظمة من (العسل) الأمريكي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الأمريكي.

سادسا: الإعلام الأمريكي أو نمط الاتصالات المعرفية للقيم الأمريكية (هوليوود)

ويتبين من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قادت العالم من خلال ثلاثة محاور:

١. عسكري.

٢. اقتصادي.

٣. ثقافي إعلامي.

ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية إذا قررت الاضطلاع بدور الزعامة العالمية أن تحول دون حدوث هيمنة معادية على المناطق الحيوية، والمقصود بها تلك المناطق التي تحتوي على موارد اقتصادية وفنية وبشرية كافية إذا سيطرت قوة معادية عليها فإن ذلك سيشكل تحدياً عالمياً، لأن تحديد شكل المستقبل وترسيخ النفوذ الأمريكي ومنع ظهور منافس... كل ذلك يتطلب قدرات أمريكية واسعة تتمثل فيما يلي:

١. الاحتفاظ بالردع النووي ضد هجوم محتمل روسي - صيني.
٢. القدرة على خوض النزاعات الإقليمية الكبيرة وتحقيق النصر فيها.
٣. القدرة على الردع والتصدي للحيلولة دون استخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ في النزاعات الإقليمية.
٤. تحسين القدرة على خوض الصراعات الإقليمية المحدودة والحروب الصغيرة وعمليات الإغاثة الإنسانية وعمليات فرض وحفظ السلام، والقيام بضربات تأديبية، واستعادة الأمن والنظام، وإقامة مناطق آمنة، ومراقبة وتنفيذ العقوبات المفروضة. وهذا ما هو حاصل في العراق حالياً في إطار الزعامة العالمية الأمريكية التي تستطيع أن تكون انتقائية في تدخلاتها العسكرية.
٥. الاحتفاظ بقاعدة للتعبة.
٦. تغيير النهج التخطيطي بين فترة وأخرى.
٧. السيطرة على الفضاء<sup>(١)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن النظام الدولي الجديد لن يثبت على حال، والولايات المتحدة سوف تخرج من المسرح الدولي كما حصل للاتحاد السوفياتي، وهذا هو منطلق التاريخ، فكم من إمبراطورية واسعة انهارت بعد أن بلغت ذروة المجد، وتربعت عليها قروناً طويلة، كالإمبراطورية الرومانية، والإمبراطورية الفارسية، وغيرهما.

(١) زلمي خليل زاده، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٨.

## المبحث الثاني العولمة وحوار الحضارات

هل صحيح أن هناك حوار حضارات؟ أم الأصح أن نقول أن هناك صراع حضارات. إن القولين سيان لكون الحضارات يتحاور أهلها بصورة مفاوضات بعيدة عن صوت السلاح للتغلب على بعضها، فمنذ القدم كان هناك صراع بين حضارتي الفرس والروم، ومع بزوغ الإسلام كان هناك صراع بين حضارة الإسلام وحضارات الفرس والروم أيضاً، وقبل الميلاد كان الصراع بين حضارتي إسبارطة وأثينا، إلا أن الحديث اليوم يختلف فهو يدور حول الحوار، إلا أن الهدف في اعتقادنا واحد وهو: كيف يفكر أهل كل حضارة في تسويد حضارتهم على الآخرين.

لقد تزامن مع ظهور العولمة والنظام الدولي الجديد في التسعينيات من القرن العشرين ظهور أفكار ونظريات وآراء تمجد الفكر والأيديولوجية الرأسمالية الغربية، وظهرت النظرات التفوقية لليبرالية الرأسمالية وللنهج الرأسمالي الغربي مما يعتبر انتصاراً للحضارة الغربية على عداها من الحضارات الأخرى.

ولعل من أبرز المفكرين الذين طرحوا نظريات أو أفكاراً تدل على عمق العنصرية والتعصب الليبرالي الغربي كل من:

- فوكوياما، صاحب (نهاية التاريخ والإنسان الأخير).
- هنتنجتون، صاحب (صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي).

وتحقيقاً لأهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في خمسة مطالب هي:

- المطلب الأول: مفهوم الحضارة.
- المطلب الثاني: مناطق الوجود الحضاري.
- المطلب الثالث: آراء أهل الاختصاص في الحضارة.
- المطلب الرابع: نقد المراجع الحضارية.
- المطلب الخامس: حوار الحضارات.

### المطلب الأول: مفهوم الحضارة:

الحضارة تعني في اللغة الإقامة في الحضر، والحاضرة هي المدينة أو القرية أو الريف<sup>(١)</sup>، وفي معناها الاصطلاحي هي: "مجموعة من المفاهيم النابعة من وجهة نظر أمة من الأمم في مجالات الحياة المختلفة"<sup>(٢)</sup>.

ويعرف وولرشتابن الحضارة بأنها: "نظرة مركزة إلى العالم والأدوات والعادات والبنى الثقافية (المادية والراقية معا) التي تكون نوعا من الكل التاريخي، والتي تتعايش (وإن لم يكن دائما في الوقت نفسه) مع ظواهر أخرى متنوعة"<sup>(٣)</sup>.

والحضارة عند داون إنتاج عملية أصيلة خاصة من الإبداع الثقافي، والتي هي من صنع شعب ما<sup>(٤)</sup>.

والحضارة عند (دوركهايم) و(ماوس): "نوع من وسط أخلاقي يضم عددا معيناً من الأمم كل ثقافة وطنية هي شكل خاص من الكل"<sup>(٥)</sup>. وعند شينجلر: "الحضارة هي المصير الحتمي للثقافة"<sup>(٦)</sup>.

وهناك اتفاق بين الباحثين على أن الحضارة بالمعنى الانثروبولوجي ذات خصائص أهمها:

١. أنها عناصر يتعلمها الإنسان (Learned)، أي أنها ليست وراثية أو بيولوجية رغم أنها تتفاعل مع الإنسان بصفته كائنات بيولوجيا.

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حضر).

(٢) صالح ذياب الهندي، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) صامويل هنتجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، دار اللواء للطباعة، ١٩٩٩م، ص ٩٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٥) المرجع نفسه، ص ٩٦.

(٦) المرجع نفسه، ص ٩٦.

٢. تتكون من عناصر مشتركة (Shared) بين معظم أو جميع أفراد مجموعة من الناس أو المنظمات أو المجتمع.
٣. تنتقل عناصرها عبر الأجيال (Transgenerational)، أي أنها تراكمية في طبيعتها وتنتقل من جيل إلى جيل.
٤. تعتبر ذات طبيعة مبنية على الرمز (Symbolic)، ويعني هذا أنها مبنية على قدرة الإنسان على أن يستخدم الرموز التي يصلح أحدها ليمثل الآخر.
٥. تعتبر أيضا ذات طبيعة منمطة (Patterned) أي أنها منظمة ومتكاملة، فأى تغيير في أي عنصر يؤثر على العناصر الأخرى.
٦. وهي ذات طبيعة تكيفية (Adaptive)، فهي مبنية على قدرة الإنسان على التكيف مع معطيات البيئة بشكل يؤثر على البيئة أحيانا.
٧. وهي كذلك كل ما يؤثر على السلوك الإنساني، فالحضارة تشكل إدراك الإنسان لما حوله من أشياء وأفكار وأشخاص.

ويمكن أن ينظر إلى الحضارة على مستويين: كلي مجتمعي (Macro)، وجزئي تنظيمي (Micro)، وتنقسم على المستوى الكلي أو المجتمعي إلى ثلاثة أقسام:

١. الحضارة السائدة، وهي حضارة النظام العام والمؤسسات والطبقات، وهي الأكثر انتشارا.
٢. الحضارات الفرعية، وهي حضارات خاصة ضمن الحضارة العامة (البادية - القرية - الإقليم).
٣. الحضارات المضادة وتتناقض مع الحضارات السائدة<sup>(١)</sup>.

وتشير كل من الحضارة والثقافة إلى مجمل أسلوب الحياة لدى شعب ما، والحضارة هي الثقافة على نطاق واسع.

(١) عبد الباري درة، العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم وحماية الهوية العربية الإسلامية - العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، عمان ١٩٩٩م، ص ٦٢-٦٣.

ويعني الحديث عن حوار الحضارات أننا نتناول ثقافات مختلفة ومتنوعة، ولكن السمة الغالبة عليها هي أنها تخاطب الإنسان وفكر الإنسان وعقله، وبالتالي يفترض أن لا يكون هناك صراع بين هذه الحضارات التي يحكمها العقل البشري.

### المطلب الثاني: مناطق الوجود الحضاري:

أشار هنتنجتون في كتابه (صدام الحضارات) إلى المناطق الحضارية الكبرى في العالم، وهي:

المنطقة الحضارية الأولى: هي الحضارة الإنكلوسكسونية التي تشمل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وهي الحضارة التي تقود العالم حالياً، وتحقق أكبر قدر من النجاحات المادية والإنجازات العلمية والتقنية.

المنطقة الحضارية الثانية: هي الحضارة البوذية والكونفوشية والهندوسية، وتشمل معظم دول جنوب شرق آسيا في منطقة أخذت تحقق نجاحات صناعية ومالية وتكنولوجية، وتبرز كمنطقة حضارة منافسة في إنجازاتها المالية والمعنوية للحضارة الإنكلوسكسونية.

المنطقة الحضارية الثالثة: هي الحضارة السلوفاكية والأرثوذكسية، وتغطي معظم دول أوروبا الشرقية والبلقان وروسيا، وهي دول تمر بمرحلة حرجة.

المنطقة الحضارية الرابعة: هي الحضارة الإسلامية، وتشمل بالأساس الدول العربية وإيران والباكستان وأفغانستان وماليزيا بالإضافة إلى العديد من الدول الإفريقية، وهي حضارة ازدهرت في فترة من الفترات التاريخية، وقدمت مساهمات للتراث الإنساني، ويبدو أنها تعاني حالياً من التعثر وعدم القدرة على مجاراة المستجدات العالمية.

المنطقة الحضارية الخامسة: هي الحضارة الكاثوليكية المرتبطة بدول جنوب أوروبا ومعظم دول أمريكا اللاتينية، والتي أخذت تتحول إلى دول ديمقراطية تحقق نجاحات مهمة على صعيد الاستقرار السياسي.

المنطقة الحضارية الأخيرة: الحضارة الزنجية، وتتمركز في قارة إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفقر الشديد.

والجدير بالذكر أن تصنيف هنتنجتون للحضارات كان مدروسا، ولم يأت اعتباطا، فقد تعمد هذا التصنيف ليبدل فيما بعد على مواطن التصادم بين هذه الحضارات.

### المطلب الثالث: آراء أهل الاختصاص في الحضارة:

سبقنا الإشارة إلى أهم كتابين أثارا جدلا حول ما يسمى نهاية التاريخ، وصادم الحضارات، وقد اعتبرت الأفكار الواردة فيهما من إفرازات النظام الدولي الجديد والعولمة.

وأول هذين الكتابين هو (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) لمؤلفه فرنسيس فوكوياما، ويعتبر هذا الكتاب أهم ما صدر على الصعيد الأيديولوجي في الغرب وأمريكا بعد حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفياتي، بل يعتبر بيانا تعلنه الليبرالية الغربية وهي تجدد نفسها، أو أمرا واقعا (Infacto) حسب المصطلح الاستراتيجي<sup>(١)</sup>.

وصاحب هذا الكتاب محلل أمريكي من أصل ياباني، ويشير في كتابه إلى أن التغيرات التي يشهدها العالم لا تدل على نهاية الحرب الباردة فحسب، بل تدل كذلك على نهاية التاريخ بوصفه تاريخا، وتنبئ بالوصول إلى نقطة النهاية لخط التطور الأيديولوجي<sup>(٢)</sup> للبشرية، ونقطة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها الشكل النهائي

(١) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايب، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣م، المقدمة، ص ٥.

(٢) الأيديولوجيا: مصطلح يعود إلى المفكر الفرنسي (دستيت دي تراسي) في نهاية القرن الثامن عشر وبالتحديد عام ١٧٩٨م، والذي وصف التعاليم حول الأفكار ونشوتها وقوانين الفكر الإنساني بالأيديولوجيا، وقد تعددت تعاريفها، ونكتفي بإعطاء تعريف واحد لها يعيل إليه الباحث وهو: ((أن الأيديولوجيا منظومة من الأفكار تتبلور على شكل عقيدة سياسية أو جماعية تقوم عليها سياسة حكومة ما أو حزب معين)). للاطلاع على تاريخ الأيديولوجيا انظر: موسكفيتشيف. ل. ن.، نقض الأيديولوجيا، ترجمة حمزة برقاي و غالب جرار، (الكتاب مترجم من الألمانية)، دمشق، مكتبة ميلون، ١٩٧٣م، ص ٧٠ وما بعدها. وأما التعريف فانظر: إلياس فرح، تطور الأيديولوجيا العربية الثورية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، د.ت، ص ٩.



للحكم الإنساني، معتبرا أن انتصار الغرب يتمظهر قبل كل شيء في انهيار بدائل منهجية قادرة على الحل محل الليبرالية الغربية. ويرى فوكوياما أن نهاية التاريخ ليست فكرة جديدة، فكارل ماركس نظر إلى الشيوعية باعتبارها نهاية التاريخ، وأعلن هيغيل قبل ماركس نهاية التاريخ عام ١٨٠٦م إثر معركة أبيننا بعد انتصار جيوش نابليون. وبعد الحرب العالمية الثانية أحيأ ألكسندر كوجيف، وهو فرنسي من أصل روسي، فكرة هيغيل عن نهاية التاريخ. ويركز فوكوياما على طبيعة الصراع الذي شهده القرن العشرين، فيرى أن الليبرالية الغربية قد واجهت في هذا القرن تحديا بين أيديولوجيتين كبيرتين هما: التحدي الفاشي والتحدي الشيوعي<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن فوكوياما لا يزال يعتقد أن الديمقراطية الليبرالية والنظام الرأسمالي ما زالا يشكلان الإطار الأساسي والوحيد للتنظيم السياسي والاقتصادي في المجتمعات المعاصرة، إلا أنه يعترف بجملة أمور أهمها:

أولاً: ليس هناك صيغة واحدة للتنظيم الصناعي والاقتصادي في كل المجتمعات، فالمجتمعات الألمانية واليابانية والأمريكية لا تختلف كثيرا من حيث تطورها التكنولوجي بل من حيث تركيبها الصناعية ونوعية علاقة الإنتاج التي تجمع العمال والإدارة.

ثانياً: إن المجتمع الأمريكي أصبح في كثير من النواحي مجتمعا فردانيا بالدرجة نفسها التي طالما تصورها الأمريكيون، فالنزعة الليبرالية تقوم على مبدأ الحقوق الفردية وعلى توسعها على حساب سلطة كل المؤسسات القائمة تقريبا.

ثالثاً: إن الدور المباشر الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد الياباني يظل محدودا مقارنة بالمجتمعات التي يزداد فيها تركيز السلطة بيد الدولة مثل فرنسا.

(١) ماهر الشريف، أطروحة نهاية التاريخ وصدام الحضارات - عرض نقدي، مؤتمر صراع الحضارات أم حوار الحضارات، القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧م، القاهرة، مطبوعات الثقافة، ص ١٤٨-١٥٠.

رابعاً: إن إجماع المؤسسات الرئيسية في العالم على صيغة اقتصادية وسياسية واحدة يدفع الكثير من الشعوب إلى التمسك بتلك العوامل الثقافية التي تحافظ على خصوصيتها وتميزها عن الآخرين<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن أطروحة نهاية التاريخ التي تبشر بموت الايديولوجيات، ما هي الا مجرد دعوى ايديولوجية، ففوكوياما بتأكيده على أن الليبرالية الغربية هي النهاية يجعل من هذه الليبرالية ايديولوجية تمتلك الحقيقة المطلقة، ويتجاهل - كما يؤكد المفكر الإيطالي اليساري توبوبيو - حقيقة أن الايديولوجيات لا تختفي في الواقع.

والدرس الأهم الذي ينبغي استخلاصه من التغيرات التي عصفت بالعالم في السنوات الأخيرة، هو أن التاريخ لا يسير على خط مستقيم يبدأ من نقطة وينتهي عند نقطة، وفوكوياما بتبنيه هذا التطور لخطى التاريخ يعتبر أن آفاق التطور الإنساني قد انسدت<sup>(٢)</sup>.

هذا إيجاز مختصر لما أشار إليه فوكوياما في نهاية التاريخ، تم فيه استعراض أهم ما جاء في فكر المذكور الذي لا يريد - في واقع الأمر - التسليم بهذه الأفكار.

أما الكتاب الثاني فهو (صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي) لصامويل هنتنجتون الذي تمت ترجمته إلى العربية وطبع عدة مرات. وقد ظهر هذا الكتاب في عام ١٩٩٣م، أي بعد ظهور كتاب (نهاية التاريخ) لفوكوياما بنحو أربع سنوات.

ويتفق المؤلفان على أن الصراع الايديولوجي قد اختفى في العالم، وأن المنبع العميق للصراعات المقبلة في العالم الجديد الذي يتشكل لن يكون ايديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، بل سيكون في الأساس حضاريا، والصراع الحضاري سيشكل - كما يتوقع هنتنجتون - الحلقة الأخيرة من تطور الصراع في العالم الحديث.

(١) عصام فاهم العامري، الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة، شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٨، أكتوبر ١٩٩٩م، لبنان، بيروت، ص ١٨-٢١.

(٢) ماهر الشريف، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢.

والحضارة - كما يرى هنتجتون - هي كيان ثقافي يتحدد بعناصر موضوعية مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات، وبعناصر ذاتية تتركز على التماهي الذاتي للناس، وتمثل عددا من القوميات أو دولا قومية يمكن أن تحتوي على حضارة فرعية مثل الإسلام الذي يتفرع إلى: عربي، وتركي، وماليزي.

ويحدد هنتجتون العوامل التي ستبرز البعد الحضاري في نزاعات المستقبل، وهي العوامل الرئيسية التالية: تجذر الفروق القائمة بين الايديولوجيات والنظم السياسية أو ضيق المسافات بين بلدان العالم الذي جعل التفاعل يزداد بين منتسبي الحضارات المختلفة، وجعل إدراك الفروق القائمة فيما بينها أكبر. لقد أصبحت صيرورات التحديث الاقتصادي والاجتماعي الجارية تفصل الناس عن هويات محلية مقيمة منذ القدم، وتخلق هوة تملؤها حركات تدعو إلى العودة إلى الجذور كالحركات الأصولية الدينية وغيرها. واحتلال الغرب قمة النفوذ والجبروت في العالم يخلق ردود فعل، ويزيد من الوعي الحضاري لمنتسبي الحضارات غير الغربية<sup>(١)</sup>.

ويشير هنتجتون إلى أن الصراع القادم هو صراع حضاري ثقافي وليس صراعا اقتصاديا سياسيا. وسيتركز حول الهويات، وعلى أن الإسلام سوف يلعب الدور البارز في قلب هذا الصراع الحضاري القادم.

لقد وجدت أطروحة صراع الحضارات صدى واسعا لدى النقاد والباحثين، وأجمع الكل على أن هنتجتون يعبر عن قلقه على مستقبل الغرب وقدرته على البقاء كقوة مهيمنة عالميا في القرن الحادي والعشرين، وقد أشار مندوب سنغافورة لدى الأمم المتحدة إلى أنه لا يوجد بديل في الوقت الحاضر عن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السخرية أن يخشى الغرب الإسلام. وهناك انتقادات كثيرة وجهها أصحابها إلى ما ورد في هذه الأطروحة، يضيق المقام عن ذكرها.

هذا، ويخلص هنتجتون إلى النتيجة الرئيسية لكتابه، هي أن العالم لا يسير نحو حضارة كونية واحدة بأي معنى من المعاني، ولا يتجه إلى تغريب المجتمعات غير

(١) ماهر الشريف، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٥.

الغربية، وإنما يسير نحو التعددية الحضارية والتعدد القطبي، وأن ميزان الحضارات يتغير، فالغرب يتدهور في تأثيره نسبياً، بينما الحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ذاتها وبشكل خاص الحضارات الآسيوية، كما أن مزاعم الغرب في العولمة تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأهمها الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية.

ويتلخص التصور الخاص بأن محور الصراع العالمي هو صراع حضاري بما

يلي:

١. إن فكرة قيام حضارة عالمية واحدة تستند إلى التوسع المستمر من قبل المجتمع الدولي في تبني الديمقراطية واقتصاد السوق بوصفهما قيمتين مركزيين للحضارة الغربية.
٢. إذا كانت العولمة الحالية هي الأساس الذي تركز عليه فكرة قيام حضارة عالمية واحدة فإن وضع هذه العولمة في إطارها التاريخي يوضح محدوديتها.
٣. إذا كان أحد أهم خصائص العولمة الحالية هو الدور والفعالية التي تحظى بهما الشركات المتعددة الجنسية فالحقيقة الأساسية التي تبرز في هذا الصدد هي أن (٥٠٠) شركة من هذه الشركات التي يصل عددها الإجمالي إلى ما يزيد على (٣٠٠٠٠) شركة صارت تسيطر على ٨٠% من إنتاج العالم.
٤. ومع ذلك، وعلى الرغم من الحديث المتواصل عن العولمة وتأثيراتها التقنية الاتصالية في تغطية الكتلة المالية في السوق المالية العالمية إلا أن الملاحظ أن المعدل السنوي في النمو الاستثماري انخفض في السنوات الأخيرة.
٥. إن فكرة قيام حضارة عالمية واحدة تستند إلى تقلص وظيفة الدولة تتناقض وواقع الحال؛ فالحكومات في الدول المتقدمة تحولت إلى ما يسمى دولة الحضارة من خلال زيادة إنفاقها على الجوانب الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

(١) عصام فاهم العامري، مرجع سابق، ص ١١-١٤.

## المطلب الرابع: نقد المراجع الحضارية:

## ١. نهاية التاريخ:

تعرضت آراء فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ لنقد شديد، ومن الذين تعرضوا له بجرأة المفكر محمود أمين العالم الذي عرف كيف يصون وئامه النفسي رغم زلزال القناعات الأيديولوجية، فقد أكد أن التاريخ لم يصل بعد إلى نهايته، وما يقوله فوكوياما هو موقف فكري أيديولوجي يسعى إلى إعطاء مشروعية كلية مطلقة للنمط الليبرالي الرأسمالي، على أن الصراع الطبقي لم يتوقف على مستوى كل بلد وعلى مستوى العالم أجمع، ويتخذ هذا الصراع أشكالاً مختلفة وطنية وقومية وعرقية وايديولوجية، والنظام الذي يسمى بالجديد لم يتحدد معالمه النهائية بعد، فالعالم لم يمر بمرحلة انتقالية معقدة تعاد فيها صياغة أشكال العلاقات والهيمنة الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، ويتداخل فيها مفهوم الهيمنة بمفهوم المشروع الدولية<sup>(١)</sup>.

والنقطة المهمة التي تدعونا للتأمل في (نهاية التاريخ) وإعارته هذا الاهتمام الزائد هي أن الكاتب يتعامل مع موضوع ذي اهتمامات إنسانية بالغة، وحقوق غير قابلة للتجزئة. وقد غرض النظر عن مسائل جوهرية مثل: المساواة والحرية.

والسخرية الأخرى لنهاية التاريخ هي المقارنة الصارخة بين فوكوياما وألكسندر لوجيف الذي نقل عنه الأول جوهر أفكاره وتفسيره لفلسفة هيغل، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

لقد سعى فوكوياما لنفخ روح جديدة في فلسفة هيغل، تلك الفلسفة التي أوجدت المبرر لفوكوياما لإعادة النبوءة والحكم بنهاية التاريخ دون أن يوضح لماذا أخطأت نبوءة هيغل.

إن ما لن يستطيع فوكوياما اجتيازه هو ما إذا كانت قيود التحامل والمحاباة والعنصرية قد زالت تماماً، وجسور المساواة قد امتدت لتشمل كل فرد في المجتمع الأمريكي.

(١) عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، تونس، د.ن.، ١٩٩٩م، ص ١٢٩.

وفي الوقت الذي صاح فيه فوكوياما: لقد انتهى التاريخ...لقد انتهى التاريخ، نسمع أصواتا أخرى تصيح لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول مجتمع أخلاقي في التاريخ الحديث (بيير هيجي ١٩٩١، ص ١٣٥)، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك ليشر بوجود بعث أمريكي جديد يتداعى فيه مفهوم التقدم أمام ميلاد عالم الرفاهية الحقّة والمساواة الاقتصادية والعدالة.

والسؤال الأخير الذي يثيره (نهاية التاريخ) هو لماذا لا تسمح الليبرالية الغربية بالتعدد الثقافي والسياسي في حين أن هذه المعطيات توفر الدليل البارز على حيوية الليبرالية الغربية الديمقراطية<sup>(١)</sup>؟

## ٢. صدام الحضارات:

ومن نماذج الطرح المضاد التي تصدت لنظرية الصراع الحضاري ما قدمه الدكتور برهان غليون عندما قارن بين منطق الصراع ومنطق الحوار: "دعوني أرجع بكم قليلا إلى الوراء...إلى تلك اللحظة التي خرج فيها إلى الناس موضوع صراع الحضارات (...). إن الذي لا خلاف حوله هو أن هناك نظرية جديدة حول الصراع في العلاقات الدولية قد أخذت سبيلها في الدوائر العالمية". ويشير الباحث إلى نظريات كالماركسية وغيرها. ثم جاء هنتجتون فانحرف بالأمر وتجاوز أدبيات المدرستين العتيقتين، فجعل الصراع يقوم بين طريقتين في الحياة مختلفتين، ومنظومتين للقيم وطريقتين في التفكير وهما الطريقة الإسلامية من ناحية والديمقراطيات الليبرالية من ناحية أخرى، ورأى أن هذه الرؤية قد انتقلت بالموضوع إلى أفق جديدة ومسار مختلف<sup>(٢)</sup>.

ويحذر كارلسون من مخاطر فكرة المواجهة بين الإسلام والغرب التي يبشر بها هنتجتون فيعتبر أن المسلمين ليسوا اليوم في موقع قوة كي يشكلوا تهديدا للغرب، كما أن الثقافة الإسلامية ليست غريبة عن الغرب حيث استمر الوجود الإسلامي في أوروبا

(١) عبد الله عثمان القوم وعبد الرؤوف محمد آدم، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

(٢) عبد السلام المسدي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤.

طويلا، وأدى إلى تكامل فريد ومثمر بين أهل الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية.

ومن الواضح أن هذا الوقت المفعم بالنزعة الإنسانية الذي عبر عنه انجمار كارلسون في رده على أطروحة صدام الحضارات يغني عن أي انتقادات أخسرى لهذه الأطروحة التي لا تستند في واقع الأمر إلى عالم آخر محكوم في الميدان الثقافي ليس بعلاقات الصراع والسيطرة والقهر، بل بعلاقات الحوار والتفاعل بين شعوب البلدان المختلفة وصولا إلى بلورة ثقافة عالمية جديدة تكون إنسانية في مضامينها، ومتنوعة في تعبيراتها<sup>(١)</sup>.

ويرى الباحث - في ضوء ما تقدم - أن آراء فوكوياما وهنتجتون لم تأت بجديد، فهي إما أنها أفكار سابقة تم تطويرها مع التطور التاريخي والاقتصادي، أو أنها تنبؤات وتنبؤات مستقبلية كانت هاجس أصحابها الذين حاولوا إظهارها وبلورتها لإشغال العالم. وهذه الآراء جاءت مصاحبة لظاهرتين متلازمتين هما العولمة والنظام العالمي الجديد.

#### المطلب الخامس: حوار الحضارات:

يمكن اعتبار موضوع الحوار بين الحضارات موضوعا تقليديا وقديما، ويجري في أزمنة السلم وأوقات الحرب، فقد نشطت اليونسكو في تدعيم الحوار منذ عام ١٩٤٩م وحتى الآن، ويمكن تتبع بدايات هذا الحوار وتطوره وما تحقق على مدى الأربعين عاما الماضية بالرجوع إلى العرض الشامل الذي قدمه رولاند دراير لمؤتمر أوروبا - العالم، الذي عقد في لشبونة من ٨-١٠ أكتوبر ١٩٩٠م. اذ يذكر التقرير باختصار أن مشكلة التفاهم الدولي هي مشكلة علاقات بين حضارات، ومن هذه العلاقات يجب أن يظهر مجتمع عالمي جديد على أساس من التفاهم والاحترام المتبادل، ويجب أن يتبنى هذا المجتمع نزعة إنسانية جديدة تحقق فيه العالمية من خلال الاعتراف بالقيم المشتركة في الحضارات المختلفة. ويمكن الإشارة أيضا إلى ثلاثة اجتماعات دولية مهمة استقادت من الدعم المالي لليونسكو، وهي الاجتماع الفكري في ساو باولو أغسطس ١٩٥٤م،

(١) ماهر الشريف، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

والاجتماع الدولي في جنيف في سبتمبر ١٩٥٤م الذي كان موضوعه الرئيس: العالم الجديد وأوروبا، والاجتماع الدولي في جنيف ١٩٥٧م الذي عالج أوروبا والعالم اليوم. وبالإضافة إلى هذه المؤتمرات المهمة هناك المشروع الرئيس لليونسكو عن الفهم المتبادل للقيم الحضارية للشرق والغرب الذي استمر من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٦م. ومن الصعب تقييم كل النتائج لهذا المشروع الكبير، ولكن يمكن إبراز النتيجة الأساسية المتعلقة بالهدف من الحوار بين الحضارات. وفي عام ١٩٦٦م تم التركيز على أهم المحاور الأساسية لليونسكو في مجال الثقافة. وينص هذا البيان في مادته الأولى على:

١. كل حضارة لها اعتبارها وقيمتها التي يجب المحافظة عليها واحترامها.
٢. كل شعب له الحق وعليه واجب تنمية حضارته.
٣. كل الحضارات بكل ما فيها من تنوع واختلافات عميقة وتأثير متبادل على بعضها جزء من الإرث العام للبشرية<sup>(١)</sup>.

ويعرض عالم الاجتماع البريطاني الشهير انتوني جيدنز هذه المشكلة في كتابه نتائج الحداثة. يقول جيدنز: اليوم وفي نهاية القرن العشرين يرى البعض أننا الآن على مشارف عهد جديد يجب أن تستجيب له العلوم الاجتماعية، لأنه يأخذنا إلى ما بعد الحداثة نفسها<sup>(٢)</sup>.

فالمشكلة إذا ليست في (حوار الحضارات) ذلك أنها متجاوزة بالفعل ومتداخلة سواء أكانت متعاقبة أم متزامنة، فالمنجزات الحضارية تنتقل في الزمان والمكان بشكل شبه تلقائي وسلس، فالحضارة الإغريقية والهيلينية انتقلت إلى الرومان بالتعاقب والاتصال المباشر كما هو الحال بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية الحديثة. وفي حالة الحضارة المتزامنة تأخذ الحضارة الصاعدة الكثير من منجزات الحضارة الأفلية، كما هو حال المسلمين في بداية الصعود مع حضارات البلاد التي فتحوها أو اتصلوا بها مثل

(١) السيد ياسين، حوار الحضارات في عالم متغير - أوراق ومداخلات في المؤتمر الدولي حول صراع الحضارات ام حوار الحضارات، القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧م، القاهرة، مطبوعات التضامن، ١٩٩٧م، ص ٣٧-٤١.

(٢) Giddens, The Consequences of Modernity, California Stanford U. Press, 1990.



مصر وفارس والهند والصين<sup>(١)</sup>. وإنما تكمن المشكلة في (حوار الثقافات) التي تعتبر - على عكس الحضارات - في حالة من التوتر تجاه بعضها بعضاً في لحظات كثيرة من الزمن، فالثقافة التي هي مجمل المعتقدات ومن ثم السلوكيات والعلاقات المبنية على هذه المعتقدات، وطالما أن الثقافة هي (وعي الجماعة بذاتها) فهي بالتالي ترتبط بمفاهيم عزيزة على الفرد والجماعة مثلها مثل الهوية والذاتية والخصوصية.

وتتلاقح الثقافات بطرائق متعددة، ولكن أهم طريقتين هما الغلبة وانتقال منجزات حضارية معينة إلى بيئة أخرى خلاف البيئة التي أنجزتها. وسواء (تجاوزت) الثقافات أم (تلاقحت) فإن ذلك لا يعني إلغاء (هوية) إحداهما والذوبان في الأخرى، فالياباني ما زال يابانياً والكوري ما زال كورياً في الجوهر رغم كل المؤثرات الثقافية، فنحن نتحدث تاريخياً وليس أيديولوجياً أو سياسياً<sup>(٢)</sup>.

ويمكن القول فيما يتعلق بحوار الحضارات أن الاستيعاب النقدي لفكرة الأخرى، ونعني المتابعة الدقيقة للحوار الفكري العميق الذي يدور في مركز التفكير العالمي، وفي العواصم الثقافية الكبرى بعد سقوط نماذج ونظريات علمية جعلنا ندرك أن تلمس هذا الفكر العالمي لا ينبغي أن يقف عند حدود العواصم الغربية الكبرى (لندن وباريس ونيويورك وبرلين) بل ينبغي أن يبسط آفاقه. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لا بد من النقد الذاتي لممارستنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى استيعاب فكر الأخرى، فقد بات ذلك هو المدخل الضروري لحوارنا مع الحضارات الأخرى، لأن الحوار الحضاري يفترض أن يقدم كل طرف نفسه في الحوار<sup>(٣)</sup>.

ويرى الباحث أن الحضارة الغربية - إذا صح التعبير - أو ما يمكن تسميته الليبرالية الغربية تزدهر في الوقت الحاضر بانتصاراتها المادية والعلمية، ولذلك فإن المفكرين والباحثين الغربيين يزدهرون بهذا الانتصار الذي حققته حضارتهم، ولكن هذا

(١) كلود كاهن، الشرق والغرب زمن الحرب الصليبية، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٥م، ص ٢٦٥.

(٢) تركي الحمد، مرجع سابق، ص ٦٨-٧٠.

(٣) السيد ياسين، مرجع سابق، ص ٥٠.

الإنجاز إنما هو إنجاز مادي يخلو من الروح، أي أن هذه الحضارة أو الفكر الليبرالي الغربي يعيش في أوضاع قيمية متردية. وقد يعني ذلك أن هذه الحضارة تحتضر. كما أن سقوط الماركسية بسقوط الاتحاد السوفياتي لا يعني نهاية التاريخ، ولا يعني سقوط تلك الحضارة. ويقال إن هذه دورة تاريخية قد تمر على الأمم والحضارات كما سبق أن تمت دورتها على كثير من الحضارات السابقة، وما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن على المفكرين الغربيين الرأسماليين أن يعيدوا حساباتهم.

## الفصل الرابع

### العولمة ووسائل الاتصال

## العولمة ووسائل الاتصال

استخدم الإنسان أول ما استخدم وسائل بدائية للاتصال بغيره، وتطورت تلك الوسائل بتطور حياته وتعقدها وتنوع أساليبها، فبعد استخدامه الإشارة، والصوت، والنار ليلاً، والدخان نهاراً، والخيل، والحمام الزاجل، اخترع التلغراف، والهاتف، والمذياع، والتلفاز، والبريد الإلكتروني، والإنترنت. وبعد أن كان الإنسان يحتاج إلى وقت طويل قد يستغرق أشهراً، وربما سنوات لإيصال رسالة ما إلى غيره، أصبح اليوم قادراً على الاتصال به خلال ثانية أو بضع ثوان أياً كانت المسافة بينهما. وهذا التطور المذهل في وسائل الاتصال تفجرت منه، وانبتقت عنه ثورة معلوماتية ومعرفية هائلة.

ويرى بعض الناس أن الثورة التكنولوجية العلمية التي واكبت وسائل الاتصال، والتي ما كان لها أن تكون لولاها، جلبت معها خيراً وقيراً، وتأثيراً إيجابياً فعلاً على الجوانب الحياتية المختلفة، فقد قربت الناس من بعضهم، ويسرت لهم سبل المعرفة الواسعة دون عناء يذكر، ووضعت ما توصل إليه العلم الحديث، وهو كثير كثير، بين أيديهم، مما جعلهم يشعرون بانعدام المسافات، وتلاشي الزمن، وكأنهم أصبحوا يعيشون في بقعة صغيرة لا تتجاوز مساحتها المتر المربع الواحد.

ويرى آخرون أن وسائل الاتصال المتطورة على هذا النحو المذهل كانت وبالاً على الإنسان، ذلك أنها على الرغم مما جلبته من منافع، كانت مضارها كبيرة، فقد أدت إلى اختلاط الحابل بالنابل، وأربكت الكون، وانتهكت القيم والأعراض، ومست العقائد، وجعلت كثيرين ينقادون - بوعي أو بلا وعي - إلى المؤسسة الغربية والفكر الغربي الرأسمالي. ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في مبحثين هما:

المبحث الأول: وسائل الاتصال.

المبحث الثاني: تأثير وسائل الاتصال.

## المبحث الأول وسائل الاتصال

ليس من شك في أن ثورة الاتصالات وثورة المعلومات ليست إلا إفرازاً من إفرازات التقدم الذي وصل إليه العالم، وهذا في حد ذاته كافٍ لتتویر كل أركان الكون بالجديد الذي يحصل هنا وهناك. وحتى تكتمل الرسالة المعلوماتية وتصل إلى أطراف الدنيا لا بد لها من ناقل يتمثل في وسائل الاتصالات المتعددة والمتنوعة، والتي عرفت التطور كغيرها من الظواهر التي استخدمها الإنسان، وحاول جداً تحسينها واستحداث الأفضل في مجالها. وتطور مثل هذه الوسائل الاتصالية يرمز إلى شيء آخر يتطور لدى الإنسان، ألا وهو فكره واتساع مداركه، الأمر الذي ترتب عليه الانتقال من اختراع إلى آخر.

ووسائل الاتصالات المختلفة هي التي نقلت العولمة لنا بكل جوانبها وأبعادها، الأمر الذي يحتم علينا ونحن نشرع في استكمال متطلبات هذا البحث ضرورة التعرف على وسائل الاتصالات وأنواعها. وسنتناول هذه الوسائل في ثلاثة مطالب هي:

- المطلب الأول: مفهوم الاتصالات.
- المطلب الثاني: نظريات الاتصال.
- المطلب الثالث: أنواع الاتصالات.

### المطلب الأول: مفهوم الاتصال:

يقول الفيلسوف مارتن هيدجر: "إن ماهية ما ندعوه اليوم بالعلم هي البحث، فقيم تكمن ماهية البحث؟ إنها تكمن في كون المعرفة قد استقرت بذاتها من حيث استقصاء لأحد ميادين الوجود قد يكون هو الطبيعة أو التاريخ، والاستقصاء هنا ليس مجرد خطوة

ومنهاج، إذ إنه يفترض بالضرورة وجود مجال منفتح لا تصير حركة البحث ممكنة إلا بداخله»<sup>(١)</sup>.

ويؤكد هيدجر أن الأزمنة الحديثة بتحريرها للإنسان لا شك أنها حملت معها هيمنته الذاتية الفردانية.

وأول ما يجمع عليه علماء الاجتماع والإعلام والفلسفة هو اعتبار أن الاتصال هو أساس تكوين المجتمع الذي قام على قاعدة من العلاقة التي نشأت بين الإنسان الأول وبين محيطه المادي، ومن ثم الروحي، ثم تطورت إلى علاقة دائمة مع "الأخر" سواء أكان إليها أم حيواناً أم طبيعة، وبعد أن كان يعيش في عزلة عن الآخرين من جنسه تأكدت حاجته الغرائزية إلى الآخرين، أولاً: بالوعي المكتسب، وثانياً: من أجل التجمع والتكاتف في السراء والضراء داخل وحدة بشرية بدأت كجماعة صغيرة غير منظمة لا تقسيم للعمل فيها، ثم أخذت تكبر وتكبر مع الزمن لتصبح أكثر تنظيماً، وتشكل لاحقاً مجتمعاً كبيراً يمتاز بالتنظيم الدقيق.

وفي سباق الاتصال بين الأفراد وبين مجموعات في المجتمع نشأت علاقة اجتماعية بين القائمين بالاتصال مكنتهم من تنسيق الأعمال والنشاطات فيما بينهم، ويجري الاتصال عملياً من خلال تبادل معلومات اجتماعية، والمعلومة الاجتماعية هي التي تكون أولاً وأخيراً مضمون الاتصال<sup>(٢)</sup>.

وفيما يلي تعريف بمفهوم الاتصال ونظرياته وأهم وسائله، وتوضيح لمدى تأثير هذه الوسائل في حياة الإنسان.

يعرف دومنيك فولتن الاتصال بأنه أحد أبرز رموز القرن العشرين، وهدفه الأمل الذي هو تقريب الناس والقيم والثقافات يعوض عن مساوئ وسلبيات عصرنا، وهو أحد

(١) مارتن هيدجر، التقنية - الحقيقة - الوجود، ترجمة: محمد سيلا وعبد الهادي مفتاح، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥م، ص ١٤١.

(٢) اسكندر الديك، الإعلام والسلطة الرابعة، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد (٤١)، ١٩٨٦م، ص ٧٥٠.

محصلات حركة التحرر، وقد رافقت تطوره المعارك من أجل الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

**الاتصال:** هو أيضاً مجموعة التقنيات التي خرقت خلال قرن شروط الاتصال المباشر بالوسائل التقليدية لتستبدل به الاتصال عن بعد.

ويقصد بالاتصال: الاتصال المباشر بين اثنين أو أكثر من الناس، والاتصال عن بعد عبر وسائط تقنية (الهاتف، والتلفاز، والمذياع، والإنترنت، والصحافة، والمعلوماتية، والوسائل الرقمية). حيث أصبح التقدم هائلاً والتطورات مدهشة.

وقد أصبح الاتصال حاجة اجتماعية عملية للدول النامية، فمنذ أن أصبح النموذج المهيمن هو نموذج الانفتاح منذ انهيار النظام الاشتراكي على الصعيد التجاري، والدبلوماسي، والمعلوماتية بصورة عامة، أصبحت المسائل كلها منفتحة ومتفاعلة، فالأنظمة التقنية كلها من حواسيب وشبكات إلكترونية، وأقمار صناعية، كلها ضرورة عملية لا علاقة لها بنموذج الاتصال الموحد، "فالاتصال العالمي" لم يعد له علاقة بأفق الاتصال على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة، ومعنى الاتصال المباشر التقني والعملية هو التفاعل، والتفاعل يعني التواصل، وكلما تكاثرت التفاعلات كلما حصلنا على مزيد من التواصل<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: نظريات الاتصال:

لا بد من أجل إجراء اتصال اجتماعي أن تتوفر ثلاثة شروط:

الأول: وجود فريق اتصال: مرسل ومستقبل.

الثاني: وجود موضوع أو حديث ينشئ علاقة بين الطرفين.

الثالث: وجود قناة اتصال طبيعية أو تقنية توصل الأخبار والمعلومات.

<sup>(١)</sup> T. Ienau. Sociologie de la communication de masse, A. Colin, Paris, 1991, p.

وإذا كان الإعلاميون الليبراليون والإعلاميون الاشتراكيون قد اتفقوا على شروط قيام الاتصال الاجتماعي إلا أنهم يختلفون في جوهر الاتصال أو طبيعته، فالنظرية الغربية تعتبر أن الاتصال هو سبب لا لقيام المجتمع البشري فقط وإنما للوصول إلى علل الوجود البشرية بمعزل عن النشاط المادي للبشر. ومن جهة أخرى فإن أصحاب هذه النظرية ينظرون إلى الاتصال على أساس أنه ليس له موقف اجتماعي<sup>(١)</sup>.

أما الإعلاميون الاشتراكيون فيعتبرون أن الاتصال، وإن كان سبب قيام المجتمع الإنساني، إلا أنه غير منفصل عن النشاط المادي للبشر، بل على علاقة وثيقة به، فقد جاء الاتصال الإنساني الاجتماعي نتيجة للتحول النوعي، فنشاط الإنسان المادي تراكم بانتقاله من الحياة الفردية إلى الحياة الجماعية مع الآخرين، أي من الاتصال الشخصي إلى الاتصال الاجتماعي الواعي<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر هنا هو أن التطور العلمي والتقني الهائل الذي ظهر أخيراً في تكنولوجيا الاتصال خاصة منذ التسعينات جعل العالم غير متوازن، وذلك لأن العالم لم يستطع مسايرة هذه الطفرة العلمية والتكنولوجية، ولم يكن مهيناً لها، كما أنه صرف مبالغ هائلة على التقنية الموجودة لديه لتعمر لفترة، وها هو يواجه جيلاً جديداً متطوراً سابقاً لعهد، ولم يستطع أن يهيئ نفسه لهذه المرحلة، ومن هنا جاء عدم التوازن.

والأجيال التكنولوجية والتقنية تتعاقب من جيل لآخر، رغم أنها من صنع البشر، ولكن الشركات العملاقة تتسابق لاكتساب الزبائن وجيوبهم على حساب عقولهم.

### المطلب الثالث: أنواع وسائل الاتصال:

تعتبر الوسائل التالية من أهم وسائل الاتصال وأكثرها أهمية وتأثيراً، وهي:

(١) اسكندر الديك ومحمد مصطفى، دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص ٥٦-٥٧.

(٢) البيونسكو، أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال في المجتمع اليوم، الجزائر، الشركة الوطنية للبحث والتوزيع، ١٩٨١م، ص ٦٠.



أولاً: وسائل الاتصال المرئية:

أ. الاتصالات الفضائية: (الأقمار الصناعية):

يمكن أن يندرج تحت هذا العنوان كل أنواع الاتصالات، فهي مرتبطة بين السماء والأرض، المحطة الفضائية والمحطة الأرضية هي العمود الفقري لأي اتصالات مباشرة وغير مباشرة، علمية كانت أم تجسسية، أم عسكرية أم غيرها.

ونعني بالاتصالات الفضائية أكثر ما نعني الأقمار الصناعية التي تطورت من جيل الأقمار التابعة للخدمة الثابتة (point to point) وقويت إشارتها إلى أن تجاوزت ٤٥ وات، مما مكن من تقليص حجم وكلفة الهوائيات وأجهزة الالتقاط، مثل القمر الصناعي الكسنجر جي (astra) الذي انطلق في ديسمبر ١٩٨٨م. وقد بدأ جيل الأقمار الصناعية المباشر في شهر أكتوبر ١٩٨٨م بإطلاق القمر الفرنسي (TDF1) الذي تبلغ طاقة إرساله ٢٣٥ وات، والذي أطلق أخوه (TDF2) في تموز ١٩٩٠م، وسيقوم باستعمال نظام جديد يدعى نظام (D2MAC PAGUETS).

وتعانقت السماء مع الأرض بتكامل الأقمار الصناعية مع الشبكات المحورية، ومكنت هذه الظاهرة من نقل برامج التلفاز والمعلومات إلى مسافات شاسعة، وانخفضت كلفة الاتصالات والخدمات الفضائية، وأصبحت التكنولوجيا الحديثة في متناول الجمهور الواسع<sup>(١)</sup>.

ولا تمثل قنوات التلفزيون الفضائية والصحف التي تنتج بواسطة الكمبيوتر وتبث عبر الأقمار الصناعية سوى الخطوة الأولى لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويمكن التعرف على الأبعاد المقبلة لثورة المعلومات إذا نظرنا إلى عشرات بل مئات الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات التي أصبحت تشق عنان السماء خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وهذه المشاريع التي تدشن عصر بناء الهياكل الارتكازية

(١) رضا النخال، التكوين والتدريب وإعادة التأهيل في مجالات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، ثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصالات العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩١م، ص ٣٥٩.

للاتصالات والمعلومات في الفضاء تصل تكلفتها إلى عشرات المليارات من الدولارات، فهناك الآن أقمار مخصصة بنقل مكالمات الهاتف والفاكس وأجهزة النداء، وأقمار للإنترنت وتراسل المعطيات، وأقمار مكرسة للبيث الإذاعي والتلفزيوني. ثم احتدمت المنافسات التي أصبح يخوضها عمالقة صناعة الفضاء والكمبيوتر، كما كثرت المشاريع المشتركة وعمليات الاندماج التي لا مثيل لها في الحجم وتشهدا صناعات الفضاء والكمبيوتر والهاتف والتلفزيون، بعد أن تداخلت إداراتها وتنافست في أسواق الإنتاج والخدمات والسلع الاستهلاكية<sup>(١)</sup>.

وأصبحت الأقمار الصناعية المعلقة في السماء تشكل ظاهرة خطيرة ليس فقط في الجانب المعلوماتي بل حتى على البيئة بما ترسله من إشعاعات، وما تمثله من خطر على البيئة الفضائية وبالتالي تلويث البيئة والخطر من التصادمات. هذا بالإضافة إلى أنها أصبحت تشكل إزعاجاً للإنسان لأنها انتهكت حرمانه وتدخل في خصوصياته الدقيقة. ومع هذه السلبيات هناك العديد من الإيجابيات، فالطلب مثلاً استفاد من خدمات هذه الأقمار، وربطت أكثر المستشفيات بالمراكز العلمية وأصبحت تجرى العمليات والفحوصات عبر الأقمار الصناعية، هذا بالإضافة إلى الاتصالات وغير ذلك، فقد قربت الأقمار الصناعية العالم من بعضه.

ومن جهة أخرى لم يعد ازدهار الأقمار الصناعية حلاً من أحلام المستقبل، وإنما حقيقة واقعة، وأفضل وأرخص وسيلة لسد الكثير من حاجات الاتصال، فهذه الأقمار تستطيع الإرسال الذي يخترق العوائق الجوية دون حاجة إلى أنظمة أو أجهزة مقاومة على الأرض.

ب. التلفزيون: يقتحم هذا الجهاز الخطر والهام والحساس والفضولي المنازل دون استئذان، وقد تطور بفضل الأقمار الصناعية وبفضل الحواسيب الرقمية.

(١) محمد عارف، تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧، ص ١-٢.

ورغم أن التلفزيون حديث العهد حيث اخترعته أمريكا في العشرينات من القرن العشرين إلا أنه أصبح اليوم وسيلة للإعلام والإعلان والتعليم والتسلية في العالم كله. ويجمع التلفزيون بين الضوء والصوت والحركة، وبذلك يكون مشهداً كاملاً، فهو خلاصة إمكانات الراديو والسينما، ويضيف التلفزيون إلى سحر الصوت إغراء الصورة المتحركة، كما أنه يصل إلى المشاهد في بيته في أي مكان منه.

والتلفزيون فن سيكولوجي وحميمي لا يرحم عندما يعرى الوجوه ويسلمها للحقيقة القاسية أو لشاعريتها، وللتلفزيون إمكانية أخرى إذ يقدم لمحات مختلفة لصورة واحدة بتنوع الزوايا وتناوبها، ويجب أن يلاحظ أن التلفزيون الذي اتخذ مكانه في الصف الأول من وسائل الاتصال الجماهيري قد فاز بعدد من المشاهدين لا تحظى به وسيلة إعلام أخرى نظراً لما يقدمه مباشرة من موقع الحدث. وأثر التلفزيون على المشاهد مختلف، إذ أنه يخضع لهذا التماثل مع الجماهير لأنه منفصل عنها في الواقع، وهو ينظر إليها من مختلف الزوايا. إنه خارج عنها وأعلى منها، وهو يتأمل في الجماهير ملياً دون أن يكون جزءاً منها<sup>(١)</sup>. والتقنية الرقمية (Digital Technology) التي تعني تحويل جميع أنواع البث الصوتي والصور إلى الرقمين (٠ - ١) هي مفتاح الثورة المتسارعة في المعلومات والاتصالات، وهذه (الرقمية) تتيح ضغط الإشارات ومضاعفة حجم الإرسال. حيث يمكن استخدام خط واحد لنقل مكالمات هاتفية وبث تلفزيوني ومعطيات كمبيوتر في وقت واحد، ومن هنا يمكن القول إن القنوات الفضائية الرقمية نوافذ لا يمكن إغلاقها، بل هي نوافذ مفتوحة على الفضاء<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: وسائل الاتصالات المقروءة:

وتتمثل في الصحافة التي يطلق عليها في الوقت الحاضر: الصحافة الإلكترونية، إذ يمكن أن تبث عبر الفضائية أو الإنترنت، كما أصبحت هذه الوسيلة الاتصالية الجماهيرية من أهم الوسائل المقروءة التي تؤثر تأثيراً مهماً على القارئ، وتنقل الحدث.

(١) خليل صابات، وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها، ط ٢، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩م، ص ٢٨٣-٣١٣.

(٢) محمد عارف، مرجع سابق، ص ١٦-٢٢.

وهذه الصحافة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوسائل الاتصال، كما أنها لها ارتباطات مع وكالات الأنباء العالمية التي أصبحت تتنافس في نقل الأحداث العالمية مباشرة.

وهكذا باتت الصحافة التقليدية تواجه أخطر ثورة منذ ظهور المطابع في القرن السابع عشر، وهذه الثورة التي أطلقها النشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت العالمية (WWW) جعلت الكثير من الصحف تخضع إصدارها إلى عملية إلكترونية متكاملة بدءاً من تلقي أخبار الوكالات والمراسلين والبحث عن المعلومات المكتوبة واستيفائها من وكالات وبنوك المعلومات الدولية، مروراً بمعالجة الأخبار والتقارير والمقالات وتحريرها وتصحيحها، وتصميم الرسوم والصور الفوتوغرافية وإعدادها، وتركيب الصفحات، وانتهاءً ببنائها إلى مراكز الطبع في العواصم المختلفة، إذ يمكن الآن بث هذه الصفحات نفسها إلى أي جهاز كمبيوتر مربوط بالشبكة.

هذه هي منطلقات الموجة الجديدة لثورة النشر، والمعروف أن أغلب الصحف العالمية تصدر طبعات إلكترونية خاصة على شبكة الإنترنت، وهذه الصحف أصبحت الآن في متناول ملايين المشتركين بشبكة الاتصالات العالمية World Wide Web، ويطلق عليها اختصاراً ويب أو WWW وهي تتيح لكل مشترك أينما كان أن يقرأ الصحيفة على شاشة جهازه الشخصي<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: وسائل الاتصال المسموعة:

أ. الإذاعة.

ب. الهاتف:

يعتبر من أهم وسائل الاتصالات الحالية، وقد تطور تطوراً هائلاً وأصبح متنقلاً يلزم الإنسان أينما ذهب، بل زاد الأمر أن أصبح هناك الآن الهاتف الخليوي والهاتف المرئي (Video Phone) والبريد الإلكتروني، وهذا ما خفض تكاليف الاتصالات الداخلية والخارجية. والجهاز الهاتفي الخليوي أغنى الناس عن الكثير بل وقربهم إلى بعضهم أكثر،

(١) محمد عارف، مرجع سابق، ص ٣-١٢.

كما أن هذه الأجهزة الهاتفية أصبحت مرتبطة مباشرة عبر الأقمار الصناعية. وعلية فإنها قربت المسافات وساهمت في خلق أجواء القرية الكونية بما وفرتة من سبل الراحة وتقصير المسافات. والجدير بالذكر أن لهذه الهواتف - إلى جانب فوائدها الجمّة - سلبيات، حيث تؤثر على صحة الإنسان وعلى البيئة.

### ج. الإنترنت:

تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل المسموعة والمرئية مثلها مثل التلفزيون، وقد خلق الكمبيوتر وارتباطه بالإنترنت ثورة معرفية هائلة في الغرفة الكونية، وأصبح الإنترنت يتحكم عبر الأقمار الصناعية الفضائية في حياة الناس، ويصل العالم كله ببعضه ببعض.

ويرجع جانب كبير من تفجر قطاع الإعلام أو المعلوماتية وغزوه لكل قطاعات النشاط الإنساني بما في ذلك الشؤون المنزلية إلى الثورة التي أحدثها ظهور الحاسوب الشخصي (Personal Computer)، وقد مكنت المعلوماتية من إيجاد لغة واحدة للتخاطب هي اللغة الرقمية (١،٠). ونتيجة للتطور انتشر الكمبيوتر المربوط بالإنترنت في كل أنحاء العالم، وانتشرت المعلوماتية بسرعة مذهلة، فأصبح موجوداً في معظم مؤسسات القطاعين العام والخاص بما في ذلك قطاع التعليم والصحة<sup>(١)</sup>.

وقد كسر الإنترنت حاجز الخصوصية والحوجز الأخرى التي تضعها الدول أملم تدفق المعلومات، واختلطت الثقافات، وتواصل العالم. وأصبحت المعاملات تتم ساعة بساعة بل دقيقة بدقيقة عبر الإنترنت، كما أن كثيراً من الدول أصبحت تفكر في إيجاد ما يسمى بحكومات الإنترنت. أما في القطاع الخاص فإن معاملات البنوك والشركات والتبادل التجاري العالمي أصبحت تتم عبر شبكات الإنترنت، وكذلك القراءة والصحافة والاتصال الهاتفي، بل لم تترك شبكات الإنترنت شاردة ولا واردة إلا أدخلتها في الاعتبار، فهل هذا نعمة أم نقمة؟

(١) مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة - الدول والتحديات الجديدة، بيروت، دار الجامعة،

ليس من شك في أن الانفجار المعلوماتي والمعرفي أداة مهمة من أدوات العولمة؛ ويمكن تسمية الإنترنت بالشبكة العالمية لأنها تتكون من مجموعة شبكات وأجهزة كمبيوتر يتصل بعضها ببعضها الآخر. وقد بدأت شبكة الإنترنت كمشروع قامت به مؤسسة (ARPA) للأبحاث المتقدمة لصالح الحكومة الأمريكية عام ١٩٦٩م، وسميت في ذلك الوقت باسم شبكة (ARPA)، وكان الغرض منها هو بناء شبكة تستمر في العمل في كل الأحوال إذا ما تعرضت البلاد للحرب، وحدثت ضربة نووية. ثم أصبحت شبكة عامة مستقلة يستطيع الملايين الدخول إليها، وتستخدم الإنترنت جزءاً من كل الموارد المتاحة حالياً من شبكات الاتصالات العامة. ومن الناحية الفنية تتميز الإنترنت كشبكة عامة باستخدام مجموعة من بروتوكولات الاتصالات تسمى (TCP/IP)، وهي: بروتوكول التحكم في النقل، وبروتوكول الإنترنت. وثمة مفهوم جديد يستخدم تقنية الإنترنت وهو الإنترنت الذي يستخدم أيضاً بروتوكول TCP/IP.

ويعتبر البريد الإلكتروني E-Mail أكثر التطبيقات استخداماً على الإنترنت، وهو أحد أهم خصائص الإنترنت، ولديه إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات ومشاركتها مع الآخرين<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول هي أن وسائل الاتصال المؤثرة أصبحت تشكل ركناً من أركان العولمة، بل الركن الأساسي والمهم الذي اعتمدت عليه العولمة.

(١) مي العبد الله سنو، مرجع سابق، ص ٩٧-٩٨.

## المبحث الثاني تأثير وسائل الاتصال

لا شك في أن لوسائل الاتصال تأثيراً مباشراً وغير مباشر، وقد يكون هذا التأثير سلبياً وإيجابياً في آن معاً، ويطل السلوك والعلوم والصحة والأنماط والقيم، والعادات والتقاليد، والمعتقدات.

والجدير بالذكر أن الحصول على أجوبة عن الأسئلة المطروحة حول تأثير الموجة القادمة من الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات هو أمر صعب للذين يعملون في الهيئات العامة أو شركات القطاع الخاص<sup>(١)</sup>. غير أن هذه الظواهر المادية - التنظيمية أصبحت عند انشاء القرن معضلة حقيقية، وتشير الدلائل الراهنة إلى أنها ستتحكم تحكماً كاملاً في جميع مظاهر حياة البشر في القرن الحادي والعشرين الذي سيشهد طغيان ما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية الثالثة التي يمكن أن تخرج خروجاً جذرياً عن كل ما عرفه التاريخ الإنساني في الماضي، وذلك بفضل التطورات المذهلة في حقول المعلوماتية والحاسوبية والاتصالات، والسيراتية، وغزو الفضاء، والتسيير الآلي.

وتشير هذه التطورات إلى أنه لم يبق هناك من خيار أمام الناس الذين يريدون أن ينتسبوا إلى قانون الحياة المقبلة سوى أن يكونوا أرقاماً في لوحة إلكترونية تسييرها أصابع خفية في مراكز قليلة ومحدودة في عاصمة عالمية<sup>(٢)</sup>.

إن التزايد المعرفي والمعلوماتي لم تصاحبه مساواة اجتماعية ومعرفية سواء داخل الدولة الواحدة أم بين الدول، فهناك المنتفعون بقوة المعلومات، وهناك الأميون في هذا المجال المعرضون للتهميش بسبب عدم توافر البناء التحتي اللازم لإلحاقهم بهذه الثورة مع انتشار ما يسمى بالواقع الافتراضي (Virtual Reality)، أي الواقع الذي هو من صنع الخيال، ولا أساس لوجوده في الواقع الحقيقي مما أتاح للمنتفعين بهذه الثورة أن يتلاعبوا

(١) محمد عارف، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

(٢) حسام الخطيب، أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر، ديسمبر، ١٩٩٩م، ص ٢٣٢، ٢٣٣.

مع الصور وبالتالي مع الحقائق، وأن يصطنعوا صورة للواقع لا وجود لها مما يمكنهم من التلاعب بمقدرات عالم المهمشين الأميين الملفوظين من عالم ثورة المعلومات، وهذا من شأنه الإساءة أخلاقياً وأدبياً وحضارياً إلى المحررين من هذه الثورة<sup>(١)</sup>.

وستخلق ثورة الاتصالات انفجاراً معرفياً عالمياً، كما أنها سوف تقرب العالم من بعضه وهذا بالطبع سيصاحبه تطور تكنولوجي عالي التقنية، ولا شك أن لهذا الأمر محاذيره سواء أكان ذلك على الجوانب الثقافية ام الاجتماعية ام الاقتصادية، بالإضافة إلى الجانب القيمي، كما أن هذه المحاذير قد لا تكون صحيحة بالمطلق.

ولكي نتعرف على مدى تأثير ثورة الاتصالات ووسائلها على العديد من مناحي حياتنا، وحتى لا يتشعب الأمر سنتناول هذا التأثير في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: وسائل الاتصال والثقافة.

المطلب الثاني: وسائل الاتصال والجانب السيادي للدول.

المطلب الثالث: وسائل الاتصال والقضايا الاجتماعية.

(١) غازي ربابعة، مرجع سابق، ص ١٠.



### المطلب الأول: وسائل الاتصال والثقافة:

أخذ هذا الجانب بعداً كبيراً وعمقاً، كما أخذ مساحة واسعة من تحليلات المفكرين الذين اعتبروا أن تأثير وسائل الاتصالات الحديثة على الجانب الثقافي أكثر أهمية من تأثيراته على بقية الجوانب الأخرى. ومن بين الركائز الأيديولوجية للعولمة توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول، وفي المجال الذي يتضح فيه النزوع للهيمنة في أيديولوجية العولمة يمكن الإشارة إلى ما كتبه أحد المسؤولين السابقين الكبار في وزارة الدفاع الأمريكية في مجال الشؤون الخارجية الصادر في نيسان ١٩٩٦م، حيث يشرح فيه كيف أن أمريكا ستتمكن في المستقبل القريب من تعزيز سيطرتها السياسية على العالم، وذلك بفضل ما تتمتع به من قدرة لا مثيل لها في مجال إدماج منظومات الإعلام المعقدة بعضها في بعض<sup>(١)</sup>.

إن أهم مضامين العولمة الثقافية يرتبط بما يمكن تسميته بثقافة التكنولوجيا، تلك الثقافة التي تنشأ آلياً وتتولد آلياً وتتداول آلياً بصورة لا يستطيع أحد حصرها أو السيطرة عليها لا سيما أن وسائل الاتصال الكونية التي حولت العالم إلى مجتمع مفتوح ومتقارب تتوفر فيها. وما يمكن استنتاجه من عملية التخطيط الثقافي المطروحة عالمياً، يتمثل في السعي لإلغاء الأيديولوجيات الشاملة ونشر ثقافة الاستهلاك بدل الإبداع، ومن الواضح أن ثقافة التكنولوجيا وإدارة التخطيط بالمطلق هما عمليتان ليستا إنسانيتين، وتبدوان على الرغم من صيغتهما الحيادية وكأنهما من برمجيات الكمبيوتر<sup>(٢)</sup>.

ويمكن القول أن ثقافة العولمة ليست الثقافة المكتوبة، أو قل إن الكتابة ليست من أدواتها الوظيفية ووسائط انتشارها، فالنائب بالرصد والمعاينة أن العولمة الثقافية تجري وتتوسع في مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول، وهذا يعبر عن طبيعة العولمة الثقافية ومنطق أشغالها، فثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، أي الصورة التي أصبحت اليوم هي المفتاح السحري للنظام، وهذه الصورة أو ثقافتها يجري توسيعها على أوسع نطاق جماهيري، وهي تلعب في إطار العولمة الثقافية الدور

(١) عبد الغني عبد الغفور، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) عبد الله نقرش، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

نفسه الذي لعبته الكلمة في سائر التواريخ الثقافية. ولا تحتاج الصورة إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي، فهي بحد ذاتها خطاب ناجز مكتمل يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال، بل هي نفسها لغة تستكفي بذاتها فتستغني عن الحاجة إلى غيرها، وهذا هو أساس شعبيتها وتداولها الجماهيري الواسع بل أساس خطورتها، واليوم بات في الإمكان أن يصل بث الصورة إلى مجال جغرافي أبعد يقع خارج حدود بلد الإصدار، أي أنه صار في وسع جغرافية التوزيع أن تفيض عن حدود جغرافية الإصدار والإنتاج، وهذا يعود إلى ما يجري إحرازه من نجاحات هائلة على صعيد التوظيف الثقافي في مجال الإعلام السمعي والبصري، حيث صار في وسع البث عبر الأقمار الصناعية أن تنتقل المادة الثقافية الجديدة إلى كل الأصقاع بيسر بالغ، وأن ينتقل بالوطن والقومي إلى حال من (العالمية) تضيع فيها الحدود بين جغرافية أمة ما والجغرافية الكونية، وحقبة العولمة الثقافية الحالية هي حقبة النظام السمعي والبصري المتمثلة في عشرات الإمبراطوريات الإعلامية.

ويمكن حصر تأثير وسائل الاتصال على الثقافة في صعيدين: صعيد مستوى التنمية الثقافية والقيمة التي تقترحها العولمة على البشرية اليوم، وصعيد درجة التناسب الطبيعي بين الثقافي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة والمستقبلية<sup>(١)</sup>.

إن الاتصالات الحديثة تنظم العالم الحديث وتشكله، فالاتصالات تسهم في تطوير المعرفة والمعلومات تطويراً إيجابياً، غير أنها في الوقت نفسه تسهم في النمو المفرط للخيال والعزلة، وبالتالي في التلاعب بالناس، فقد أصبحت الاتصالات في هذه الأيام تشكل تهديداً كبيراً للحرية، ذلك أن الثقافة الحالية تقوم أساساً على التكنولوجيا وتوجه إعلامياً وتعرض بصورة متزايدة عن طريق وسائل اتصال عديدة كثرة من ثمار إيديولوجيا السوق، وتلاحظ النمو الهائل لجميع أنواع الشبكات: الأقمار الصناعية، ووسائل الإعلام الإلكترونية، وشبكة الإنترنت لمواكبة العولمة. وهناك تأثير حاسم لوسائل الإعلام قديمها وحديثها إلكترونية كانت أم غير ذلك على الطريقة التي يتشكل فيها الوعي الاجتماعي، فهي تدعي لنفسها موقعاً مهيمناً في العالم الحديث، وتحاول كذلك تشكيل الهوية الثقافية القومية بصورة جديدة، ويمكن الاستنتاج بسهولة أنه في أثناء عملية عولمة شبكات وسائل

(١) عبد الإله بالعزیز، مرجع سابق، ص ٣١٣-٣١٦.

الإعلام وتقارب شبكات الاتصالات عن بعد والمعلوماتية والمذيع والتلفاز تهيمن مجموعات شركات الاتصالات عن بعد وشركات الصناعة الإلكترونية ووسائل الإعلام عموماً على المنتجات الثقافية العالمية، وتضع الثقافة تحت إشرافهم، ويخضع الفن لسيطرتها<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتضح أن لوسائل الاتصالات تأثيراً على كثير من مناشط الحياة لدى الإنسان حتى وصل هذا التأثير إلى ذوق الإنسان وقيمه وعاداته وسلوكياته، هذا بالإضافة إلى أنها أيضاً حسنت من الكثير من العادات، وأدخلت أنماطاً جديدة، وساهمت في وعي الإنسان وشكلت لديه القدرة على استنباط ما هو جديد من خلال نقله إلى العالم الخارجي وربطه بالغرفة الكونية العالمية.

وهذه الوسائل الاتصالية سواء كان تأثيرها سلبياً على الجانب الثقافي أم إيجابياً إنما خلقت ثقافة عالمية شبه واحدة سواء على النمط الغربي أم غيره.

وسوف يؤدي ظهور طريق المعلومات السريعة إلى هدم الحدود وربما إلى بروز ثقافة عالمية أو على الأقل نوع من المشاركة المتبادلة في الأنشطة والقيم الثقافية، إلا أن هناك توقعات كثيرة يمكن استشرافها عما يمكن أن يحصل من تأثيرات في الثقافة على صعيد السلوك والانطباعات والمشاعر وذلك اعتماداً على قدرة الفكر على التنبؤ Prediction من خلال تشخيص جملة احتمالات، مع الأخذ بالاعتبار أن تأثيرات وسائل الاتصال الجماهيري عموماً إنما هي تراكمية وتتطلب وقتاً طويلاً<sup>(٢)</sup>.

(١) شارة بترونيا Chara Petrounia، العولمة وملاحظات حول التغيرات التي طرأت في ميادين الفنون والثقافة في نهاية القرن العشرين، ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي، مجلة الفكر السياسي، السنة الثانية، العدد الرابع والخامس، ١٩٩٨-١٩٩٩م، دمشق، ص ٣٤٧.

(٢) هادي نعمان الهيتي، الثقافة العربية أمام تحديات الفضائيات الوافدة، ندوة العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٣١٤-٣١٦.

## المطلب الثاني: وسائل الاتصال والجانب السيادي للدول:

تتأثر الدول أكثر من غيرها بوسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا، وهذا التأثير ينقص من سيادتها، لأن هذه الوسائل الاتصالية تفتح المنازل والمكاتب دون إذن من السلطات، وتصل إلى الناس مباشرة وتؤثر فيهم تأثيراً مباشراً، ولو حاولت الدول منع هذا القادم في ظل الأجواء المفتوحة فإنها لن تستطيع، وعليه فإن هذه الوسائل تؤثر على قرارات الدولة الواحدة سيادياً، مما يؤكد أن الوسائل الاتصالية استطاعت أن تجر لها جماهير تتقبل أفكارها وتتجاوب معها، وبالتالي فإن الدول أصبحت تشعر بأن سيادتها مهددة، بل وناقصة لأن الدول في هذه الحالة إذا أرادت أن تتخذ قراراً لا بد أن تراعى فيه الجوانب كافة حتى لا تضطر الدولة نفسها لإلغائه إذا لم يطبق بسبب تأثير وسائل الاتصال.

ومن أهم الجوانب السيادية للدول التي تتأثر بوسائل الاتصال:

أ. الديمقراطية: أصبحت كلمة الديمقراطية في ظل وسائل الاتصال الحديث سريعة الانتشار، وقد دعمت ثورة المعلومات والتكنولوجيا المطالبين بحقوقهم ومنها الديمقراطية، وقد وصلت الأفكار الديمقراطية إلى كثير من الدول عبر وسائل الاتصال وأصبحت تؤثر في تلك الدول.

وتستخدم الدول الغربية وسائل الإعلام والوسائل الأخرى للضغط على الدول النامية والفقيرة لتحقيق الديمقراطية وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وغيرها، لأن وجود نظام ديمقراطي سليم على النمط الغربي يخدم مصالح الغرب ويحفظ لهم حقوقهم ويخلق استقراراً تنموياً صحيحاً، فالديمقراطية ورقة تستخدمها المؤسسات الغربية من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية كصندوق النقد الدولي، ووسيلتها في ذلك الإعلام الذي تستخدمه من أجل ممارسة ضغوط على الدول للإصلاح الاقتصادي والمالي من خلال إعطاء مزيد من الديمقراطية، لذلك نلاحظ أن الضغط الإعلامي أكبر على الدول الجنوبية خاصة في التركيز على ما يسمى بالديمقراطية، فنجد أن وسائل الإعلام والاتصال تبرز حسنات النظام الغربي الليبرالي في مجال الديمقراطية وتطبيقاتها وما شابه ذلك. ومع أن بعض الباحثين يخالف ذلك عندما يشير إلى أن ثورة التكنولوجيا لم

تحقق شيئاً مذكوراً لدعم الديمقراطية<sup>(١)</sup>، إلا أن الملحوظ هو أن وسائل الاتصال وثورة التكنولوجيا ساهمت مساهمة فاعلة في نقل كل الصور الحية المباشرة: عمليات الانتخابات على سبيل المثال، والمناقشات في البرلمانات الغربية، ومساءلة المسؤولين مثل فضيحة كلينتون - مونيكا، والفساد والمحاکمات، كل ذلك خلق تصوراً لدى المشاهد والمتابع للديمقراطيات.

وهكذا سقط مبرر احتكار الدولة لقيادة وتنظيم النظام الإعلامي، كما تراجع دورها كلاعب رئيس في النظام الإعلامي الدولي نتيجة الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأصبح المطروح على جدول أعمال الجدل والنقاش الخاص بعولمة الإعلام والاتصال والمعلومات هو مستقبل دور الدولة، وهل يعني تقليص دورها في تنظيم بيئة الاتصال كفالة الحق في الاتصال وضمن حرية الإعلام أم المزيد من القيود واللامساواة الناجمة عن سيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسية؟ وللإجابة على ذلك يشار إلى أن هناك أربع حقائق تتعلق بتأثير عولمة الإعلام والاتصال:

١. هناك تراجع في الأدوار والصلاحيات الإعلامية (الاتصالية) للدولة مع تزايد تخلي الدولة عن ملكية ودعم وسائل الإعلام، أي خصخصة وسائل الإعلام. وسيقود ذلك إلى تطور وسائل الاتصال والإعلام، وستكون المنافسة بين وسائل الإعلام في مصلحة الجمهور.

٢. إن تراجع دور الدولة لم يرتبط بثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فقط بل أيضاً جاء نتيجة الشك في المصدقية العالمية لنموذج الدولة وأزمة الآلية التي تنظم العلاقات بين الدول<sup>(٢)</sup>.

٣. إن التراجع في دور الدولة عموماً وأدوارها الإعلامية خصوصاً كان لصالح دور ومكانة الشركات متعددة الجنسية بغض النظر عن علاقات التعاون أو الصراع التي تربطها بالدول الأم وبمؤسسات المجتمع المدني.

(١) غازي رابعة، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) بيرتر بادي وبير بيرونيانوم، معادن الحوار حول سيولوجيا الدول، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٠، يونيو ١٩٩٤م، ص ٥-١٨.

٤. إن بيئة النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي تتحول من الدول كأطراف فاعلة بشكل رئيس إلى الدول والشركات الإعلامية متعددة الجنسية، ثم وبفارق كبير أيضاً مؤسسات المجتمع المدني ذات الأنشطة عابرة القوميات<sup>(١)</sup>.

مسألة السيادة الوطنية: أصبحت الشبكات الجديدة للاتصال الدولي مترابطة بصفة متزايدة، وهي بذلك تتجاوز الحدود وتتخطاها بسهولة، وتفتح فضاءً جديداً للاتصال، ويستدعي تدفق المعطيات العابرة للحدود والتلفزة دون حدود إعادة النظر في مفهوم السيادة الوطنية التي تأثرت باتساع مجال دائرة تنقل الإعلام عبر العالم، وقد طرحت هذه المسألة على أنظار الهيئات الوطنية المختصة وهي تستدعي تعزيز التشاور الدولي<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: وسائل الاتصال والقضايا الاجتماعية:

#### أولاً: القضايا التربوية:

اقتحمت وسائل الاتصال الحديثة مجال التربية، ويعتبر ذلك حلماً طالما راود أهل الاختصاص الذين يرون في هذه التقنيات وسيلة لإصلاح النظم التربوية التقليدية وأداة لملاءمة تزايد الطلب في مجال التدريب مع حاجيات عالم العمل المتطورة، فالمعلوماتية والتلمائية (Telematic)، وعمليات التحاور عن بعد (Teleconference)، والتحاور السمعي (Audioconference)، والرسائل الإلكترونية (Electronical Message)، وبنوك المعلومات (Data Bases)، والإسطوانات المرئية (Video Disc)، وغيرها من التقنيات الحديثة ساهمت في قلب مبادئ التعليم عن بعد رأساً على عقب، وهذه الاختراعات الحديثة منتشرة بصفة خاصة في بلدان الشمال، وقد بدأت بعض مناهج التعليم الرسمية منها والحرية بإدراج مواضيع مثل المبادئ العامة لتشكيل هذه التقنيات الحديثة،

(١) محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، العدد ٢٨.

أكتوبر - ديسمبر، ١٩٩٩م، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) مي العبد الله سنو، مرجع سابق، ص ٩٢.

وتكوين الفكر النقدي في استعمالها ضمن مقررات التعليم على المستويين النظري والتطبيقي<sup>(١)</sup>.

وأصبحت وسائل الاتصال والتكنولوجيا تلعب دوراً مهماً وحيوياً في مجال التربية والتعليم، فإدخال الحاسوب من أهم تقنيات التعليم الحالي وكذلك التعليم عن بعد عبر وسائل الاتصال الإعلامي. وأصبحت المختبرات العلمية التي يتدرب عليها الطلاب عالية التقنية ومربوطة عبر وسائل الاتصال بأرقى المؤسسات، كما أن المدارس والجامعات أصبحت مرتبطة بعضها ببعض عبر ثورة تكنولوجيا المعلومات.

### ثانياً: قضايا البيئة:

هناك من يرى أن لوسائل الاتصال دوراً سلبياً بما خلفته من تلوث بيئي جراء تلك التكنولوجيا، ومنهم من يرى أن هذه التكنولوجيا الاتصالية قللت من التلوث البيئي وخلقت وعياً صحياً وبيئياً لدى الإنسان، بل يرى بعضهم أنها ألحقت تدميراً فادحاً بموارد البيئة الطبيعية وخاصة فيما يتعلق بصناعة الكمبيوتر والتلفونات. والحقيقة أن صناعة الكمبيوترات كان لها أثر إيجابي على البيئة، لأن الكمبيوتر قلل من الصناعات الثقيلة، كما أنه خفض الأيدي العاملة وقلل من التلوثات البيئية لما اخترعه من منظفات. وقللت وسائل الاتصال حجم الأضرار وربطت العالم عبر الفضلاء، والأهم من كل ذلك ساهمت في زيادة وعي الناس ورفعت من اهتماماتهم بالبيئة.

### ثالثاً: القضايا العمالية:

هناك من يرى أن وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجياتها ساهمت في البطالة وزيادة العمالة العاطلة، وخلقت جيوشاً من العاطلين عن الأعمال. وعليه فإن هذا سوف يخلق إضراراً بالأمن لما يسببه هؤلاء من مشكلات، وكذلك على البيئة وعلى الجانب القيمي والأخلاقي.

(١) جوزيان جول وسيلفي كوداري، تقنيات الاتصال الحديثة، توجهات وبحوث، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٣م، ص ١٣.

بينما يرى آخرون أن هذه الثورة التكنولوجية خدمت الإنسان بما وفرت له من راحة ورفاهية ونقلته عبر الفضاء، وفتحت له آفاقاً أرحب وأكبر ليطل على العالم من خلالها، وقللت من الأمراض، وقضت على كثير من المشكلات التي كان يعاني منها.

وهكذا يلاحظ أن لثورة الاتصال سلبياتها وإيجابياتها، وعلينا أن نأخذ الجوانب الإيجابية منها ونطورها ونحسنها لمصالح البشرية.

وتلخص المعطيات التالية إشكالية العلاقة بين العولمة والتكنولوجيا وأبعادها:

- لم يكن للعولمة أن تتكسر وتتجزر عملياً قلباً وقالباً على قاعدة عالمية لولا توافر أدوات ووسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي سهلت عمليات الإنتاج والتوزيع، وبفضلها تشابكت الأسواق المالية والبورصات الدولية. ومعنى هذا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لم تتزامن والعولمة تزامن ظاهرتين عابرتين بل معناه أن الثانية (العولمة) وجدت الأولى في التكنولوجيا.
- لم يكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن تنتشر ويتسع فضاؤها وتفتح لها الأسواق لولا العولمة، فقد تزايدت المطالبة زمن العولمة بشبكات اتصالات جيدة وبنوك معلومات مدققة، وبوسائل إعلام عابرة للقارات وشبكة معلوماتية شمولية عبر الأقمار الصناعية.
- بقدر ما تتكسر قيم العولمة وتتعمق، بقدر ما (تتعولم) تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتنتشر، وما يزيد عولمة هذه التكنولوجيا عمقاً وتأثيراً تزايد ظاهرة التحالفات الاستراتيجية.
- إن ظاهرة العولمة لم يكن لها أن تنشأ وتنتشر خطاباً وفعلاً لولا ارتكازها على أرضية ميزتها الأساسية شدة التدخلات الاقتصادية والمالية، وشمولية ممارسة الشركات الكوكبية والمؤسسات الدولية وانبعثت ظواهر تكنولوجية "معولمة" كتزاوج التكنولوجيات الثلاث التي تكون قطاع الإعلام والاتصال، وبروز شبكات شمولية الأبعاد كشبكات



البيث الفضائي أو شبكة الإنترنت. وليس من باب الصدفة أن تتزامن ظاهرة العولمة مع انتشار البيث عبر الأقمار الصناعية العابرة للقارات. إن تمرير الخطابين والممارستين (خطاب وممارسة العولمة في علاقتهما بالتكنولوجيا) تزامن أيضاً مع انبعاث خطاب ثالث جعل من التنافسية ثالوثاً مقدساً لا بديل عنه لاقتحام عصر العولمة، والاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال<sup>(١)</sup>.

(١) يحيى اليحياوي، مرجع سابق، ص ١١٨-١٢١.

## الفصل الخامس

### العولمة والعالم العربي

## العولمة والعالم العربي

علمتنا تجربة التاريخ في حروب الفرنجة: (الحروب الصليبية) التي مزقت الأرض العربية خاصة والإسلامية عامة وجزأتها، أن هذه الحروب التي نجحت في تمزيق الأرض لم تستطع تخريب النمط العقدي والفكري والاجتماعي والحضاري ذي الطابع القومي والإسلامي لهذه البلاد، وهو الأمر الذي أبقى السلطة الفرنجية خارج المجتمع، على الرغم من أنها أعملت السيوف على رقاب أهل المنطقة وتغلغت في داخل المجتمع.

ويقف الوطن العربي اليوم أمام تحد من نوع جديد يتمثل في دخول العولمة أبوابه من دون استئذان بفعل القوى التي أوجدت العولمة، لكون الوطن العربي يحظى بموقع مهم على خريطة العالم، وتكتنز أرضه من المواد الخام ما يجعله محط أنظار الدول الصناعية الغربية منها والشرقية، ولذلك فإن العولمة ممثلة بالشركات المتعددة الجنسية وغيرها تستهدفه بشكل خاص، وتترك هذه العولمة كثيراً من الآثار الإيجابية والسلبية عليه. ولكن: هل العالم العربي، وبتعبير آخر: هل الأمة العربية مهياة لاستقبال العولمة بكل تبعاتها وآثارها؟ فإذا كانت كذلك ما هي الآثار التي ستتركها العولمة على هذه الأمة؟ وهل ستكون مؤثرة فيها أم متأثرة بها فقط؟ أم ستكون مؤثرة ومتأثرة في آن واحد؟

هناك أسئلة كثيرة تدور حول موقع العالم العربي من العولمة، وحول آثارها عليه، ولتبيين ذلك الموقع وتلك الآثار سيتم تناول الموضوع في مبحثين:

المبحث الأول: واقع العالم العربي.

المبحث الثاني: أثر العولمة على العالم العربي.

## المبحث الأول واقع العالم العربي

يتشكل واقع العالم العربي من عدة عناصر أهمها الموقع و انتماء السكان و الثقافة المشتركة بينهم ومدى تواصلهم و اتصال بعضهم ببعضهم الأخر، ومدى ما بينهم من تكامل في مجال الاقتصاد وتوحد من الناحية السياسية.

ولتحقيق أغراض هذا المبحث سنتناوله في خمسة مطالب هي:

- المطلب الأول: الموقع الجغرافي العربي.
- المطلب الثاني: الانتماء العربي.
- المطلب الثالث: الثقافة المشتركة.
- المطلب الرابع: التواصل والاتصالات.
- المطلب الخامس: التكامل الاقتصادي والتوحد السياسي.

## المطلب الأول: الموقع الجغرافي العربي:

يرى بعض المفكرين أن للموقع الجغرافي قيمة عظيمة، وأن الأرض من أهم مقومات تكوين الأمم، بل جعلها بعضهم الأهم قاطبة. ويدل تاريخ الوطن العربي على أن طبيعته الجغرافية قامت بدور حاسم في التفاعلات بين وحداته من جهة، وفي علاقته بكل من القوى العظمى ودول الجوار الجغرافي من جهة ثانية<sup>(١)</sup>.

فالوطن العربي يتمتع بأهمية استراتيجية فائقة، إذ يحتل مداخل قارتي آسيا وإفريقيا، ويسيطر على طرق الاتصال العالمية بكل منهما. كما أنه يتحكم في بعض المنافذ البحرية المهمة مثل مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق ومضيق هرمز، وقد أغوت جغرافية الوطن العربي العديد من القوى الاستعمارية بالمبادرة إلى السيطرة على أراضيه.

ويتميز الوطن العربي بترامي أطرافه، حيث تقدر مساحته بحوالي ١٣,٦ مليون كم<sup>٢</sup> ثلاثة أرباعها تقريبا في إفريقيا وتحسب عبر قياس المسافة بين أبعد نقطتين عرضيتين، وهما: الرأس الأبيض في موريتانيا، ورأس الحد في سلطنة عمان<sup>(٢)</sup>.

وقد أدت هذه المساحة الشاسعة المترامية الأطراف إلى صعوبة الاتصال بين الدول العربية، وهناك تفاوت واضح بين الدول العربية من حيث المساحة. وتتسم حدود العالم العربي في مجملها بالوضوح، ويحده المحيط الأطلسي غربا، والبحر المتوسط وجبال طوروس شمالا وجبال زاغروس والخليج العربي وبحر العرب شرقا، والبحيرات الإفريقية والصحراء الكبرى جنوبا.

(١) ساطع الحصري، العروبة بين دعائها ومعارضها، سلسلة من التراث القومي والأعمال القومية لساطع الحصري - ٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م، ص ٦٦-٧٢.

(٢) دراسات في المنطقة العربية، مجموعة من المؤلفين، ط ٢، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٦١، ص ٨؛ ناجي علوش، الوطن العربي - الجغرافيا الطبيعية والبشرية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦، ص ٩، ١٢، ٤٥، ١٣٢.

ويقدر عدد سكان الدول العربية في آخر إحصاء سكاني وكان عام ١٩٩٥م بحوالي ٢٥٢,٨ مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي ٢,٦ تقريباً، وبهذه النسبة يكون سكان الوطن العربي قد ارتفع عددهم في نهاية القرن العشرين إلى ٣٠٠ مليون نسمة. وتتبادر إلى الذهن - عند الحديث عن وطننا العربي - عدة تساؤلات، أهمها:

١. هل يمكن أن يشكل الوطن العربي وحدة سياسية واحدة؟
٢. هل الوطن العربي متكامل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً؟
٣. هل مقومات الوحدة متوافرة في الوطن العربي؟
٤. ما هي مقومات هذه الوحدة؟
٥. هل الهوية العربية عامل التقاء؟

وهناك تساؤلات أخرى في هذا الإطار تقود بمجموعها إلى تناول التحديات الراهنة، وكذلك التطلعات المستقبلية لهذا الوطن، وتمهيداً لذلك لا بد من الاعتراف بأن هناك صراعاً بين عوامل الوحدة وعوامل التجزئة، وعلينا أن ننظر إلى مسألة التجانس والتنوع في الهوية العربية كما هي في الواقع، وهذه الهوية يمكن أن تقاس من خلال:

١. الانتماء العربي.
٢. الثقافة المشتركة.
٣. التواصل والاتصال بين البلدان العربية.
٤. التكامل الاقتصادي.
٥. التوحد السياسي.

وفيما يلي تناول مفصل لكل واحدة من هذه السمات، يوضحها، ويحاول الإجابة عن الأسئلة المطروحة، لمعرفة ما إذا كان الوطن العربي يمكن أن يكون وحدة واحدة أم لا.

### المطلب الثاني: الانتماء العربي:

تدخل اللغة في صميم تحديد الهوية العربية لدى جميع من يحاولون تحديدها، وقد بدأ إلبرت حوراني كتابه الشهير: (الفكر العربي في عصر النهضة) بقوله: "العرب أشد شعوب الأرض إحساساً بلغتهم"<sup>(١)</sup>.

ويذكر المستشرق الفرنسي جاك بيرك في كتابه: (العرب الأمس والغد) أن "الشرق هو موطن الكلمة"، وأن "اللغة العربية بالكاد تنتمي إلى عالم الإنسان ويبدو أنها بالأحرى معارة له... إن فضيلة الكلمة مستمدة من شكلها وصوتها وإيقاعها أكثر مما هي مستمدة من نوع تطابقها مع حقائق الحياة اليومية، وأن "الكتابة العربية هي أكثر إحياء منها إعلماً"<sup>(٢)</sup>.

وليس من شك في أن العلاقة بين الهوية العربية واللغة تكمن ببساطة في أن الغالبية العظمى من الجماعات التي تقطن الوطن العربي تتكلم اللغة العربية.

وقد ركز عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم في تناوله للجماعات في الوطن العربي على بعدين رئيسيين هما الشعور بالانتماء العربي، والتحدث باللغة العربية، وأشار إلى أن هناك أربع مجموعات هي:

١. الجماعات الرئيسية التي تمثل أكثر من ٨٥% من سكان الوطن العربي، ويتكلم أفرادها اللغة العربية.
٢. الجماعات التي تتكلم اللغة العربية ولكنها لا تشارك العرب حسهم القومي (المارونية).
٣. جماعات ذات انتماء عربي ولكنها لا تتكلم اللغة العربية (الصومال - غرب السودان).

<sup>(١)</sup> إلبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩م، ترجمة كريم عزقول، بيروت، دار النهار للنشر، ص ١١.

<sup>(٢)</sup> Jaogus Bergue. The Arabs: Their History and Future. Translated by Jean Stewart Pretacs by Sir Hamilton (London, Faben and Faben- 1964, p.p. 25-51 and 190-191.

٤. جماعات لا تتكلم العربية، ولا تحس بالانتماء العربي (الأكراد - جنوبي السودان)<sup>(١)</sup>.

ويرى القوميون العرب أن اللغة تشكل العنصر الرئيسي الأهم في تحديد الهوية العربية، ويعتقد بعضهم أن اللغة هي التي شكلت تاريخياً القاسم المشترك الأول الذي أدى إلى بدايات الوعي العربي، وذلك قبل ظهور الإسلام. ومن هنا اعتبر الهوية العربية شأناً حضارياً ثقافياً وليس شأناً عنصرياً أو إقليمياً أو دينياً<sup>(٢)</sup>.

وهناك من يقول أن اللغة وحدها لا تشكل هوية، ويؤكد أن للانتماء العربي أسساً أخرى: ثقافية وتاريخية وجغرافية واقتصادية. ولذلك فإن الانتماء هو مزيج غريب من العناصر الموضوعية والذاتية في واقع تاريخي واجتماعي. ومقابل هذا الإحساس بالانتماء العربي هناك انتماءات عدة ترافقه أو تتعارض معه، هناك الانتماءات الدينية والإقليمية والإثنية والقبلية، وهو ما يضيق المقام عن تفصيله.

#### المطلب الثالث: الثقافة المشتركة:

الثقافة كلمة ذات أصل أوروبي، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Cultivare) وتعني الزراعة أو الحراثة أو الاستنبات، ويقال أن أول من استعمل هذه الكلمة بمعناها المجازي هو الخطيب الروماني الشهير (شيشرون) عندما سمى الفلسفة: فلاحه العقل أو تنميته<sup>(٣)</sup>.

واختلف مفهوم الثقافة باختلاف العصور، فإذا كانت كلمة (الثقافة) قد دلت على تنمية الأرض ومحصولاتها في العصور القديمة والوسطى فقد دلت في أوائل العصور الحديثة على تنمية العقل والذوق، ثم امتدت لتطلق على ناتج عملية تنمية العقل والذوق

(١) سعد الدين ابراهيم، نحو دراسة سوسولوجية للوحدة والأقليات في العالم العربي، قضايا عربية، القاهرة، السنة ٣، الأعداد ١-٦، فبراير / يوليو ١٩٧٦م، ص ٥-١٤.

(٢) عبد العزيز الدوري، الجذور التاريخية للقومية العربية، سلسلة دراسات القومية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م، ص ٢٢١-٢٢٧.

(٣) محمد عوض الهزايمة، الثقافة الرأسمالية وتحدياتها المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١.



التي تكمن في المكاسب العقلية والأدبية والذوقية<sup>(١)</sup>. وأما مجالاتها فقد اختلفت كذلك، ففي العهد الروماني استعملت كلمة الثقافة لتشمل العلوم الإنسانية التي تستقل بها كل أمة عن غيرها، كعلوم الدين واللغة والأدب التي لها فلسفة معينة، واتجاه مميز. كما امتدت دلالتها إلى الفنون غير العملية وغير الطبيعية، وفي عصر النهضة أصبح مجال هذا اللفظ: الآداب والفنون<sup>(٢)</sup>.

والثقافة العربية اليوم هي امتداد للثقافة العربية الإسلامية في الماضي والحاضر، وهي عنوان الشخصية للأمة العربية ولا يمكن أن نتكلم عن ثقافة عربية دون أن نأخذ في الاعتبار الأمة العربية عبر مراحل تطورها<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن الثقافة العربية قطعت شوطاً مهماً حتى الآن في تعريف ذاتها وتحديد هويتها، وإثبات وجودها في عالم تنافسي صعب، وصمدت في وجه محاولات تجزئتها وطمسها وبعثرة ثوابتها وسلخها عن لغتها العربية، إلا أن الثقافة العربية - بفضل عوامل دينية وتاريخية وقومية وشعبية - ما زالت تصارع عوامل تآكل ثقافية داخلية.

ومعضلة الثقافة العربية تضرب جذورها في بنية المجتمع العربي وتحزباته المتوارثة، وتباين مستويات الوعي فيه، وغياب التفكير الموحد والفعل المشترك<sup>(٤)</sup>.

ولإجراء تحليل أدق لتنوع الثقافة العربية، يشار إلى أن الثقافة العامة تشمل في الواقع ثلاثة أنواع محددة من الثقافات الخاصة وهي:

١. الثقافات السائدة، وهي ثقافة النظام العام والمؤسسات والطبقات والعائلات الحاكمة، وهي الثقافة العامة المشتركة الأكثر انتشاراً.

(١) صالح ذياب الهندي، دراسات في الثقافة الإسلامية، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٢م، ص ١٣.

(٢) ناديا الشريف، أضواء على الثقافة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م، ص ١٤.

(٣) عبد الغني عبد الغفور، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣.

(٤) حسام الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

٢. الثقافات الفرعية، وهي ثقافة خاصة ضمن الثقافات العامة، وتشمل في المجتمع العربي بشكل خاص: البداوة، والفلاحة، وثقافات الأقليات والجماعات الإقليمية.

٣. الثقافة المضادة التي تتناقض مع الثقافة السائدة، وتدخل في صراع حاد معها، وتتمثل باتجاهات الرفض المنتشرة في أوساط المثقفين المبدعين.

وهكذا يلاحظ أن هناك ثقافة عربية عامة مشتركة، إلا أن هذه الثقافة هي ثقافة متنوعة تتصارع في إطارها العام الثقافة السائدة والثقافات الفرعية والثقافات المضادة التحريرية<sup>(١)</sup>.

وتتصل الثقافة في الوطن العربي في المرحلة الراهنة بخلق واقع اجتماعي معين لم يوجد بعد، ومن هنا تتضح أهمية الثقافة في حياتنا المعاصرة.

#### المطلب الرابع: التواصل والاتصالات:

تعتبر الاتصالات بين البلدان العربية هزيلة للغاية، الأمر الذي يحد من إمكانيات الوحدة بين الأمة العربية. وعلى الرغم من أن مقومات الوحدة بين الأقطار العربية متوافرة، مثل: الامتداد الجغرافي، واللغة العربية المشتركة، والدين، والجنس، والعادات والتقاليد... الخ، إلا أن الملاحظ أن هذه القواسم المشتركة زادت الأمة ابتعاداً عن بعضها بدلاً من أن تقربها، فأصبحت عوامل التجزئة أكبر وأعمق من عوامل الوحدة. وتوضيحاً لذلك يشار إلى أن لكل قطر عربي مؤسساته الإعلامية التي تعمق التجزئة وتعمق القطرية، ولكل دولة نظامها التربوي وتوجهاتها السياسية والاقتصادية. كما أن التبادل الثقافي بين الأقطار العربية محدود جداً. هذا بالإضافة إلى أن التبادل التجاري بين الدول العربية محدود جداً أيضاً، ولا تكاد تصل التجارة البينية بين الأقطار العربية إلى ١٠% بينما نراها مع العالم الخارجي تصل إلى ٩٠%. وهناك أيضاً غياب للمنافع المشتركة الاقتصادية منها أن التنقل بين الأقطار العربية محدود بسبب معوقاته الكثيرة، بينما هي

(١) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ٥٣-٥٤.

مفتوحة مع العالم الخارجي. وفي الوقت الحاضر نرى أن تعميق الإقليمية والقارية بين الدول العربية هو السائد، ويكاد الاتصال والتواصل بين أبناء هذه الأمة يكون معدوماً، ولولا عصر الفضاء والانفتاح عبر الأقمار الصناعية لكان العربي لا يعرف عن أخيه العربي. ورغم هذا الانفتاح الهائل عبر وسائل الاتصال، إلا أن هناك حواجز تبني.

واستسلم العرب في العصر الحديث للقطعية الجغرافية فيما بينهم، وما لم يتم إلغاء الفواصل الصحراوية وتوصيلها بطرق النقل الحديثة وفتح الحدود العربية في سوق عربية مشتركة فإن الوحدة العربية الطبيعية للوطن العربي ستبقى غير مستثمرة، بل لا يمكن الحديث عنها كوحدة طبيعية.

### المطلب الخامس: التكامل الاقتصادي والتوحد السياسي:

#### أولاً: التكامل الاقتصادي:

تتحكم الموارد الاقتصادية - إلى حد بعيد - في سياسات الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي، فشرعية النظام السياسي في الداخل تتوقف على قدرته على استيعاب مطالب القوى والفئات الاجتماعية المختلفة حيث تعرف السياسية بأنها التخصيص السلطوي للقيم السياسية والاقتصادية.

ويتميز الوطن العربي بغنى كبير في موارده الاقتصادية، فهناك الرقعة المتسعة التي تقدر بعشر الياسة، وهناك الموارد البشرية الضخمة، والاحتياطات الضخمة من النفط الخام، والغاز الطبيعي، والرصيد الهائل من الطاقة الشمسية وغير ذلك من ثروات<sup>(١)</sup>.

وعامل التكامل الاقتصادي لم يلق الاهتمام الذي يستحقه إلا مؤخراً من حيث تأثيره في الهوية العربية. وهناك من اهتموا بهذا العامل كعامل توحيد، ومنهم قسطنطين زريق الذي قال: "إن وجهة التطور الإنساني هي إلى مجتمعات أوسع فأوسع، لا إلى مجتمعات

(١) خير الدين حسيب مشرف، مستقبل الاحتياطات العربية المؤكدة من الثروات المعدنية، مستقبل الأمة العربية التحديات - الخيارات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م، ص ٢٦٤.

ثانيا: التوحد السياسي:

تتسم الخارطة السياسية لأقطار الوطن العربي بالتباين في الموقف والخلافات، فعلى الرغم من أن العرب كانوا كيانا سياسيا واحدا، إلا أنهم في الوقت الحاضر ومنذ فترة ليست بالقصيرة لم يعودوا كذلك بل تعمقت القطرية على حساب الأمة الواحدة.

وإذا نظرنا إلى مستقبل النظام العربي في الوقت الحالي لا بد من الإشارة إلى ثلاث ملاحظات هي:

١. يتميز النظام العربي عن الأنظمة الإقليمية المشابهة أو الأنظمة الإقليمية الأخرى في العالم بأنه نظام مرقع من مستويين من التفاعلات: الأول: مستوى الدولة (State System)، أي النظام على مستوى الدولة. الثاني: مستوى نظام الجماعة (Community System)، ومصدره أحيانا تفاعلات سلبية وأحيانا أخرى تفاعلات إيجابية.

٢. يبدو النظام العربي - بالمقارنة مع الأنظمة الإقليمية الأخرى - من أكثر الأنظمة اختراقا من الخارج أو تدويلا من الخارج. وهو بحاجة إلى إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية بشكل مباشر أو غير مباشر. وليس هناك من نظام إقليمي آخر مخترق كالنظام العربي.

٣. إن النظام العربي اليوم يعيش مرحلة اللانظام (Disorder) أي الفوضى والتفكك والتهميش. ونحن اليوم أشبه بملعب استراتيجي للآخرين منا بملعب يمتلك الحد الأدنى لإمكانات القيام باللعب أو ما يسمى (Actors Capability)<sup>(١)</sup>.

وعلى ضوء الاستراتيجيات الكونية التي تستهدف السيطرة على مقدرات وثروات المنطقة، هل يمكن بناء نظام عربي مدرك لمصالح الأمة العربية وتطلعاتها. لقد أصبح في حكم المؤكد وعلى ضوء ومعطيات العصر الراهن استحالة قيام عملية تنمية شاملة

(١) ناصف حتى، مستقبل النظام العربي في ضوء التطورات العالمية والإقليمية، محاضرة أقيمت بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٦م، مؤسسة شومان - عمان - الأردن، ١٩٩٩م، ص ١٥٩-١٦١.

بمنظور قطري ضيق، ولكي يدخل العرب القرن الحادي والعشرين لا بد من امتلاكهم عناصر أساسية ووسائل استراتيجية، وأهم هذه العناصر:

١. أن تملك الأمة العربية ثرواتها المتاحة بيدها في الأرض العربية لتوظف في خدمة الإنسان.
٢. أن توضع الثروات العربية في خدمة العلم والتقدم التكنولوجي وامتلاك ناصيته في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية.
٣. أن يدرك النظام العربي والأمة العربية بقواها السياسية والاجتماعية أن الصراع مع الصهيونية لم ينته عند حدود توقيع الاتفاقيات، فلا زال الصراع قائماً.
٤. الانتقال نحو تعزيز وتكاتف الجهود والطاقات، والتنسيق فيما بين الدول العربية، ودعم أي مبادرة تؤدي إلى حالة تماسك عربي لمواجهة الاستراتيجيات المضادة.

إن الإحاطة بهذه العناصر وتحقيقها ينقل الأمة العربية من حال السياسات المبعثرة إلى حال السياسة الهادفة الواحدة الموحدة، ولن يتم ذلك الا من خلال تمتع الإنسان العربي بحالة ذهنية إبداعية إنتاجية ثقافية، أساسها الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

ويشير بعض الباحثين إلى أن هناك تسعة مستجدات إقليمية ودولية تواجه أقطار الوطن العربي منفردة أو مشتركة، وهي:

١. التدهور الحاد في مستوى العلاقات بين الكثير من الأقطار العربية بعد حرب الخليج، وأدى ذلك إلى ظهور مزيد من الفرقة والتنافر بين أفراد الشعب العربي الواحد، مما زاد في تعميق الخلافات بين الأقطار العربية.

(١) ماهر الطاهر، النظام الإقليمي العربي في مواجهة الاستراتيجيات المضادة، العولمة، القاهرة، مركز البحوث العربية، ندوة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م، ص ١٤٩-١٥٢.

٢. دخول الأقطار العربية المتاخمة لإسرائيل في عملية السلام بمشاركة دولية وعربية، وجاءت هذه المسارات بطريقة قطرية منفردة بين إسرائيل وكل قطر عربي.
٣. كان الغرض الرئيس من مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولا يزال يكمن في تسهيل عملية السلام الملازم لإسرائيل، وتنمية دورها ونفوذها.
٤. مشروع الشراكة الأوروبية - العربية الذي يهدف إلى إبرام اتفاق اقتصادي وسياسي وثقافي بين مجموعة دول الاتحاد الأوروبي من جهة وبين كل دولة عربية متوسطة منفردة، وهذه الشراكة لا تعتبر متوازنة.
٥. ثم جاء موضوع العولمة وما له من جوانب اقتصادية وتقنية ومعلوماتية تؤثر في مسيرة التعاون داخل أقطار الوطن العربي فيما بينها، فالتحرر في انتقال السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود السياسية من شأنه أن يزيد من قوة الدول المتقدمة بقدر ما يزيد من ضعف الدول النامية المتخلفة.
٦. نظام تحرير التجارة الخارجية وحرية المنشأ على نطاق عالمي ضمن منظمة التجارة العالمية والحد من قدرة الدول على التحكم في سياستها الداخلية بالنسبة لحماية أسواقها من المنافسة الدولية.
٧. مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى جعل اقتصاديات الأقطار النامية تعتمد على القطاع الخاص وقوة السوق، وهذا له محاذيره، ويحتاج إلى إصلاحات جذرية في كل من القطاع العام والخاص والتربية العامة لزيادة الوعي بين الأوساط الشعبية<sup>(١)</sup>.
٨. التوجه العالمي لإحداث إصلاحات سياسية تهدف إلى الحد من الحكم الفردي، وزيادة المشاركة الشعبية في الحكم والإدارة، وتهدف إلى الحد من عوامل الفساد والتسلط في الحكم مع زيادة الاهتمام بحقوق

(١) علي أحمد عتيقة، الوطن العربي والمستجدات الإقليمية والدولية، محاضرة أقيمت في ٢٠/١٠/١٩٩٧م، مؤسسة شومان، الأردن، عمان، ١٩٩٩م، ص ١٩٣-١٩٨.

الإنسان، وهذا سيكون له تأثير مباشر على التطورات السياسية ونظم الحكم في الوطن العربي.

٩. ظهور نظام عالمي جديد يعتمد على قوة عظمى واحدة في الوقت الحاضر مما يساعد على فقدان التوازن السياسي، ويحد من قدرة الدول الصغيرة على التحرك والمناورة في سياستها وعلاقاتها الخارجية، ولهذا المستجد العالمي آثاره المباشرة على مكانة الدول العربية وقدرتها على التحرك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية<sup>(١)</sup>.

ولا شك في أن العالم العربي يواجه تحديات كبيرة سواء أكانت هذه التحديات سياسية أم اقتصادية أم ثقافية، وهذه التحديات ليست بجديدة على هذا الوطن، وقد واجهتها الأمة منذ بدايات تكونها، وما تزال تواجهها بدءاً من الهيمنة العثمانية التي يعتبر البعض أنها كانت حماية ضمن المشروع الإسلامي، ثم حملات نابليون وتوالي الغزاة والمستعمرين: الهولندي والبرتغالي والفرنسي والإسباني والإنجليزي ثم الأمريكي.

لقد تم تقسيم الوطن العربي بين هؤلاء، ثم زرع جسم غريب داخل جسد هذه الأمة لكي يظل ينخر فيه، ويستنزف مقدراتها. وتوالي الانقسام وتعمقت القطرية في نفسية المواطن العربي، فأصبح الإنسان العربي يفتخر بقطريته على حساب أمته وقوميته العربية. ويزداد تشرذم هذه الأمة عمقا في الوقت الذي تزداد فيه جراحها ونزفها.

(١) علي عتيقة، مرجع سابق، ص ١٩٩.

## المبحث الثاني أثر العولمة على العالم العربي

عندما بدأ التخلف يطرق أبواب العالم العربي لجملة من الظروف لا مجال لذكرها هنا<sup>(١)</sup>، أخذت موازين القوى تميل لمصلحة الغرب وفي مقدمته الدول الأوروبية، وذلك قبل أن تستلم زمام قيادة الغرب الولايات المتحدة. ثم تقدمت المصلحة الأمريكية بعد الحرب الكونية الثانية مباشرة، وبدأت الولايات المتحدة بعد تسلمها قيادة النظام الدولي الجديد باختراق الوطن العربي، وترتيب البيت العربي بالنسق الذي يلبي متطلبات الحاجة الأمريكية، ويحقق مصالحها، وفي مقدمة هذه المصالح استغلال الموارد الطبيعية، وتوفير المواد الخام لصناعاتها وكذلك الأيدي العاملة التكميلية، وتأمين سوق مفتوحة لبضائعها، وهذا يتطلب من الغرب إيجاد التواصل وإنشاء علاقة مستقرة ظاهرها الود والتفاهم، وأساسها تطوير السبل الكفيلة بدعم البرامج التي تصبغ الوطن العربي بطابع الحضارة الغربية، أي تعميم ما هو غربي على ما هو عربي، وما أقصده بهذا التعميم الغربي هو العولمة.

وللعولمة آثار إيجابية وسلبية، ليس على العالم العربي فحسب، وإنما على أقطار العالم ككل. وفيما يتعلق بالعالم العربي سنتناول فيما يلي الآثار التي ستلقيها العولمة عليه في محاولة لتوضيح ما إذا كان سيتأثر بمظاهر العولمة تأثراً تلقائياً دونما تفاعل معها، أم أنه سيحاول تكييفها بما يلائم أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. هذه

(١) التخلف هو أيديولوجيا استعمارية اتبعتها الغرب منذ مطلع القرن الماضي في الوطن العربي، ففي عام ١٩٠٥ عقد مؤتمر لندن بدعوة من السير هنري كامبل بنرمان - رئيس وزراء بريطانيا آنذاك - لكل الدول الاستعمارية وهي: (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا)، وقد بعثت هذه الدول بكبار علمائها من مختلف التخصصات من أجل الحفاظ على شمس الحضارة الغربية من الأفول، وجاءت توصيات المؤتمر على النحو التالي: تجزئة المنطقة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج، والعمل على تجهيل وتأخير هذه المنطقة لإبقائها على قدر كبير من التخلف، وزرع إسرائيل فيها لتفصل آسيا العربية عن إفريقيا العربية. للمزيد انظر: محمد عوض الهزايمة، الأيديولوجيا والسياسة الخارجية (دراسة مقارنة)، الجامعة التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٦م، ص ٨٦-٨٧.



الأوضاع التي يشكل كل منها بعدا مهما، ومحورا أساسيا لا بد من تناوله في هذا الإطار، ولكن بعد التذكير بما سبقت الإشارة إليه من أن هناك مدرستين تؤيد أولهما فكرة العولمة والاندماج فيها مهما كانت آثارها ومظاهرها. وترفض الثانية فكرة العولمة مهما كانت إيجابياتها على هذه الأمة، لأنها وليدة فكر ليبرالي غربي. وتحقيقا لأهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول: العولمة وتأثيرها السياسي على الأمة العربية.

المطلب الثاني: العولمة والبنية الاجتماعية العربية.

المطلب الثالث: العولمة والاقتصاد العربي.

المطلب الرابع: العولمة والثقافة العربية.

## المطلب الأول: العولمة وتأثيرها السياسي على الأمة العربية:

يشير بعض الباحثين إلى أن العولمة في بعدها السياسي تعد شكلا من أشكال الهيمنة السياسية بعد انهيار أحد المعسكرين، وانفراد المعسكر الآخر بالسيطرة على العالم، فباسم العولمة تمحى الإرادة الوطنية المستقلة للدول والشعوب، والاستقرار السياسي هو الضمان للعولمة حتى لا تأتي بقرار فوقي أو بانقلاب ثم يطيح بها انقلاب آخر، لذلك تتطلب قدرا كبيرا من الحرية والديمقراطية والتعددية الحزبية، فالحرية الاقتصادية تتطلب حرية سياسية<sup>(١)</sup>.

والبعد السياسي يمثل أهم ركائز العولمة، وحتى نستطيع قياس مدى تأثير العولمة من خلال هذا البعد على أمتنا العربية وعالمنا العربي علينا أن نركز على الجانب السيادي، أي تأثير العولمة على سيادة الدولة العربية الوطنية.

فللعولمة تأثير بالغ الخطورة على الجانب السيادي الوطني لكل من الدول العربية، ويتضح ذلك مما يلي:

١. تعمقت القطرية بين الدول العربية.
٢. أصبح الحديث يأخذ الصيغة الفردية وليس الجماعية في القضايا القومية.
٣. عمقت القطرية الفردية، أي أن الفرد العربي أصبح يدافع عن قطريته.
٤. غابت القضايا القومية التي تمس الأمة.
٥. ساهمت التسوية السلمية في تبيد الهاجس القومي والشعور الوطني الفردي المصاحب للقضية المركزية العربية (القضية الفلسطينية).
٦. تفاوتت مستويات التنمية بين الأقطار العربية.
٧. تفاوتت مستويات التعليم.
٨. تفاوتت مستويات الدخول بين الأقطار العربية.
٩. اختلفت أنواع المستعمر الذي مر على هذه الأمة.

(١) حسن حنفي بالاشتراك مع صادق العظم، ما العولمة، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٩م، ص ٢٣-٢٤.

وهذه الحقائق وغيرها ساهمت مساهمة سلبية في تعميق الخلافات بين الأقطار العربية، ولم ينجح أي مظهر من مظاهر التقارب أو المحاولات لتقريب وجهات النظر مما سهل على العولمة الاختراقات والتأثيرات، وبالتالي فإن هذه الأمة أصبحت انقيادها سهلا لأي مؤثر خارجي قادم.

وفيما يتعلق بتأثير العولمة على سيادة الدول يمكن القول أن قدرات هذه الدول على ممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها تتناقص تدريجيا وبدرجات متفاوتة. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصالات والمعلومات والإعلام حدثت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا، ولذلك فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي بدأت تتغير في ظل تحولات عملية العولمة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، وتعتبر دول العالم الثالث في معظمها هي الأكثر تأثرا بهذه التحولات وذلك نظرا لاعتبارات عدة منها ضعف وهشاشة أجهزة الدولة، وعدم رسوخ مؤسساتها في عديد من الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص أو ناكل قدرات الدولة على التصدي لها، ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجية للعديد من الدول، وضعف إمكانيات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها. وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها<sup>(١)</sup>.

وتوفر العولمة فرصا لقوى سياسية واقتصادية خارجية لممارسة أنشطة تشكل إخلالا بالاستقلال الوطني، ومن المعلوم أيضا أن شعارات العولمة تنطوي ضمنا على ما يشكل انتهاكا لسيادة الدولة لأنها توفر الفرصة لمزيد من النشاط الاقتصادي والرأسمالي. ويمكن القول أن العولمة تحمل معنى شل الدولة الوطنية وتفتيت العالم، وذلك لإتاحة المجال لشبكات الرأسمالية الجديدة والشركات المتعددة الجنسية من الهيمنة على الدولة<sup>(٢)</sup>.

(١) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢) عبد الغني عبد الغفور، مرجع سابق، ص ١٥-١٨.

ولعل أبرز مظاهر أزمة الدولة النقص التدريجي في مجال ممارستها لسيادتها، هذا النقص الذي وصل إلى ذروته في الوقت الراهن بظهور حق التدخل إما لأسباب إنسانية كما حدث في الصومال، أو لأسباب سياسية كما حدث في العراق<sup>(١)</sup>.

وهناك من يعترض على فكرة تلاشي سيادة الدولة وذلك للأسباب التالية:

١. ما تزال الدولة تقوم بدور كبير في الاقتصاديات القومية عدا أدوارها الأخرى.
٢. إن ما يسمى العولمة الحالية بحسب التعريف مبالغ فيه، فدرجة شمولية العولمة محدودة جداً، فالغالبية الكبرى من الشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية إذ إن القيمة المضافة التي تبلغ حوالي ٧٠% إلى ٧٥% من إنتاجها العالمي تتم في موطنها الأصلي، وكذلك بالنسبة لانتقال قوة العمل البشري، وعولمة رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً<sup>(٢)</sup>.

ووجهة النظر هذه تؤكد على أن دور الدولة سيظل قويا، بل إن العولمة والشركات متعددة الجنسية وغيرها تدعم دور الدولة القوي لأن ذلك يحفظ مصالحها، بل يعزز قوتها واستثماراتها في الدول، وتحاول تقوية الدول من خلال إعداد كوادر مرتبطة بها مصلحياً، وقد تصل بهذه الكوادر إلى أعلى القيادات سواء في الجهاز التنفيذي أم التشريعي أم غيره.

ويؤكد أصحاب وجهة النظر هذه أن الدولة التي تتأثر بظاهرة العولمة هي الدولة الرخوية الضعيفة، وهناك عدد كبير من الدول الرخوية في عالمنا العربي.

وتعني العولمة في المنظور السياسي أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي إذ توجد بجانبها هيئات ومنظمات وجماعات. ومبدأ السيادة يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها، فالعولمة نظام يقفز

(١) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٨م، ص ١٢٣.

(٢) محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ٤١٧-٤٢٠.

على الدولة والأمة وبالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن<sup>(١)</sup>.

وما يمكن استنتاجه مما تقدم هو أن للعولمة أثرا كبيرا على سيادة الدول وخاصة تلك الدول المفككة والضعيفة اقتصاديا، والتي تعتمد اعتمادا مباشرا على المعونات الخارجية أي الدول الرخوة، أو التي تسير في فلك النظام الرأسمالي الغربي، وهذه بلا شك سيكون التأثير عليها أقوى.

ومن قضايا العالم العربي التي تأثرت بالعولمة سلبيا:

١. قضية التسوية أو عملية السلام مع إسرائيل، فمما لا شك فيه أن العالم العربي قبل السير في العملية السلمية مكرها، وتحت ضغط وإحاح القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا بحد ذاته يعتبر انتقاصا من حقوق الدول وسيادتها.

لقد كان تصريح وزير الخارجية الأمريكي / جيمس بيكر في مؤتمر مدريد ١٩٩١م يغني عن أي مدلولات أخرى عندما يدعو لهذا الاجتماع ويقول لن نقبل عذرا من أحد، وعلى الجميع المشاركة والحضور، مما جعل الكل يسارع ويبارك ويشارك في الاجتماع المذكور الذي تمخضت عنه فيما بعد جميع الاتفاقيات ومشاريع التسوية بين العرب وإسرائيل، ورفعت أعلام إسرائيل في أغلب العواصم العربية... وهذا أفضل مثال على مدى ما وصلت إليه العولمة بقيادة الراعي الأكبر الولايات المتحدة صاحبة العولمة. ولكن هل العرب مقتنعون بما وصلت إليه مسيرة السلام مع إسرائيل أم أن هذا جاء رغم إرادتهم؟

٢. ظهور نظام عالمي جديد يعتمد على قوة عظمى واحدة في الوقت الحاضر يساعد على فقدان التوازن السياسي في العالم، ويعتبر هذا

(١) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر - العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح - الديمقراطية - وثقافة القيم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م، ص ١٤٧.

المستجد من أهم المتغيرات التي حدثت في أواخر القرن الماضي. ولهذا المستجد العالمي آثاره المباشرة على الدول العربية وقدرتها على التحرك للتعامل مع القضية الفلسطينية، وهذا بطبيعة الحال أحد إفرازات العولمة.

٣. مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يكمن في تسهيل عملية السلام الملازم لإسرائيل، والمؤدي إلى تنمية دورها ونفوذها في المنطقة.

٤. التدهور الحاد في العلاقات العربية - العربية، وهذا بالطبع تولد منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فظهر مزيد من الفرقة والانقسام والتناحر بين أفراد الشعب العربي في كل الأقطار العربية<sup>(١)</sup>.

هذه وغيرها من المؤثرات اعتبرت إنتاجاً للفكر الليبرالي المعولم، وستوضح تلك المؤثرات أكثر في الجوانب الديمقراطية وحقوق الإنسان والجانب الاقتصادي والثقافي، لأن القضايا في هذا التأثير متشابهة ومتراصة ولا يمكن فصلها عن بعضها.

### المطلب الثاني: العولمة والبنية الاجتماعية العربية:

#### أولاً: تأثير العولمة في مجال الديمقراطية:

لظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة تأثيراتها القائمة على طبيعة العلاقات بين الدولة ومجتمعها المدني وبخاصة في العالم الثالث، ذلك أن تنظيمات ما يعرف المجتمع المدني في العالم المذكور كالأحزاب السياسية والنقابات تتصف بالضعف والهشاشة. وثمة اتجاه عام يرى أن بعض متغيرات عملية العولمة سيؤدي إلى تقوية المجتمع المدني، وإعادة صياغة علاقته بالدولة في العديد من أقطار العالم الثالث، فعملية التحول الديمقراطي التي تعيشها دول عديدة من دول العالم الثالث تتجه منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي إلى إحياء المجتمع المدني، وإعادة صياغة علاقته بجهاز الدولة<sup>(٢)</sup>.

(١) علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٧.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٩٨-٢٠٠.

أما الديمقراطية فليست فكرة جديدة، إذ ابتكرتها اليونان كفلسفة ونظام حكم، ثم جدد الفكر الغربي النظر فيها، ووضعت لها مبادئ وقيم ومؤسسات في إطار الدولة الوطنية الحديثة. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة عودة واسعة إلى المسألة الديمقراطية. ومع الاتجاه نحو العولمة تجدد النقاش في مسألة الديمقراطية بسبب الأوضاع التي أخذت تخلفها العولمة، فالفكر العربي منذ القرن الماضي يفكر في تحولات صنعها الغير، وشتان ما بين فكر وتحولات يصنعها المجتمع وبين فكر وتحولات يمارسها وهي من صنع غيره<sup>(١)</sup>.

والمجتمع المدني ربما لم يكن المستفيد الأكبر من الذي نسميه التحول الديمقراطي، أو الأحزاب السياسية، وإنما كان ذلك المستفيد هو العمل الأهلي العربي (N.G.O)، فبلادنا العربية في السنوات العشر الأخيرة شهدت ثورة صامتة في مجال العمل الأهلي، وبخاصة في مجالات المرأة، والمساعدات القانونية، وحقوق الإنسان، والبيئة، حيث أقامت هذه المنظمات شبكات إقليمية<sup>(٢)</sup>.

ومن مظاهر العولمة انتشار مجموعة من الأفكار الداعية إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويشر البعض بأن هذه هي القيم الجديدة التي ستسود في العالم ويحترمها الجميع، والملاحظ هو ذلك الارتباط الوثيق بين هذه الدعوة للأفكار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبين الدعوة إلى تبني اقتصاد السوق وتبني الليبرالية الاقتصادية، واعتبار أن هناك تزاوجاً بين الديمقراطية واقتصاد السوق الرأسمالي وهذا ما يعنيه البعض أحياناً حين يشير إلى وجود عولمة ثقافية، وعولمة سياسية، وبروز لثقافة سياسية عالمية<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية حق وليست منحة، إلا أن الديمقراطية تقف عند أبواب العالم العربي غير قادرة على دخولها، مع أن بناء النظام الديمقراطي الحقيقي هو

(١) علي أومليل، مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية الديمقراطية، منتدى الفكر العربي، الأردن، عمان ١٩٩٨م، ص ٢٣-٢٥.

(٢) علي الدين هلال، المجتمع العربي والتعددية السياسية، محاضرة أقيمت في منتدى شومان ١٩٩٨/٩/١٦م، منتدى شومان ١٩٩٩م، ص ٦٢-٦٢.

(٣) إبراهيم العيسوي، العولمة والتنمية العربية، محاضرة أقيمت بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٤ في منتدى شومان، عمان، ١٩٩٩م، ص ٨٢.

طريق العرب، وأنهم يجب أن يسارعوا إلى تشييد هذا البناء. فالعالم الديمقراطي ينتقل من ديمقراطية التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة، أما العرب فلم يصلوا بعد إلى ديمقراطية التمثيل، ويجب أن نبدأ ببناء مؤسسات المجتمع المدني، وترسيخ مبدأ فصل السلطات. ويجب أن تتكامل هذه البداية مع تحقيق مبادئ سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، والتعددية السياسية، وتوسيع قاعدة صناعة القرار<sup>(١)</sup>.

إن الضخ العولمي باستخدام الأدوات الاتصالية كافة تجاه ما يسمى الديمقراطية، وخاصة تجاه دول العالم الثالث والعالم العربي بشكل خاص كان له أثر إيجابي لا يمكن إنكاره، إذ يلاحظ أن بعض الدول العربية المنغلقة نسبياً والتي ترفض فكرة المشاركة الشعبية ومبدأ الديمقراطية تفتح آفاقاً جديدة على المشاركة. ومع اختلاف الصيغ والأنماط والأسماء تعتبر هذه الخطوة على الطريق وإن كانت متأخرة، وجاءت بدافع خارجي، وهذا الأسلوب لا شك في أنه سيتطور مع تطور المجتمعات العربية وتقبل الأنظمة فيها، وتنمية النخب على الممارسات الصحيحة. وهذه الظواهر الديمقراطية التي بدأت تظهر في العالم العربي إنما هي وليدة التأثيرات الخارجية، والسؤال الذي يطرح نفسه: أي نوع من تلك الديمقراطيات يتناسب ومتطلبات الليبرالية الغربية؟

وتستخدم العولمة ممثلة في مؤسساتها التي تدعم توجهاتها - تستخدم تلك المؤسسات المؤثرة كأداة ضغط على الدول الضعيفة والمحتاجة لتنفيذ رغباتها كافة، حتى وإن كانت غير قادرة على أدائها. ومن تلك المؤسسات المؤثرة على سبيل المثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية، وهي الآن تستخدم منظمة التجارة العالمية للضغط على الدول في سبيل ما يسمى تحقيق الديمقراطية - تلك الديمقراطية التي تحافظ على مكتسبات الغرب، وتمكن تلك المؤسسات من ممارسة نفوذها على الدول، وخاصة الجوانب الاقتصادية المهمة. فكثيراً ما ترضخ تلك الدول لمتطلبات ورغبات المؤسسات الدولية الذراع الأيمن للعولمة. وهذه الأنظمة لم تكن أساساً مهيأة لاستقبال الجديد، ولم تعد النخب فيها مثلاً تتقبل المفاهيم الليبرالية الغربية التي تؤدي إلى حدوث خلل في توازن النظام في تلك الدول وتتسبب إما في انهيارها أو في حدوث اضطرابات فيها تدخلها في

(١) طاهر المصري، نحو بناء نظام عربي جديد في عالم متغير، محاضرة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٩٨م في

منتدى شومان، عمان ١٩٩٩م، ص ١٨٩.



نفق مظلم، وتبقى تحت رحمة الغرب وعولمته، وتزداد المديونية ومن ثم البطالة، ويزداد الفساد المالي والإداري، ويزداد التخبط.

ثانيا: تأثير العولمة في مجال حقوق الإنسان العربي والحريات العامة:

يحتم واقع حقوق الإنسان العربي التي يفترض أنها محفوظة منذ إعلان حقوق الإنسان عام ١٩٤٥م، كما يحتم تأثير العولمة في هذا المجال طرح تساؤلات عديدة، فأى حقوق تتحدث عنها المجتمعات الليبرالية الغربية؟ هل هي دعمهم لإسرائيل ضد حقوق الإنسان العربي؟ أم حصارهم للشعب العراقي منذ عشر سنوات؟ أم دعمهم للأنظمة الفاشية مثل نظام بينوشيه في تشيلي؟ هل هذا هو المفهوم الذي يريد الغرب وتريده العولمة؟

إن صعوبة التعامل مع موضوع حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمي بصدده، وذلك لارتباطه بمسألة السيادة بغض النظر عن دول قوية مثل الصين، جعلت بعض الدول المستضعفة مثل السودان تحظر دخول مبعوث الأمم المتحدة للتحري عن بعض الانتهاكات. وقد كشف تقرير أمنستي انترناشيونال في أكتوبر ١٩٩٨م تورط أمريكا نفسها في انتهاكات حقوق الإنسان المعتقلين من الرجال والنساء والسود وطالبي اللجوء السياسي.

وهذه الحقائق تقود إلى السؤال التالي: إذا ما صح أن العولمة تحتم على الدولة القومية التخلي عن جزء من سيادتها لمواكبة روح العصر فإلى أي مدى تؤثر هذه العملية في حقوق الإنسان. لو أخذنا نوعا آخر من سياسة القوة العظمى المتمثلة في فرض العقوبات الاقتصادية لاستنتجنا تعارضها الواضح مع حقوق الإنسان بغض النظر عن الحكم السائد عسكريا كان أم ديمقراطيا، فالعقوبات الاقتصادية التي تفرضها أمريكا حاليا على كل من العراق والسودان وليبيا تضر بحقوق الإنسان في هذه الشعوب<sup>(١)</sup>.

(١) عبد الله عثمان القوم، مرجع سابق، ص ١٥٢-١٥٣.

يحاول الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فرض هيمنة أو وصاية على شعوب العالم، وتعتبر حقوق الإنسان من وجهة نظرهم مقدسة. ولكن الغرب في الوقت نفسه يصنف الناس، ويتعامل مع كل صنف من حيث الحقوق بطريقة مختلفة، أي أن معايير مزدوجة في هذا المجال.

فالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول التي تعد نفسها متحضرة تقوم بممارسات ضد بعض الأقليات العرقية أو الدينية، وتدعم بعضها الآخر. وفي الوقت الذي تغض النظر فيه عن الاضطهاد الذي تقوم به أنظمة معينة لها معها مصالح مشتركة تطلق العنان لمنظمة حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات المؤثرة ضد أنظمة أخرى لا تربطها معها مصالح... ويدخل ضمن هذا الإطار ما يقوم به الغرب من محاولات لإيجاد منظمات ترعى حقوق الإنسان في الدول العربية والعالم الثالث. وينفق الغرب ببذخ لتمويل جمعيات حقوق الإنسان في البلاد العربية وغيرها على أن يكون تفسير هذه الجمعيات لحقوق الإنسان هو المفهوم المقبول في الغرب، وهم يقدمون مفهومهم لحقوق الإنسان كما يقدمون مفهومهم للديمقراطية والحرية على أنها المفهوم الوحيد المقبول والصالح لكل زمان ومكان بينما هو مفهوم نسبي وخاص جدا<sup>(١)</sup>.

وقد استخدمت الليبرالية الغربية بمفهومها العولمي أدوات مهمة لفرض كثير من المفاهيم من وجهة نظر غربية مثل حقوق الإنسان من مفهوم غربي، وكذلك الديمقراطية على النمط الليبرالي الغربي. وخلق منظمات عابرة للقارات أو عابرة للحدود مثل منظمة أطباء بلا حدود وغيرها. كما استخدمت المساعدات الاقتصادية عن طريق المؤسسات الدولية لفرض هذه المفاهيم على الدول سواء أكانت مستعدة لها أو قابلة بها أم لا. وتكريسا لهذا الأمر تم استحداث منصب أمين عام مساعد في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان.

وقد كان للعالم العربي النصيب الأكبر من هذا المخطط، فقد استخدمت كثير من جمعيات حقوق الإنسان لتشهر بالعالم العربي، ولا شك في أن ذلك كان له أثر حسن على كثير من الأنظمة العربية فقد حسنت من أدائها ومعاملتها في السجون وغيرها، كما أنها أعطت مساحة من الحرية والشفافية لشعوبها، وهذا بحد ذاته مطلب مهم، وقد قبلت كثير

(١) جلال أمين، العرب في عصر العولمة وما بعد العولمة، نظرة في مستقبل العرب والعالم، منتدى

شومان، عمان، ٢٠٠٠م، (محاضرة)، ص ١١.

من الدول العربية بشروط المؤسسات الدولية في هذا الإطار، وبذلك انطبق القول (رب ضارة نافعة) على خطط العولمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان العربي في كثير من الدول العربية.

### المطلب الثالث: العولمة والاقتصاد العربي:

يلاحظ أن العمل العربي المشترك قديم جداً، وقد يكون سابقاً على غيره، لكن آليات تفعيله معطلة، وإذا أخذنا الجانب الاقتصادي في هذا العمل المشترك وجدنا أن إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تقرر منذ عام ١٩٦٤م، وتلت ذلك مشاريع عربية اقتصادية كثيرة. وقد هدفت اتفاقية الوحدة إلى تحقيق وحدة اقتصادية كاملة تضمن لرعايا الدول الموقعة عليها ما يلي على قدم المساواة:

١. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
٢. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
٣. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
٤. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
٥. حقوق التملك والوصية والإرث<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت الاتفاقية إلى كثير من الجوانب الإيجابية المهمة ولكنها لم تطبق بالكامل، بل لم يطبق ولا حتى ١٠% مما ورد فيها.

وهكذا فقد بدأ العمل العربي المشترك، وبالذات في المجال الاقتصادي، مبكراً جداً، ولكنه لم ير النور، ولم تطبق كل القرارات والاتفاقيات بين الدول العربية، إما نتيجة لخلافات عربية - عربية، أو لأن العالم العربي منشغل بقضايا أهم على الرغم من أن هذا الموضوع هو جوهر كل القضايا، وهو العامل الموحد لهذه الأمة. ويشار هنا إلى أن تجمعات اقتصادية ظهرت بعد المشاريع العربية وقطعت أشواطاً مهمة جداً في مجال التعاون الاقتصادي وتكاد تصل إلى الوحدة فيما بينها. فلماذا بقي العالم العربي مكانه؟؟

(١) إبراهيم عز الدين، محاضرة أقيمت في ١/٦/١٩٩٨م في منتدى شومان عن التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، عمان، ١٩٩٩م، ص ١٢.

وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي ظل هذه التطورات لم يعد الخيار بين العولمة والقطرية خياراً حقيقياً، بل تمت عولمة العوامل الاقتصادية الرئيسية في الوطن العربي منذ فترة<sup>(١)</sup>.

إن موضوع العولمة وما له من جوانب اقتصادية وتقنية ومعلوماتية تؤثر في مسيرة التعاون داخل أقطار الوطن العربي وفيما بينها، فالتحرر من انتقال السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود السياسية من شأنه أن يزيد من قوة الدول المتقدمة، بفضل قدرتها على اتخاذ القرار المؤثر على تحريك عوامل الإنتاج، وبفضل امتلاكها المقدر العلمية ووسائل المعلومات والخبرة التسويقية القادرة على إعطائها الميزة النسبية في النظام الاقتصادي الجديد المعتمد على العولمة واقتصاديات السوق، ويزيد التجمع الإقليمي القوي قدرة الدول المتقدمة على تحديد إطار العولمة الجديدة، وصنع أحداثها وتحركاتها الرئيسية<sup>(٢)</sup>.

وقد سبقت الإشارة إلى أن هناك مؤسسات دولية قوية أقامت الدول الغربية لفرض إرادتها وشروطها على الدول الضعيفة الصغيرة المتخلفة والعالم الثالث ومنه الدول العربية، وأهم تلك المؤسسات:

صندوق النقد الدولي

البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

وهذه المؤسسات أصبحت تلعب دوراً مهماً وحيوياً في فرض شروط العالم المتقدم على الوطن العربي، ومن ذلك شرط الإصلاحات الاقتصادية، فأى مساعدة تطلبها الدول العربية أو دول العالم الثالث لا تقدم لها إلا بعد أن تقوم بإصلاحات اقتصادية ترضى عنها تلك المؤسسات. ولا تقبل أيضاً عضوية أي دولة في منظمة التجارة العالمية ما لم تقدم هذه الدولة شهادة حسن سيرة وسلوك معتمدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشرط خضوع هذه الدول لكل شروط المؤسسات الدولية لتصبح تحت وصايتها. والجدير

(١) تيسير عبد الجابر، القطاع العام في الدول العربية والمتغيرات الاقتصادية والعالمية - الدور والتطلعات، منتدى الفكر العربي، منتدى شومان، الأردن، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٥٣-٥٤.

(٢) علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص ١٩٨.

بالذكر أن تحول القطاع العام إلى قطاع خاص (خدماتي) يحول الدولة إلى حارس لمصالح الدول الغربية.

ويلاحظ في هذا الإطار أن أهم مظاهر تغير دور القطاع العام في الدول العربية في عقد التسعينات جاء نتيجة للتطور الذي شهده العالم والمنطقة أو برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتفق على تنفيذها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونتيجة للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية، وهذه العوامل هي:

١. تخلي الدولة ولو تدريجياً عن أسلوب التدخل المباشر في إقامة المشروعات الإنتاجية (الاستيراد والتصدير)، وتركها للقطاع الخاص.
٢. تقوية دور الدولة في سن التشريعات الاقتصادية وتحديثها بما يتناسب مع المعايير الدولية.
٣. عدم الاستمرار في تضخيم جهاز القطاع العام عن طريق توظيف أعداد متزايدة من الموظفين، والاعتماد بدلاً من ذلك على القطاع الخاص.
٤. خصخصة المشاريع الإنتاجية التي تمتلك الحكومة كل رأسمالها أو جزءاً منه لمستثمرين محليين أو أجانب.
٥. تنفيذ مشاريع البنية التحتية بوساطة القطاع الخاص المحلي والأجنبي على أساس (BOT) مثل الطرق والموانئ ومحطات توليد الكهرباء.
٦. تحويل المؤسسات العامة إلى شركات عامة مملوكة بالكامل للحكومة، وتدار على أسس تجارية تمهيداً لخصخصتها.
٧. ابتعاد الدولة عن مفهوم دولة الرفاه التي كانت إمكاناتها المالية كافية لتوفير خدمات التعليم والصحة والمرافق الأخرى مجاناً أو بأسعار مدعومة.
٨. تركيز المعونة والدعم على الفئات الفقيرة والأقل إمكانية في المجتمع، وترشيد الموارد المخصصة لها.
٩. التزام الدول باتباع سياسات اقتصادية كلية تحقق أساسيات مناسبة مثل معدل نمو الناتج الإجمالي<sup>(١)</sup>.

(١) تيسير عبد الجابر، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٩.

ويقبل العالم الثالث بما في ذلك العالم العربي كل ما يعرض عليه تحت ذريعة الإصلاحات الاقتصادية لقبوله في المجتمع الدولي ومنظّماته العولمية ستترتب عليه آثار مهمة:

١. ففي مجال البطالة سيرث العالم العربي جيوشا من البطالة نتيجة الخصخصة المفروضة عليه، إذ يترتب عليه تسريح أعداد هائلة أثناء تحويل القطاع العام إلى الخاص... وهؤلاء العاطلون سيشكلون أعباء مادية وأمنية، فمن الناحية المادية ستنتشر البطالة، ومن الناحية الأمنية سينتشر تعاطي المخدرات ويحول هذه الدول إلى سوق لترويج هذا المنتج. كما سنقل فرص التعليم، فلماذا يتعلم؟
٢. وفي مجال الجريمة: ستزيد الجريمة نتيجة أوضاع تفرضها أنماط وقيم وافدة.
٣. وفي مجال الشراكة الاستراتيجية: سيكون مطلوبا أثناء الخصخصة إيجاد شريك استراتيجي، وهذا الشريك سيكون هو المحرك الأساسي والمتحكم في الاقتصاد الوطني.
٤. خصخصة التعليم العالي.
٥. الاختراقات الأمنية.
٦. ربط العالم العربي خارجيا بالعالم الدولي، أي بالعولمة العالمية على حساب أمته العربية، وفصله عن قضاياها القومية.
٧. سيواجه العالم العربي زيادة كبيرة في مجال الفقر نتيجة العولمة والخصخصة.

#### المطلب الرابع: العولمة والثقافة العربية:

انتشرت العولمة وتوسعت وعمت الدنيا بوساطة وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، وقربت العالم من بعضه، وجعلته صغيرا جدا. ولهذه العولمة تأثير على العالم العربي في الجانب الثقافي لا يقل عن تأثيرها في الجوانب الأخرى.

فالعولمة تفرض على الثقافة العربية تحديات غير مسبقة تدفعها إلى أن تعيد تأمل إمكاناتها، لاكتشاف مدى قدرتها على الحركة في عالم ليس من صنعها، ولا تملك سوى مواجهته بكل تناقضاته المفروضة عليها والمؤثرة فيها، دافعها إلى ذلك حرصها على الوجود الفعال في هذا العالم الذي يجاور ما بين أقصى مظاهر التقدم وأقصى مظاهر التخلف. وتتراوح الأفكار العربية بين أولئك الرافضين الذين يدقون ناقوس الخطر وما يتضمنه ذلك من محاولات الانكفاء الذاتي، وبين التوفيقيين الذين يتطلعون إلى (التلاقح الثقافي)<sup>(١)</sup>.

ويشير سيد ياسين إلى أن الثقافة العربية تعيش هي نفسها في أزمة، وعليها أن تواجه ذلك قبل مواجهة العولمة، ويؤكد:

١. أن الثقافة العربية تمر بأزمة شاملة وعميقة بحكم عجزها عن التكيف الإيجابي الخلاق مع المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية. وأزمة الثقافة العربية متعددة الجوانب، فهي كما سنبين فيما بعد أزمة شرعية، وأزمة هوية، وأزمة عقلانية في وقت واحد.
٢. أن النظام الثقافي العربي الذي ولد بعد الصدام الدامي بين الحملة الفرنسية (نابليون والمجتمع المصري)، وما ولده من بعد من نهضة فكرية قد انهار بعد هزيمة ١٩٦٧م، ولكنه سقط نهائياً مع حرب ١٩٩٠م. وهو يتحدث عن ولادة عسيرة لنظام ثقافي عربي جديد له قيمة<sup>(٢)</sup>.

وليس من شك في أن الثقافة العربية تتعرض لخطر كبير بفعل ظاهرة العولمة، إذ تمثل العولمة الثقافية أخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية، وهذه الخطوة لا تنأى من الهيمنة الثقافية التي تنطوي عليها العولمة فحسب، وإنما من الآليات والأدوات التي تستخدم لفرضها. فالعولمة ظاهرة تفتقر على الدولة والوطن والأمة، وتساهم في القضاء على الهوية القومية والوطنية، والوسائل المستخدمة لتحقيق أغراضها هي تدفق المعلومات عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، وشبكات الإنترنت والتطور السريع فيها وثورة

(١) عبد الله عثمان القوم وعبد الرؤوف محمد آدم، مرجع سابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(٢) سيد ياسين، مرجع سابق، ص ١٤٧.

المعلومات. ويمكن الخطر هو أن الطابع المناهض للانتماء القومي والوعي القومي العربي الذي يميز ظاهرة العولمة يستهدف طمس الهوية القومية العربية، ويتقاطع مع الخصوصية الثقافية العربية، ويعني اجتثاث الثقافة العربية وتغييبها وإحلال الثقافة الأمريكية محلها بصرف النظر عن أساسها ومرجعياتها التي ليس لها أي علاقة بالهوية القومية للأمة العربية.

ويمكن من خلال استقراء معطيات هذا الواقع التوصل إلى إدراك التحديات التالية:

١. العولمة اختراق للثقافة العربية: يعتبر الاختراق الثقافي من أبرز الأساليب المتبعة من قبل قوى العولمة الثقافية في صراعها مع الثقافة العربية.

٢. العولمة تدويب للثقافة العربية: عولمة الثقافة ليست إنا نقلا للثقافة الأمريكية بكل قيمتها ومفاهيمها باعتبارها ثقافة كونية بما تمثله من سيادة وهيمنة النموذج الأمريكي على الثقافات القومية، وينطوي ذلك بالنتيجة على تدويب الثقافات في إطار هذه الثقافة العالمية.

٣. العولمة إلحاق للثقافة العربية: من الطبيعي أن يستتبع عمليات الاختراق الثقافي والاستيعاب والتدويب الثقافي فرض التبعية على الثقافات القومية في إطار المكون الثقافي المعولم المتمثل بالثقافة الأمريكية، ويعتبر هذا هو الأساس لضبط سلوك الدول والشعوب، ويمثل عدوانا على الخصوصيات الثقافية، وينال من الهويات القومية للأمم والشعوب<sup>(١)</sup>.

لقد أشار بعض المفكرين إلى أن الأفكار والنظريات التي ظهرت في العالم الغربي حول ما يسمى (نهاية التاريخ) - لفوكوياما، و(صراع الحضارات) - لهنتينجتون ما هي إلا أيديولوجية تنصب ضمن المكون الثقافي للعالم الغربي ضد ثقافات العالم الآخر، ولكن ضمن إطار أيديولوجي وديني، ولذلك أخذت بعدا كبيرا اعتبرت في نهاية الأمر أن تلك الأطروحات تفيد انتصار الثقافة والفكر الغربي تجاه العالم الآخر، وأن على الآخرين أن

(١) حسين علوان، العولمة والثقافة العربية - العولمة والهوية، عمان، جامعة فيلادلفيا، ١٩٩٩م، ص١١٨-١٢٤.



يستسلموا للثقافة والفكر الغربي وينقادوا له، و(نهاية التاريخ) أكبر شاهد على ذلك، فقد عززها هنتنغتون باستخدامه مصطلح صراع الحضارات، وكأنه يشير إلى أن الصراع القادم هو صراع ثقافي وليس صراعا عسكريا، وأن الأمة العربية بكل مكوناتها الثقافية والحضارية سوف تدخل في صراع مع الثقافة الغربية، وسوف تستسلم لا محالة للفكر الغربي صاحب التفوق باستمرار.

لقد أشرنا إلى أن الثقافة العولمية استخدمت أدوات ومؤسسات بعضها اقتصادي والأخر إعلامي اتصالي تقني، وبهذا استطاعت أن تصل إلى المعمورة كافة، سواء بالضغط الاقتصادي أم بوساطة الضخ الإعلامي عبر الشبكات والفضائيات والانترنت الذي أصبح الأداة القومية لخدمة وهيمنة الثقافة الغربية على حساب الثقافات الأخرى، وبالذات العربية. وأصبح العالم العربي يعيش تحت رحمة تلك الشبكات العالمية مجبرا دون خيارات، وبالتالي أصبح مضطرا لتقبل كل ما يفرضه الفكر الغربي دون اعتراض، وهذا التأثير أصبح شاملا حتى العادات والتقاليد والأنماط والسلوكيات، وحتى أنماط المعيشة اليومية والأكلات القادمة من الغرب، على أساس أن كل هذه القيم هي الأفضل والأرقى ما دامت قادمة من الغرب.

## الخاتمة

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج، وقد ترتب عليها عدد من التوصيات وذلك لإيضاح الصورة الخاصة بالموضوع على حقيقته والتي طالما سعى الباحث ينشدها في جميع فصول دراسته، وإضافة إلى ذلك رأى الباحث تأكيد حقيقة وصحة الفرضية الرئيسة التي بنى عليها بحثه، فقد جاءت النتائج مطابقة لصحة ما فرض.

فالحقيقة التي أراد الباحث تأكيدها هي أن العولمة ظاهرة قديمة حديثة لبست ثوب التجديد نتيجة أعمال الفكر الإنساني الحديثة وإعطائها أهمية كبيرة اكتسبت أهميتها بظهور الجديد في هذا الكون، وفي مقدمة الجديد انهيار الاتحاد السوفياتي واحتكام العالم لأحادية القطبية التي نادى زعيمها جورج بوش بظهور نظام أطلق عليه اسم (النظام العالمي الجديد). ومن الحقائق الأخرى التي يمكن إبرازها أن العولمة تمتد في معظم جوانب حياة الإنسان الذي يعيش اليوم على هذا الكوكب الأرضي.

كما أوصلتنا الدراسة إلى نتائج يمكن اعتبارها أجوبة شافية للكثير من الأسئلة التي أثيرت في ثنايا الدراسة ومقدمتها، ويمكن القول أن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١. أن العولمة تاريخياً بدأت ولم تستقر على حال بعد، بمعنى أنها لا زالت في طور التطور، ومن أسباب ذلك عدم استقرار المهتمين بالعولمة على إبراز التطور بصورة يتفق عليها الجميع.
٢. أن العولمة كالأخطبوط تتشعب أطرافها لتدخل في كل مناحي حياة الإنسان وجوانبها المختلفة.
٣. أن العولمة في حالة صراع مع القطرية هما تهميش القطرية والحلول محلها في نفسية الفرد والجماعة، وتسعى إلى جعل الإنسان دون هوية خصوصية يتحلى بها.

٤. أن العولمة والنظام الدولي الجديد وصراع الحضارات وجدت معا وكل منها يدل على الآخر. فإذا كانت العولمة هي تعبير عن النظام العالمي الجديد في أحد وجوهها فهي تدل في الوجه الآخر على صراع حضاري بدأ منذ نهاية الجماعات البشرية ولا يزال قائما وسيظل للأبد.
٥. أن للعولمة تأثيرا مباشرا في وسائل الاتصال حتى غدت كل من هذه الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة أداة من أدواتها تنقلها وتعمم أفكارها.
٦. أن العالم العربي أحد فرائس العولمة كغيره من أقطار الدنيا، وهذا نابع من طبيعة التطور التاريخي للأمم، لكون الضعيف مقلدا للقوي في كل ما يصدر عنه.
٧. أن العولمة وتأثيراتها في السياسات العربية جعلت رابطة القومية العربية تهتز، مقابل الروابط الجديدة التي أخذت العولمة تحوكمها من جديد بين دول العالم.
٨. أن العولمة ما هي إلا نتاج الرأسمالية الليبرالية، بمعنى أنها صناعة غربية قلبا وقالبا، أخذت دول الغرب الرأسمالي بتصديرها للعالم أجمع.

وقد أملت هذه النتائج على الباحث وضع توصيات تستهدف الإفادة من ظاهرة العولمة بأخذ منافعها وتعظيمها لصالح الأمة، والتحرز من مساوئها ونبذها حتى لا تفسد حياة الأمة أو تساهم في إفسادها، ومن هذه التوصيات:

١. ضرورة فهم ظاهرة العولمة فهما دقيقا وذلك من خلال أبحاث متخصصة للوقوف على سلبياتها والتحصن منها، وعلى إيجابياتها وتعظيمها لكون العولمة تحمل في ثناياها ما هو ضار وما هو نافع، بمعنى أن العولمة ليست ضارة بالكلية وليست نافعة بالكلية أيضا.
٢. ضرورة تعزيز هوية الفرد والجماعة في النفس من خلال المدرسة والجامعة والمجتمع كي لا تذهب بها العولمة وتحل محلها.
٣. أن الأقوى هو الأقدر على تصدير أفكاره وقيمه، فالغرب جاء بالنظام العالمي الجديد وأخذ يتحدث عن صراع أو حوار الحضارات،

ولمجابهة هذا لا بد من تحصين النشء بالفكر والثقافة الصحيحة التي تعزز لديه الثقة بالنفس حتى لا يندفع بكل ما هو قادم من خارج الحدود.

٤. ضرورة قيام العالم العربي ببناء قاعدة من الاتصالات على أسس علمية وتكنولوجية حديثة، تغطي أنحاء العالم كافة وتقوم على أساس أخلاقي وذلك من أجل تزويد المشاهدين والمستمعين بالحقائق لتحفيزهم نحو التفاضل بين ما عليه مجتمعاتنا وما تحمله العولمة، وذلك حتى لا ينطلي عليهم كل ما تحمله العولمة بما فيه من مضار.

٥. ضرورة تصحيح الذات العربية الإسلامية، لأننا قبل إصلاح الصورة من قبل العرب والمسلمين في أذهان الغرب صانع العولمة يجب أن نصح أولا الأصل.

وأخيرا إن ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وتوصيات ما هي إلا أفكار جاءت بعد دراسة وتحليل يعتقد الباحث أنها قد تعطي نفعاً إذا ما تم الأخذ بها، كما أن الباحث يعتقد أن ما جاء في ثنايا البحث والاستنتاجات التي ترتبت عليه قد يعترف بها باحث آخر وقد ينكرها ويرى غيرها، ومهما كان الاختلاف والاتفاق إلا أن هذا لا يفسد للود قضية.

## المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

- أحمد إبراهيم ناصر - التخصيصية، تحويل الملكية العامة للمشاريع إلى الملكية الخاصة، غرفة تجارة وصناعة عمان، مسقط ١٩٩٣.
- إبراهيم حسين توفيق - العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، الكويت، ١٩٩٩م.
- إبراهيم حيدر - العولمة وجدل الهوية الثقافية، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩م، الكويت.
- إبراهيم سعد الدين - مقدمة في: أمانى قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣م، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥م.
- إبراهيم سعد الدين - نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة والأقليات في العالم العربي، قضايا عربية، القاهرة، السنة ٣، الأعداد ١-٦، فبراير / يوليو ١٩٧٦م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري - لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ابيار جان فرانسوا - أوهام الهوية، ترجمة حليم طوون، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٨م.
- أمين جلال - العرب في عصر العولمة وما بعد العولمة، نظرة في مستقبل العرب والعالم، (محاضرة)، منتدى شومان، عمان، ٢٠٠٠م.
- أمين جلال - العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.
- أمين جلال - العرب والعولمة، محاضرة أقيمت بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٧ في مؤسسة شومان ضمن سلسلة العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، مؤسسة شومان، عمان ١٩٩٩م.

أمين جلال - العرب والعولمة، ندوة العرب والعولمة، ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٩٧م، ورقة مقدمة للندوة، نشرت في المستقبل الدولي، العدد (٢٢٨)، ١٩٩٨م.

أمين جلال - العولمة والدولة... بحث مقدم لمركز دراسات الوحدة العربية في ندوة العرب والعولمة، بيروت، ١٩٩٨م.

بادي بيرتر وبيرويناوم بيير - معادن الحوار حول سيسولوجيا الدول، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، العدد ١٤٠، يونيو ١٩٩٤م.

بركات حليم - المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.

عز الدين إبراهيم - محاضرة أقيمت في ١/٦/١٩٩٨م في منتدى شومان عن التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، عمان - الأردن، ١٩٩٩م.

العيسوي إبراهيم - العولمة والتنمية العربية، محاضرة أقيمت بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٨ في منتدى شومان، عمان - الأردن، ١٩٩٩م.

الزين أحمد إبراهيم - دراسات في الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦م.

شرف أحمد - مبدأ النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٢م.

عبد الله إسماعيل صبري - موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، مؤسسة شومان، الأردن، ٢٠٠٠م.

عبد الله إسماعيل - الكونية، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، العدد الرابع، ١٩٩٧م.

غربال أشرف - الولايات المتحدة الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، الباحث العربي، العدد (٢٨)، ١٩٩٢م.

حوراني إibert - الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩م، ترجمة كريم عزقول، بيروت، دار النهار للنشر.

فرح إلياس - تطور الأيدولوجيا العربية الثورية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، د.ت.

الحجي أنس بن فيصل - مقال في مجلة المجلة عن W.T.O بعنوان: النفط - الخليجيون سيستفيدون كثيراً إذا عومل النفط مثل السلع الأخرى، مجلة المجلة، العدد (١٠٣٥)، ١٩٩٩م.

الجندي أنور - الإسلام والدعوات الهدامة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤م.

الديك اسكندر - الإعلام والسلطة الرابعة، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد (٤١)، ١٩٨٦م.

الديك اسكندر ومصطفى محمد - دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

غلبون برهان - المجلة العربية، الدولة ضد الأمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م.

الحمد تركي - الثقافة العربية في عصر العولمة، لندن، دار الساقي، ١٩٩٩م.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٢م.

عبد الجابر تيسير - القطاع العام في الدول العربية والمتغيرات الاقتصادية والعالمية - الدور والتطلعات، منتدى الفكر العربي، منتدى شومان، الأردن، عمان، ٢٠٠٠م.

جول جوزبان وكوداري سيلفي - تقنيات الاتصال الحديثة، توجهات وبحوث، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٣م.

الجنحاني الحبيب - ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، الكويت، ١٩٩٩م.

الخطيب حسام - أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٩٩م.

حنفي حسن والعظم صادق - ما العولمة؟، دمشق، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩م.

قيسي حسن - هوية في منزلة الصقر، مجلة مواقف، العدد ٦٥.

حسين حسين علوان - العولمة والثقافة العربية، بحث مقدم في جامعة فيلادلفيا عن العولمة والهوية الثقافية، جامعة فيلادلفيا، الأردن ١٩٩٩م.

الجميل حميد - الاقتصاد السياسي ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الطريق، العدد ٣، السنة ٥٨، بيروت، ١٩٩٩م.

صابات خليل - وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها، ط٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.

مشرف خير الدين حسيب - مستقبل الاحتياطات العربية المؤكدة من الثروات المعدنية، مستقبل الأمة العربية التحديات - الخيارات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.

جارودي رجاء - الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، القاهرة، دار الفن، ١٩٩٦م.

النخال رضا - التكوين والتدريب وإعادة التأهيل في مجالات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، ثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصالات العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩١م.



هيجوت ريتشارد - العولمة والأقلمة، اتجاهان جديان في السياسة العالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.

زاده زلمي خليل - الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧م.

الحصري ساطع - العروبة بين دعائها ومعارضيتها، سلسلة من التراث القومي والأعمال القومية لساطع الحصري - ٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م.

ياسين السيد - الزمن العربي والمستقبل العالمي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٨م.

ياسين السيد - حوار الحضارات في عالم متغير - أوراق ومداخلات في المؤتمر الدولي حول صراع الحضارات ام حوار الحضارات، القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧م، القاهرة، مطبوعات التضامن، ١٩٩٧م.

ياسين السيد - مفهوم العولمة، ورقة مقدمة في ندوة العرب والعولمة، ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٩٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد (٢٢٨).

بترونيا شارة - العولمة وملاحظات حول التغيرات التي طرأت في ميادين الفنون والثقافة في نهاية القرن العشرين، ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي، مجلة الفكر السياسي، السنة الثانية، العدد الرابع والخامس، ١٩٩٨-١٩٩٩م، دمشق.

الهندي صالح ذياب - دراسات في الثقافة الإسلامية، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٢م.

السنوسي صالح - هوية الفرد العربي بين الدولة والقطرية والعولمة، ندوة العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ١٩٩٩م.

هنتجتون صامويل - صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، دار اللواء للطباعة، ١٩٩٩م.

العشران طاهر وشنيكات خالد - العولمة، بحث غير منشور، ١٩٩٩م الجامعة الأردنية.

المصري طاهر - نحو بناء نظام عربي جديد في عالم متغير، محاضرة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٩٨م في منتدى شومان، عمان ١٩٩٩م.

بلقزيز عبد الإله - العولمة والهوية الثقافية - عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.

درة عبد الباري - العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم وحماية الهوية العربية الإسلامية - العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، عمان ١٩٩٩م.

إبراهيمي عبد الحميد - أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.

عبد الله عبد الخالق - العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩م.  
الميداني عبد الرحمن حبتكة - غزو في الصميم، دمشق، دن، د.ت.

سعيد عبد الستار - الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٧م.

المسدي عبد السلام - العولمة والعولمة المضادة، تونس، دن.

الصكبان عبد العال - نحو نظام اقتصادي عربي جديد - أوراق عربية، سلسلة البحوث ٩، لندن، مركز الدراسات العربية، ١٩٨١م.

الدوري عبد العزيز - الجذور التاريخية للقومية العربية، سلسلة دراسات القومية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م.

عبد الغفور عبد الغني - العولمة - ملاحظات سياسية، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٩٨م.

العلي عبد الله - القدرات المالية والإدارية والفنية للقطاع الخاص ودورها في نجاح عملية الخصخصة، ندوة الخصخصة وأثرها في الاقتصاد والسوق، الرياض، فبراير ١٩٩٩م.  
عثمان عبد الله ومحمد عبد الرؤوف - العولمة - دراسة تحليلية تقريبية، لندن، دار الوراق، ١٩٩٩م.

نقرش عبد الله - بحث حول العولمة عام ١٩٩٩م، عمان، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م.

العامري عصام فاهم - الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة، شؤون الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٨، أكتوبر ١٩٩٩م.

نجيب عصام - الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحدث وتنافسية العولمة، العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ١٩٩٩م.

عتيقة علي أحمد - الوطن العربي والمستجدات الإقليمية والدولية، محاضرة أقيمت في ٢٠/١٠/١٩٩٧م، مؤسسة شومان، الأردن، عمان، ١٩٩٩م.

أومليل علي - مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية الديمقراطية، منتدى الفكر العربي، الأردن، عمان ١٩٩٨م.

هلال علي الدين - المجتمع العربي والتعددية السياسية، محاضرة أقيمت في منتدى شومان ١٦/٩/١٩٩٨م، منتدى شومان ١٩٩٩م.

هلال علي الدين - النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة الفكر، العددان (٣، ٤)، ١٩٩٥م.

أبو هيف علي صادق - التاريخ الدولي العام، الجزء الثاني، الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ت.

ربابعة غازي - العولمة الثقافية وأثارها السياسية على الدولة القطرية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٩م.

فوكوياما فرنسيس، نهاية التاريخ، ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣م.  
القرآن الكريم

زريق قسطنطين - نحن والمستقبل، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٧م.

كاهن كلود - الشرق والغرب زمن الحرب الصليبية، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٥م.

عبد اللطيف كمال - على هامش قراءة المتفنين لأزمة الخليج، الوحدة، (الرباط)، العدد (٧٧)، (٧٨)، ١٩٩١م.

هيدجر مارتن - التقنية - الحقيقة - الوجود، ترجمة: محمد سبيلا وعبد الهادي مفتاح، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥م.

ميرل مارسيل - أزمة الخليج - النظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م.

الشريف ماهر - أطروحة نهاية التاريخ وصدام الحضارات - عرض نقدي، مؤتمر صراع الحضارات أم حوار الحضارات، القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧م، القاهرة، مطبوعات الثقافة.

الطاهر ماهر - النظام الإقليمي العربي في مواجهة الاستراتيجيات المضادة، العولمة، القاهرة، مركز البحوث العربية، ندوة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م.

أسد محمد - الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة عمر فروخ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤م.

الأطرش محمد - العرب والعولمة، ما العمل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.

الجابري محمد عابد - العرب والعولمة - العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م.

الجابري محمد عابد - قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، وثقافة القيم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م.

الأنصاري محمد جابر - تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، بيروت، دن، ١٩٩٥م.

شومان محمد - عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، العدد ٢٨، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٩٩م.

عارف محمد - تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧.

الهزيمة محمد عوض - الأيديولوجيا والسياسة الخارجية (دراسة مقارنة)، الجامعة التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٦م.

الهزيمة محمد عوض - الثقافة الإسلامية وتحدياتها المعاصرة، عمان، دن، ١٩٩٩م.

محزون محمد - العولمة بين منظورين، مجلة البيان، العدد (١٤٥)، ٢٠٠٠م.

مطر محمد - الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م.

ظاهر مسعود - صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، جريدة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي، ١٩٩٧/٤/٢١م.

الخالدي مصطفى - وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٧٠م.

المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة ١٩٩٧م.

الحمش منير-العولمة ليست الخيار الوحيد، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م.

موسكفيتشيف. ل. ن. - نقض الأيديولوجيا، ترجمة حمزة برقأوي وغالب جرار، (الكتاب مترجم من الألمانية)، دمشق، مكتبة ميسلون، ١٩٧٣م.

وهبه موسى، الهوية - التواصل واللغة، مجلة مواقف، العدد ٦٥، خريف ١٩٩٩م.

سنو مي العبد الله - الاتصال في عصر العولمة - الدول والتحديات الجديدة، بيروت، دار الجامعة، ١٩٩٩م.

سنو ناجي علوش - الوطن العربي - الجغرافيا الطبيعية والبشرية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦م.

الشريف ناديا - أضواء على الثقافة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.

حتى ناصف - مستقبل النظام العربي في ضوء التطورات العالمية والإقليمية، محاضرة أقيمت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٧م، مؤسسة شومان - عمان - الأردن، ١٩٩٩م.

حتى ناصف - القطرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب، ١٩٨٥م.

بوينت نورث - درع الصحراء والنظام العالمي الجديد، ترجمة محمد الظاهر ومنية سمارة، عمان، دار الكرمل، ١٩٩٩م.

مسعد نيفين - العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.

الهيبي هادي نعمان - الثقافة العربية أمام تحديات الفضائيات الوافدة، ندوة العولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ١٩٩٩م.

فيجنباوم هارف وهينج جفري وستيفنز بول - برنامج الخصخصة في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م.

مارتين هانز بيتر وسومان هارالد - فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، ١٩٩٨م.  
هيئة تحرير مجلة المجلة، تقرير عن اجتماع سيائل، مجلة المجلة، العدد (١٠٣٥)، ١٩٩٩م.

كوثراني وجيه - النهوض العربي: أزمنته وأزماته، الواقع العربي وتحديات القرن الجديد، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ١٩٩٩م.

اليحياوي يحيى - العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق - المغرب، الدار البيضاء، ١٩٩٩م.

الصديق يوسف - المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠م.

اليونسكو، أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال في المجتمع اليوم، الجزائر، الشركة الوطنية للبحث والتوزيع، ١٩٨١م.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- Burdeau, Georgess: Methods de la Science Belloz, 1954.
- Chibani, Mohsen, The Challenge of Globalization in the Arab Countries: What should the trade unions doing? In Economist ICFTU online international Confederation of free trade unions (ICFTU), 1997.
- Ciddens, the consequences of Modernity, California Stanford U. Press 1990.
- Dani Rodrick, Sense and Nonsense in the Globalization Debate, Foreign Policy, no. 107, summer 1997.
- David Held: Democracy, The nation-states and the Global system In: David Held (ed). Political theory Cambridge, Polity Press, 1991. Bg. Hobshawn. The Future of the States Development and Change, vpl.27 no.2, 1996: Jan Art Scholts, Globe Capitalism and the States Metenational Affairs, vol. 73 No.3, July, 1991.
- Davies, Scott and Neil Guppy, Focus on English-Speaking Democracies Globalization and Educational Reforms in Anglo-American Democracies, in Comparative Education Review, vol. 41, no.4, 1997.
- During, Simon, Sense and Nonsense in the Globalization Debate in Foreign Policy, 1997.
- Feohm Emeho Eiwai-eagne Gd & Ge Gdondj.
- Feather Stone, Global Cultural Nationalization and Modernity, in culture and society, special issues London, Sage publication, 1990.
- Gaass Richards N. and Robert Litan, Globalization and its' Discontents: Navigating the Dangers of a Tangled World", in foreign affairs, vol. 77, no.3, June 1998.
- Hoogvelt, Ankie, op. Cit.
- Hoogvelt. Ankie, Globalization Exclusion, and the Politics of Resistance, United Kingdom, Victoria University of wellington, 1997.



- Khourri, Rami, *A View From the Middle East, Counting Brands of Shampoo and Types of Colonialism*, 1996.
- Lewis, McGrew, Anthony G. & Paul P., *Global Politics Globalization and the Nation States*, Cambridge, Blackwell publishers, 1992
- Lewis, Antony G. McGrew and Paul G., *Global Politics: Globalization and the nation-state*, Polity press of Ford, MA. Black whole publishers, Cambridge, England, 1992.
- Milke featherstone, *Undoing of Culture Globalization, Postmodernism and Identity*-London Sage Publication, 1997.
- Mwangi, Wagki, *Who gains the loses from Globalization of the economy, in eonews from Africa*, vol. 4, no.20, 1995.
- Sutheland, Peter, *Expand the Debate on Globalization*, Time, vol. 151, no. 5, 1998.
- T.Lenau, *Sociologie de la communication e le masse*, A. Colin, Paris, 1991.
- Webster's, *Nirth-New Collegiate Dictionary*, MA, Merriam Inc. publishers, 1991.

## Abstract

### Globalization and the Republic State

By

Hamad Bin Hilal Bin Ali Al-Ma'amari

Supervised By

Dr. Abdalla Naqrash

This study dealt with the issue of Globalization and the Republic State in order to identify Globalization and its' dimensions. Also it aimed at clarifying the extent of similarity and dissimilarity in identity between what Globalization suppose and the Republic Being. Moreover, this study pointed out the various Mass Media role in expanding what is global, and knowing Globalization effect on Arab world.

The study supposed that Globalization is a variable issue and it changes according to the occupational ideology change which is taken over by power countries against powerless countries. Also it supposed that seriousness in Globalization is the acceleration that ruled all countries which hurried to lead the world and the United States of America is in its' front.

Then Globalization took new shapes with every revolution in technology and product powers. And this study attempted to prove these two basic and major hypothesis and the minor hypotheses that resulted from the major ones.

So the study came up with a number of results and summarized them into a number of recommendations.

٥٢٥١٧٠

One of the important results of this study is that Globalization has never been stable on a certain dimension, and it is ramous like Octopod, that its' parts expand to reach all aspects of human being life, and the modern ways of communication whether visual, audio or readable are considered to be the tools of Globalization and the ways of it's ideas transfir.

Maybe the prominent Globalization results which is related to our Arab world is that this world is one of its' ravines, Globalization made the

Arab National tie quakes in front of the new ties which Globalization began to enforce on the Arab world.

Depending on all of this, the study recommended the necessary and importance of understanding Globalization phenomenon which has never been a complete welfare or complete evil, since this understanding will help us to take the good and fight against the bad, and the best way for this is to sustain the individual and the group identity through the school the university and the society.